مخطوط رقم	5151 م.ك	الموضوع	فلسفة
العنوان	كشف الخفاء من كتاب الشفاء		
المؤلف	ابن المطهر ; الحسن بن يوسف الحلي ـ 726 هـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	729 هـ		
إسم الناسخ			
نوع الخط	نسخ متصل	عدد الأوراق	102
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

5151

KASHF AL-KHIFĀʾ MIN KITĀB AL-SHIFĀʾ, by AL-ḤILLĪ (d. 726/1325).

[The second volume of a critique of Ibn Sīnā's philosophy.]

Foll. 102. 23·1 × 16·2 cm. Rather cursive scholar's naskh. Dated Rajab 729 (May 1329).

No other copy appears to be recorded.

≈ ~~with~~ with this sign you will find the writing of a very famous author which is called Mohedine Ibn el Arabi

كتاب الجفار كار الشفا

من مخلفات الحاج سلمة

واللحيد شيراز

[illegible]

[illegible]

المجـلد الثاني

كتاب شرح الشفا من كتاب الشفا

تصنيف الشيخ الاعظم شيخ

الاسلام جمال الملة والدين الحسن بن المطهر

الحلي قدس الله روحه

[illegible]

الفصل الاول في عرض المقولات وفيه [illegible] مطالب المطلب [illegible]

[illegible]

هذه تتمة بقية الفهرسة التي مدونة في الورقة التي بعد هذه

الفصل الثالث في مقولة الجوهر وفيه [illegible] مطالب

المطلب الاول في الجواهر الاول والثواني والثوالث ... الجواهر الكلية والجزئية في الجوهر ... مباحث ... في بعض دليل من جعل الجوهر ...

... الاجسام وعلى ... في الجواب عن حكمه ... في تقسيم الجوهر وتمام الكلام في عدم اشتراط الوجود بالفعل في الجوهر ...

كلي الجواهر ... المطلب ... في الجوهر الاول والثاني والثالث وفيه ... مباحث ... في تعيين الجوهر

الاول ... ان لا ... اولى بالجوهرية من الكليات ... في ان بين الجواهر الكلية تفاوتا بالنسبة ... في المقايسة ...

المطلب ... في خواص الجوهر وفيه ... مباحث ... في خاصته التي رسم بها ... في ان الجوهر ... المقصود ...

... في ان الجوهر فاعل للاضداد ...

الفصل الرابع

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية في المعقولات الثواني وفيه فصول الاول في عرض المعقولات
وفيه مطالب الاول فيما يتعلق بالمعقولات الثواني وهو وجهها عن هذا العلم
وفيه ابحاث الاول في [illegible] فائدة الالفاظ بحث من المنطق غرض الشيخ من
هذا الفصل ان يبين ان المعقولات الثواني التي وضعها المعلم الاول في المنطق
ليست من علم المنطق [illegible] معنى ذكرها فيه فنقول اولا على ذكر ما يتعلق من الاشياء
بمباحث اللفظ وعن اللفظ المركب وان اللفظ المركب انما يتألف من المفرد وان
الالفاظ المفردة من حيث هي دالة [illegible] وداته وعرضه تنقسم خمسة اقسام هي
المعقولات الخمس ثم بين ان الواجب الان ان نعلم ان معرفة هذه الاحوال الخمسة اعني
الخمس العوام التي للالفاظ المفردة متقدمة على معرفة الالفاظ المركبة يعني الاقوال
الشارحة والحجج من حيث تقصد المفرد بها وان تعتقد ان هنا احوالا اخرى للالفاظ
المفردة غير محتاج اليها في معرفة الالفاظ المركبة وليس كل احوال الالفاظ المفردة
يحتاج اليها [illegible] في معرفة الالفاظ المركبة المرتبة المقصودة في المنطق وهو الذي
يقصد فيه اكتساب المجهولات من التصورات والتصديقات اما هذه الاحوال الخمسة التي
للالفاظ المفردة وهي الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض فمما
ينتفع بها والوقوف عليها في صناعة المنطق لان الغرض من صناعة المنطق استعلام
المجهولات من المعلومات وذلك انما يكون بالاقوال الشارحة [illegible]
الالفاظ المركبة انما تركب في صناعة المنطق [illegible] التي هي اداة
التصديق والتصور وهذه الادوات هي القياسات والحدود والرسوم لان الاستعانة
بالالفاظ المركبة اما التصديقات فتكون بالاقيسة التي هي نوع من الالفاظ المركبة
واما التصورات فتكون بالحدود والرسوم والقياسات مؤلفة من مقدمات على ما
يأتي ويحتاج ان يكون موضوعاتها [illegible] العلوم لان [illegible] انما تقام
على المطالب الكلية لا الشخصية فيحتاج ان يكون [illegible] موضوعاتها ومحمولاتها على حسب
من النسب [illegible]
القياسات [illegible] النظر والوصل الى اكتساب العلم
بالمجهول

بالمجهول وهي اما قسمة الكل الى الاجزاء اما القسمة [illegible]
الخارجة الطبيعية اما مع [illegible] الاعضاء من الالفاظ [illegible]
من الاعضاء او الصناعية اما مع الاستحالة فالسكنجبين [illegible] والسرير واما
قسمة الكلي الى جزئياته فالكلي المقسوم اما الجنس او النوع او الفصل او الخاصة او العرض
العام واحدها [illegible] المقسوم [illegible] سبعة والمجموع
خمسة [illegible] النوع [illegible] لان القسمة
[illegible] جميع [illegible] الى الامرين
[illegible] الى الامرين حتى [illegible] جميع الاجناس والفصول
[illegible] وعوارضها واعلم ان القسمة الفاصلة بالذات هي التي تكون
للاجناس الى الانواع بالفصول [illegible]
مثلها مثلا نقول الجسم اما نام او غير نام والنامي اما حساس او لا والحساس اما
ناطق او غير ناطق فيحصل حقيقة الانسان من هذه القسمة [illegible]
القسمة ايضا بالخواص والعوارض كما نقول الجسم اما ماشي او غير ماشي والماشي
اما [illegible] او لا [illegible] هذه القسمة ليست اولية ولا [illegible]
[illegible] القسمة [illegible] الكلي الذي [illegible] الخمسة
[illegible] المفردات [illegible] القياسات [illegible] مجهولا [illegible] مقدمات من
[illegible] الحدود والرسوم [illegible] الحدود
من الاجناس والفصول والرسوم من الاجناس والخواص والاعراض [illegible]
للانواع [illegible] معرفة هذه الاحوال اللاحقة للالفاظ المفردة قبل الشروع
معرفة المركبات [illegible] ضروري [illegible]
لا [illegible] الوصل الى معرفة المجهول [illegible] الخمسة في المقالة
والمعرفات [illegible] الثاني في ان معرفة المعقولات
الثواني [illegible] غرض الشيخ ان [illegible] العلم
الاول [illegible] المعقولات الثواني
[illegible] واعلم ان للالفاظ المفردة احوالا اخرى غير [illegible] الخمسة

وهي دالة على الامور الموجودة اما الوجود الخارجي او الذهني الذي ليس بها نحن
عرفنا موضوع المنطق [illegible] باعتبار الوجود لا من جهة انها [illegible] معرفتها
في ان يعلم صناعة المنطق لان المنطقي انما ينظر في المعقولات الثانية لا من حيث انها موجودة
في الذهن بل من حيث يكتسب بها المجهول او يقع فيه ولا انها كذلك حاجة اليها
ليست الضرورة لا من جهة دلالتها على الاشخاص الجزئية فان ذلك لا ينتفع به في شيء
من العلوم اصلا فضلا عن المنطق الذي لا يتعلق بحثه عن الشخصيات لا بالذات ولا بالعرض
ولا من جهة دلالتها على [illegible] التي لم [illegible] صناعة المنطق
المنطقيين دون ذلك ولا من جهة دلالتها على الاجناس العالية التي جرت العادة بتسميتها
مقولات عشرا [illegible] فما يحتاج علم المنطق [illegible] فان المتعلم للمنطق
اذا اشتغل بعد معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفردة اعني المقولات الخمس وعرف
الاسم والكلمة والاداة اشتغل [illegible] القضايا واقسامها والاقيسة والحدود واصنافها
من التام والناقص ومواد الاقيسة والحدود البرهانية وغير البرهانية واجناسها
وانواعها وذاتياتها وعرضياتها وان لم يخطر بباله ان هنا مقولات عشرا وانها هي التي
تدل على [illegible] وعلى ما يدل عليه بالالفاظ المفردة ولا يضره عدم اخطارها
[illegible] والكمال [illegible] ان هذه المقولات ليست اكثر عددا او
اقل عددا ولا [illegible] من ذلك [illegible] صناعة المنطقيين [illegible] ولكن ان
يعلم المنطقي انه هل هذه المقولات توصف بالجنسية او [illegible] يعلم انه
امورا اخرى توصف بالنوعية فانه لا فرق بين ان يعلم ان الجوهر مثلا جنس وبين ان يعلم
ان الانسان نوع ولا بين ان يعلم العوالي وبين ان يعلم المتوسطات والسوافل فان
[illegible] ذلك ليس من المنطق [illegible] معرفة هذه المقولات الا من جهة كيفية الوجود
وانه على اي نحو يكون لها فليس ذلك الى المنطقي بل الى الفلسفة الاولى واما معرفتها من
جهة تصور النفس لها وكيفية ذلك التصور فانه جزء من العلم الطبيعي [illegible] والفلسفة
الاولى [illegible] المتعلقة بالامور المجردة المفارقة [illegible] الفلسفة الاولى بالامور المجردة
العقلية واما معرفتها انها تسمى الفاظا توقع عليها [illegible]
الالفاظ واما معرفة ان الالفاظ المفردة [illegible] على شيء منها [illegible] الالفاظ
التي

التي تقع عليها هل هو لفظ الجنس والنوع او غيرهما فهو كمعرفة ان للامور الموجودة
[illegible] الفاظا مفردة موضوعة بالفعل او بالقوة لعدم الفرق بين هذه الاجناس
هذه الكثيرة وبين غيرها من الموجودات في ان يعرف المنطقي من حيث هو منطقي ذلك
فيها او لا يعرفه فذلك غير [illegible] فانه من حيث هو منطقي يلزمه ان يشتغل بان يعرف
ان للالفاظ المفردة موضوعة لصنف من الامور وهي الكليات الخاصة [illegible]
وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التعليم انتفاعا ما [illegible] انه يحصل له احاطة
بالعلوم بالاشياء ويقدر على ايراد الامثلة للجنس والنوع [illegible] فانه لما كانت
الحدود قد يعرض فيها اخلال [illegible] الحدود ذات مقولات شتى كان الذي
الذي من مقولة المضاف مثلا فانه يعرض له ان يحتاج [illegible]
[illegible] من مقولة الجوهر وربما جعل انواع الكمية التي [illegible] خواصها دون انواع
الكيفية واذا كانت هذه الاجناس معلومة على ما هي عليه كان يعلم ذلك سهلا
بعد ان [illegible] هذا التعليم [illegible] هذا المعنى [illegible] يمكن ان يعلم صناعة
التحديد [illegible] غير ان يحتاج الى ايراد هذا الفن وان [illegible] الحدود
من المضاف [illegible] التحديد [illegible] من القوى والكيفيات [illegible] ان لا
[illegible] هذا الفن [illegible] ان [illegible] هذه المقولات [illegible] هذا الفن ليس
جزءا منه ولكن يعلم ان هذا الكتاب لم يضعه في المنطق [illegible] المعلم [illegible]
الوضع والتعليم فانه لا [illegible] المناسب للمنطقي ان يعلم ما يعرفه
بالمجهول [illegible] الفلسفة الاولى [illegible] عليها
بعد المنطق يجب ان يعلم ايضا ان [illegible] بيان العدد لهذه المقولات
العشر وانه لا [illegible] واحد
منها [illegible] وان لكل واحد منها خاصة [illegible] ان الجوهر له خاصية
قبول الاضداد والكم له خاصية قبول الانقسام وان [illegible] منها هي الاعراض
[illegible] للواحد منها [illegible] جوهر [illegible] انها اعراض وهو جوهر وما اشبه ذلك
[illegible] موجود [illegible] هذا الفن [illegible] التفصيل
اذا اشتغل [illegible] ذلك [illegible] وعوارضها

ولا سبيل الى الاستقصاء الا بعد الوصول الى ذروة العلم الذي يسمى فلسفة اولى
فتبين ان يكون الغرض في هذا الكتاب هو ان يتقدم المنطق ان يعلم امورا عامة
هي اجناس عالية تحوي الموجودات وعليها تقع الالفاظ المفردة الكلية اعتقادا
موضوعا على وجه التسليم الى ان يتبين في الفلسفة الاولى وان تعم ان واحدا
والعشرة جوهر والتسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن لذلك ان التسعة
اعراض بل يجب ان يتلقى على سبيل المصادرة ولم يذكر البرهان في كونها لانه
حين ذاك لا يتيسر برهان وايضا لا سبيل في علم المنطق الى ان يبرهن لذلك ان
الكميات والكيفيات اعراض من غير ان يبرهن لانحصاره في ذلك العدد وانها الاجناس
في التسعة خصوصا في عرضها لان من اتحادا وايضا ينبغي ان يقبل على سبيل
التقليد من غير ان يبرهن لكل ان كل واحد منها جنس لا حقيقة لا انه لفظ مشكك
بين الافراد بل متواطئ وان لفظ كل واحد منها لا يدل على الامر المحسوس من غير معقول معلوم و
انه لا سبيل في ابتداء التعليم الى ان نعلم مثلا ان الكمية تقع على الانواع التي تحتها
وقوع اكثرها ليس اسما مشتركا او مشككا او متواطئا ولكنها مقومة
لماهية ما تحتها من الافراد ووجد لذلك الكمية وغيرها من البواقي ومن استعمل بذلك
في هذا الكتاب فقد خلط تخليطا وبدل لذلك الخواص التي يذكر بها المقولات
بها بالوجود لا في موضوع والقابل للمتضادات المساواة وعدمها وغيرها مما انما
يذكر ذلك على سبيل المصادرة والتقليد من غير برهان والدليل على صحة ما
قلناه ان هذه المباحث فيها قد يذكر في كتاب الاصل وايضا فقد اشار الى المنطقيين
المحصلين من ان يكون هذا الكتاب ينظر في طبائع الموجودات وكيف وجودها بحث
عن موضوع كل ما انما ينظر في هذه الموجودات من حيث انها مدلول عليها بالالفاظ
المفردة الكلية التي هي جزء من هذا العلم وليست البراهين التي تصحح ان هذه التسعة
اعراض غير البراهين التي تدل على احوال وجودها فان عرضيتها حال من
احوال وجودها لا من احوال ماهيتها ولا يوجب (?) ذلك فيها من حيث هي
مدلول عليها بالالفاظ المفردة ولذلك كان البحث ... الاخرى فاذا كان
ما في هذه الاحوال التي هي العرضية ولكونها تسعة غير متداخلة ومقولة بالتواطؤ
والذاتية

والذاتية غير متعلقة بالمنطق من حيث هي موجودة لم يكن للاستنكار الذي يعتقد
معنى بل يكون هذا المنطق فيها ناظرا من حيث هي موجودة ... من حيث هي مدلول عليها
باللفظ فيكون قد خرج فيه وجه النظر اليهما من حيث الوجود والثاني من حيث
المدلولية فكل ان كل ما ينظر في احواله من حيث هو موجود فقد يتصور ذلك كله
من حيث هو مدلول عليه فان للحقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ ثم لو كان لكونها
مدلولا عليها خواص لا تساوي ما هي به الوجود ولكان النحو في هذا الكتاب مقصورا
عليها لانها انفع في الافادة لكن ... ان ينظر ان هذا الذي عرفوه من غرض
هذا الكتاب حتى جردوه نظرا مستقلا للفلسفة الاولى والفلسفة الطبيعية امر
... اخذ لطيف ومضار عامة ولو انه لو يصفون هذه الامور التي هي المباحث
المتعلقة ... على سبيل التسليم ويقولون ان جميع هذه الامور
التي عليها ... الالفاظ المفردة ... لولا الالفاظ المركبة بل هي الامور التي
معانيها في النفس ... المركبة في النفس المركبة الذي هو وصلة الى
ادراك المجهولات وان ... يقولون ايضا ان تكون
عن ... ذكرها ... المعاني المركبة اعني الحدود والرسوم والمقدمات
باجزائها اعني المفردات الكلية ومواد القضايا المتعلقة بموادها واما اصرارهم على
ان هذا الراي المختار لا حاجة الى العالم بالمنطق وان هذا متعلق بان الالفاظ
لا محالة صادقة عليها فليس ... وفسروا ... ما يكون بقوله
ما قلناه من انه ليس من هذا العلم الكتاب من مباحثهم وعادتهم شيئا او انما
... هذا الكتاب ان يحذو حذوهم ويقول ان هذا الكتاب و بعده
مع انه ليس بكثير النفع فانه ربما ادى في الامر الى ... فيه قد يتوقف
... هذا الكتاب حتى يعرف امور السبيل الى جمعها ...
... على ما يجب ... عن الحقيقة ولثبت له
علينا مذاهب واراد ... وانسطر ... على ما لا ... بانظار
غيره ... الضرورة ... عدم النفع بذكره فهو ما
قاله ... من ان المنطق انما يبحث عن امور

بحرده عن ذلك وسائر له التوصل الى العلم بالقواعد المنطقية بدون ذكر جهة
الانسانية اذا كان غرضه الاحتراس مثلا لم يستقم بان نقول انه الجوهر او الكم
او غيرهما لئلا ربما اشتغل بالبحث عن تفصيل الموضوع عن البحث في مطلوبه فالوجه
فيه ما لا طائل له فيه هو البحث الثالث في اعتذار افضل المحققين
هنا اعلم ان شيخنا افضل المحققين نصير الملة والدين الطوسي قدس الله روحه
اعتذر للعلم الاول في ذكر المقولات العشر واقسام تعليمها وان لم يكن من المباحث المنطقية
بان حكم الشيخ بان النظر فيها يجري مجرى النظر في الاجناس المتوسطة والعالية
في كونه منها او غير مهم في هذا العلم خروج عن الاصناف وان المنطقي انما يحتاج في
استعمال قوانينه الى امثلة يذكرها واقساما لمقدمات الى دلالة لانه ما لم يعرف
ان يحدد وذلك ما هو من حدود مطلوبه كتب ان يحصر من الاجناس العالية يقع تحت
الماهية لم يمكن له ان يحصل الفصول المميزة ولا سائر المجهولات التي يطلب منها
التعريفات ويسعى دونها التصديقات بحسب الاعلى في مواضعها واما
المتوسطة والسافلة التي لا تنحصر في عدد فانما تستغني عن ايراد الشمال العالية
المعدودة عليها وما اشبه ذلك الا الطبيب من حيث هو طبيب كلما الاشتراك في
حال بدن الانسان من حيث الصحة والمرض ليحفظ الصحة ويزيل المرض فان نظر من حيث هو
طبيب في ماهيات اسبابها اوائلها او لا سبيلها اهي مقدمة او سائنه
او حواشيه ومقاديرها ان هي واوقات تحصيلها متى هي وشرائط حفظها ما
هي وكم هي دون ما لم ينتفع به او لم ينفع اليه فانه لكن ان يكون معرفة انفع في علمه
دلالتهم وعنس ليس لهم محروح عن الواجب الا انه لا يتصور امكان الاحتياج اليها
في استعمال قوانينه الحافظة للصحة او المزيلة للامراض والنظر فيها بحسب الاحوال
العارضة الحاضر على علمه وهكذا اصحاب سائر الصناعات العلمية فانهم يتصورون
الصناعاتهم ما يحتاجون اليه من مبادئ تلك الصناعات وان كان خارجا عنها لتتمكن بذلك
الوصول الى غاياتها وفيه نظر لان المنطقي لا يحتاج الى ... ولا كما نقول
خاصة والامثلة في امورها والمستعمل ... يطرق تلك الامور على ما يريد
استعماله فيه هو المطلب الثاني في الالفاظ المتنبئة المتواطئة
والمتباينة

والمتباينة والمشتركة وما يجري مجراها وفيه مباحث الاول في قسمة اللفظ
الى المفردة والمتواطئة ... في هذا البحث ان نقسم اللفظ الى ما
ذكر حتى يخلص الناظر من الغلط الواقع بسبب الاشتراك فيها فيقطع المرء ...
وبالعكس اعلم انا اذا نسبنا اللفظ الى معنى فاما ان يتحدا او يتكثرا او يتحد اللفظ
ويتكثر المعنى او بالعكس فالاقسام اربعة الاول ان يتحدا فنقول ذلك المعنى ان
كان مشخصا فهو العلم والمضمر وان كان كليا فان كان وجوده في افراده على السوية
فهو المتواطئ وان كان لا على السوية فهو المشكك اما بان يكون في بعضها اول او
اولى او اقدم او اشد من الاخر فيه فالناظر ان نظر هو متواطئ ومشكك
لوجود جهتي الاتفاق والاختلاف فيه الثاني ان يكون اللفظ واحدا والمعنى كثيرا
فان كان وضعه لتلك المعاني على السواء فهو المشترك وكالعين في المفاد
وهو الموضوع لمعنيين فصاعدا من كل حيث انه كان الوضع اولا وان نقل من
الاول الى الثاني فان غلب في الثاني ولا نقل للمناسبة فهي الالفاظ المنقولة اما باللغة
او بالعرف او بالشرع وان لم يغلب فهو الحقيقة بالنسبة الى الاول والمجاز بالنسبة
الى الثاني ولابد من العلاقة فان كان لمناسبة هي اللازمة ذهنا كالشبه والسببية
او لمشاركة كاطلاق الاسد على الشجاع سمي مجازا مستعارا وان كان لغيرهما
سمي مجازا غير مستعار كاطلاق اسم اكبر على الكل ... على الامكان فكانه للذي
في الذهن وما كان وما يؤول اليه الى غير ذلك الثالث ان يكون اللفظ كثيرا والمعنى
واحدا ويسمى المترادفة كالانسان والبشر الرابع ان يكون كل منهما متكثرا
ويسمى المتباينة كالانسان والفرس اذا عرفت هذا فنقول ان من الامور
المختلفة ما يشترك في اسم واحد لمعنى كالجوهر والذاتيات ومنها ما لا يشترك
فيه فالاول على خمسة الاول ان يكون على طريق التواطؤ بان يكون لها اسم واحد
ويكون قول الجوهر على ما يكون حدا لذواتها او رسمها الذي بحسبه يفهم من ذلك الاسم
واحدا من ذلك كالحيوان المقول على الانسان والفرس والثور من الحيوانات المندرجة
تحته وعلى زيد وعمرو وهذا الفرس وهذا الثور والحيوان فانها كلها تسمى حيوانا على
السوية ... اذا حدت او رسمت بالكلية بان يقول الجوهر والذات اي

اللفظ المفرد الدال على معنى الذئب وجوهر ما فيها لفظان ربما اوهما فان القول
الشارح لاسم واحد كان واحدا ايضا مركبا فيكون واحدا بالمعنى لا بالذات
فهاهنا ومن الاسماء ما يقدم الاولوية منها والاقدمية والاشدية فلا يختلف بالاول
والاخرى ولا بالمتقدم والمتاخر ولا بالاشد والاضعف كحواسه الانسان ربما وسد
لحواسه الفرس وكذا ان يكون هذه المواطاة في القول الذي بحسب هذا الاسم فانه اذا
وقد قيل حدا سائغا ويساوي وان لم يكن هذا الاسم الجوهري لم يقصر هذا الاسم
الجوهري مقولا بالتواطؤ على جميع ما يحدث فيه كالصغير منها وان اشتركت اشيا
في اللفظ الجوهري للعرض لو صح له ذلك الاشتراك فلا يكون لفظ متواطئة بعبارة
وكذلك يعني بهذا الاسم ما هو مشترك بين الاسم والكلمة والاداة الذي لا يدل الا بالمشاركة
وهي الاداة التي لا تدل دلالة الا مقرونة بغيرها وهو دلالة لفظ دال ولا تريده الاسم
المقابل للكلمة والاداة فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ الثاني ما يقال لا على
سبيل التواطؤ فان جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم وينقسم اقساما فانه اما ان يكون
المعنى واحدا بنفسه ويختلف بالاشدية والاقدمية والاولوية واضدادها او لا يكون
واحدا لكن بينها مشابهة او لا يكون واحدا ولا يكون بينها مشابهة والاول كالوجود فان
معناه في كل موجود لكن لا على صورة واحدة وكل وجه فانه موجود لبعض صوره فيكون جوهرا
ولبعضها بعدها لاعراض ولان بعضها كالجواهر ايضا قبل بعض فالمجردات اقدم وكذا
بعض الاعراض [illegible] الوجود قبل بعض الكم قبل الكيف وكذلك فيه [illegible] من طريق التقدم
والتاخر وقد يختلف المعنى في بعض الافراد بالاولى والاحرى فان الاخر كالوجود فانه
لبعض الاشياء من ذاته ولبعضها من غيره والاول اولى بالوجود من الثاني وكل ما هو متقدم
بمعنى فهو اولى به من غيره وقد يشترك اشياء في معنى وليس هو لاحدهما اقدم بل هما
فيه معا لكن لاحدهما اولى به لانه اتم فيه واسعد من الاخر واما الذي يختلف بالشدة والضعف
فذلك لا يكون الا في المعاني التي تقبل الشدة والضعف كالبياض الذي في الثلج اشد منه في العاج
فهذه الالفاظ يقال عليها بالتواطؤ المطلق ولا يقال بالاتفاق [illegible] على النحو المشترك والتي في
المواضع على التواطؤ المطلق يجب ذكر ذلك [illegible] يجب على ذلك المناقضة فيها
بعد وقوفها على الغرض ان كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا اذا حدد ولم يكن واحدا
من

من كل جهة فيشابه هذه الاسماء المتفقة في ذلك اللفظ فانه يسمى اسما مشككا وربما سمي
باسم اخر هو الاسم المشكك وقد يكون مطلقا كلها وقد يكون بحسب نسبة الى مبدا
واحد كقولنا طبي لكتاب او لمستعمل على علم الطب وللمبضع الذي يستعمله الطبيب وللدواء الذي
يصفه الطبيب فهذه الطبية نسبة الى مبدا واحد هو الطب او بحسب النسبة الى غاية واحدة
كقولنا صحي للدواء المؤدي الى الصحة وللرياضة المؤدية اليها وقد يكون بحسب النسبة الى
مبدا وغاية واحدة معا كقولنا الهي لجميع الاشياء انها الهية منسوبة الى الاله الذي هو المبدا
لجميع الاشياء والغاية لها فهذه باسرها اقسام المشكك وان كان قد يوجد له اقسام
غيرها. الثاني الذي لا يكون فيه الاتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم لكن يكون
الاتفاق في معنى مشابه له كما يقال الحيوان للفرس المتحرك والحيوان للمصور على الحائط
وكذا القائمة لرجل الحيوان ولما يقل السرير وهذا يسمى متشابهة لتشابه الاسم
وهو من جملة الاتفاق الاسم فان المتشابهات يقال انها متفقة الاسم ولا متفقة قول
الجوهر الشارح للاسم فانك اذا اردت ان تقول الجوهر حد ما قيل الحيوان للفرس
حددته باجزائه الحقيقية فتقول انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ولا تجد
هذا القول هو القول الذي تاتي به اذا شرحت اسم الحيوان من حيث يقال على الصورة
في الحائط بل تقول انه شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك
بالارادة الصاهل وكذا اذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت انه عضو طبيعي يقوم
عليه الحيوان ويمشي به ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير بل تقول في قائمة السرير انه
جسم صناعي [illegible] من السرير يقل السرير ومع ذلك فالثاني في الحدود تجد بين
الامرين شبها اما في الاشياء او في سائر الاحوال فيكون ذلك الشبه هو الداعي الى
ان يعطى احد الامرين اسم الاخر ويكون الاسم في احد الامرين كالفرس الحقيقي موضوعا
وضعا متقدما ويكون في الثاني وهو المنقوش على الحائط موضوعا وضعا ثانيا
فاذا قيل اسم الفرس للحيوان الحقيقي وللمنقوش جميعا سمي بالاسم المتشابه
لوجود المشابهة فيه واذا [illegible] الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما كان المعنى المتشابه
فيه الذي به صح [illegible] منه معنى مشهورا بنفسه كالذي للحيوان المصور مع
الحيوان الحقيقي وهو المشابهة في الشكل وربما كان فيه [illegible] كقولك للطير [illegible]

هذا والعلة هذا فان احدهما قيل له هذه الآلة طرف يبدي الخط بالاسالة
والعلة لانها مبدئ الوجود فيها فان اسم العلة هو اسم ... رحمه الله
ولانها مبدأ سلسلة الوجود ذكر العلولات فان النقطة مبدأ الخط المفروض في
ذلك الخط وربما كان بهذه الاسماء سببا مشتقا فيه الغير المشهور وربما كان
اسما مجازا يعتقد العوام في النجم والفلك الكواكب فانه لا اشتباه بينها في امر
جوهري الا في امر مستعار فان النجم يرى كالنامي للصورة التي جعلت للانسان ثم وجد
الفلك اسم الحيوانات للانسان يسمى باسمه فان كان يستعمل بعض الاسم له هذا السبيل ولا
يمكن ان يجعل في هذا القسم بل من القسم الثالث الذي لا اشتراك حقيقة فيه ولا شبه
فيه كقولنا العين للبصر وعين الدينار لنقطة العين

الثاني

في سبب الاشتراك . غرض الشيخ في هذا البحث ان يبطل من ذهب الى ان سبب وقوع
اللفظ المشترك في اللغة هو افادة عدمه لما فيه الغرض الباعث على الوضع وهو
افادة السامع ما في الضمير وانما يتم بالانفراد فان هو عدم تناهي المعاني ووجوب
تناهي الالفاظ كان ذهب الى هذا قد يحصل له وانما هو على عدم تناهي المعاني لان
من جملتها مراتب الاعداد ومراتب الشدة والضعف وهي غير متناهية وعلى تناهي
الالفاظ بانها [illegible] من الحروف المتناهية وكان من حق كل معنى ان يعبر عنه بلفظ
يخصه ولم يمكنه اعداده او يكون مشتركا فيه ومن غيره فلزم بالضرورة وقوع
المشترك في الالفاظ وان يكون للاسم الواحد مشتركا فيه عدة امور يلزمه لكن هذا
باطل من لازم من جهة ان الحروف المتناهية قد يمكن ان يتركب منها تركيبات غير
متناهية وذلك لان هذه الامثلة تعلو به دفعا ... من الحروف والمركب
من اثنين منه ... ومن ثلثة ... ستة ومن اربعة ... اربعة وعشرون
وهكذا يتضاعف الى ان لا يتناهى ثم اللسان والعادة لا تحمل ... بطول التركيب
من الحروف ... بعد من الطباع من استعمال ما هو اطول منه وادى ذلك الى
... محدود ... ان يتناهى ما يتركب من الحروف ولا بأس
... لها ولان غير المتناهي انما هو في الاشخاص دون الانواع على ما مر
ويقولون انه لو كان الاشتراك في الاسم انما هو لعدم التناهي لكان في الانواع ايضا
لا يقع

لا يقع فيها اشتراك لانها متناهية قال ... هذا البيان يحتمل ان الانواع غير متناهية
من وجه ... العدد ولان الاشخاص ... غير متناهية فاذا ...
هي قد يشاركها الانواع وصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع وكانت الانواع
من جملة الامور التي لا تتناهى والشيء ... على الامور من جهة ما هي امور لا من حيث
هي اشخاص او انواع ... هذا التطويل ... ان الشيخ ذكر دليلا او حل المشترك ثم ذكر
اعتراضين على هذين الطريقين المذكورين اما الطريق المذكور الاول فهو
ان المركب من الحروف متناهية لا غير متناهية واما الطريق الثاني فهو ان غير المتناهي
من المعاني انما هي الاشخاص ولا يحتاج وضع اللفظ بازاء الانواع وهي متناهية ولم
... الشيخ الاول لان الحروف ... على اللسان في العادة متناهية وما لا
يتناهى منها لا يقدر الانسان على التعبير عنه ولا الثاني لان بعض الانواع غير متناهية
ولان الاشخاص اذا اخذت من حيث هي امور شاركها الانواع ... هذا النظر ولهذا
قال الشيخ وهذان الاعتراضان لا يكفيان في دفع الغلط بل وجه بيان الغلط
في استعمال ... ان يكون الا غير متناهية هو ان الامور
وان كانت من حيث هي امور غير متناهية فانها من حيث يقصد بها المقصود بالتسمية
متناهية فان ... لم يشرع في تسمية كل واحد منها ... لعدم خطوره
ببالهم فكيف يقصدون التسمية له وهو غير معلوم عندهم بل كل ما يقصد تسميته
فهو متناه ... ان يكون لكل واحد منه اسم مفرد ... ابدا ...
لامور ... جميعها ... الشركة في الاسم ... ان يسمى ... بلفظ
... بلفظ اخر ... بلفظ اخر لان جميع هذه المعاني متناهية فامكن
وضع الفاظ ... بازائها ... هذا القول انما يبطل من هذا الوجه لا من الاعتراضين
... وان كان بهذا القول ... بالاشتراك في اللفظ ... بتكرار ...
اخرى تقتضي ... من وجوه ... بالاسم ...
... ان يعطيه ... من الشيخ ... وقوع المشترك في اللغة يقول
ان الشيخ ... الشركة اللفظية احد شيئين اما التشبيهات والاستعارات او المجازات
في لفظ العين فانه لما كان اسما للبصر وكان البصر يفعل المعاينة ...

يدل به ما على الخصوص والعموم ويدل على القعد فانه لا يقال القعد الا للقعد انه ظاهر
وان القعد الحقيقي هو الذي سار يسمى الدينار لذلك ما نطق عنها اولا عن رجل عمد
العين فانه قول الشخص لم يجد ان وجد او سمى آخر من هذه الوجوه وقد يكون سبب
الاشتراك التذكر والتبرك او على سبيل الرجاء والزهد في آخر بان يسمى ابن عباس
التسمية باسم من للتبرك به يسمي ابنه او باسم ابيه ليتذكر به او على سبيل الاتفاق
التي الواقع اما الاختلاف الواضعين بان يسمي قوم العين الباصرة بلفظ العين بان
خطر له المعنى واللفظ معا موضعه له ويسمي قوم آخرون الدينار باسم العين كذلك
فيجوز ان يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال الواضعين ويجوز ان يكون لاختلاف
حال واضع واحد وشيء قصير فيها كشخص بان يضعه للمعنى اولا ثم ينسى ذلك
ويضعه ثانيا للمعنى الثاني وهذا القسم الرابع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص
باسم اشتراك الاسم وهذا القسم لا الذي في الواقع بل التشابه في ان الاسم يكون
واحدا فيها ومعناه ليس بواحد ولا يرجع اشتراك الاسم ولا الاتفاق يعني تواطيه
ان يكون هناك قول واحد مفهوم واسم واحد مفهوم لكل واحد منها في الجميع فان
هذا لا يمنع ان لا يكون القول المعروف لمركب هذا الاسم مثلا ان قائمة السرج
وقائمة الحيوان مشتركان في اسم القائمة ومشتركان ايضا في ان كل واحد منهما هو جسم
ذو طول وعرض وعمق وهذا الاتفاق في القول والمعنى لا يمنع ان يكون اسم القائمة
مقولا عليها بالاشتراك او التشابه ودليل ذلك ان هذا القول ويقولون كل منهما
هو جسم ذو طول وعرض وعمق ليس يحمل اسم القائمة بل يحمل لفظ آخر هو الجسم
ولا يمنع ان يكون لهذا القول اسم آخر موضوع وليس اذا لم يكن له اسم موضوع
دل على ذلك انه بحسب هذا الاسم الذي هو القائمة هو التي الثاني
في صحة اطلاق المشترك والمتواطئ على معنى واحد باعتبارين عرض
ليس في هذا البحث من عدم البيان المطلوب المتواطئ والمشترك وانه يمكن
اجتماعهما في ذات واحدة باعتبارين وقد يسوغ ان يكون الاسم الواحد مقولا على
شيء بالاشتراك والتواطؤ معا فانه قد يسوغ ان يسمى رجل اسود اللون بالاسود
على ان يكون الاسود علما عليه لا باعتبار وصفه واذا اطلق لفظ الاسود على هذا
الشخص

الشخص وعلى القار كان كان اطلاقه على الشخص باعتبار العلمية وانه اسم له لا باعتبار
سواده كان مقولا على هذا الشخص وعلى القار بالاتفاق او بالاشتراك اللفظي وان كان
اطلاقه على هذا الشخص باعتبار لونه كان اطلاقه عليه وعلى القار بالتواطؤ لانه
اطلق عليهما للمعنى المشترك بينهما اطلاق الحيوان على انواعه وقد يطلق الاسم على
ذات باعتبار انه اسمه ووصفه كما يطلق الاسود على المسمى به الموصوف بالسواد
وقد يكون اللفظ الواحد ايضا مقولا على الشيء الواحد من جهتين بالاتفاق والتواطؤ
كالعين للشمس مع نبع وضع ينبوع الماء فان العين يصدق على الشمس بالتواطؤ
وعلى الشمس والينبوع بالاشتراك وقد يطلق على اشياء باعتبارها من جهتين بالتواطؤ
والاتفاق كالزنجي رجلان اسودان يسمى كل منهما بالاسود فالاسم الواحد قد يقال
على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك مثل الاسود على المسمى باسود ولونه
اسود وقد يسمون كان المعاني المختلفة في واحد احدهما بالعموم والخصوص
ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك يوجب يدل على معان مختلفة
ويقع بسبب ذلك غلط كثير كما يقال الممكن على العام والخاص فيقوله على العام والخاص
بالاشتراك ان اعتبر الاسم الخاص وان اعتبر الاعم لا بد انه فهو متواطئ ولا الاسم
الاستعارة والمجاز اذا استوعب تعميمها المعنى وصار بسببه الا الذهن
صار حكمها حكم المشترك لتردد الذهن بين الاول والثاني الا انها بعد لذلك
تعميمها كان يكون حسد من المشابهات المعقولة
فلا يشعر انه تستعار لذلك كونها مشتركة فلذلك الحقوها بالاستعارة
على ما قدمناه والكليات الخمسة باسرها الجنس والنوع والفصل وحدها
ما يعم ادها خاصة الكليات الذاتية الثانية والعرضية يقع على جزئياتها التي
تشترك فيها بالسوية وقوعا بالتواطؤ مثلا من طرا الجنس والنوع والفصل
هي التي تقع بالتواطؤ دون العرضي لان التواطؤ لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا
بل بسبب كونه واحدا المعنى غير مختلف وهذه الوحدة والتساوي قد توجد في الذاتي
والعرضي فان الزوجية والفعلة كان الكل واحد واحد فلا فرق بين الذاتيات من الجنس
والفصل والنوع وبين العرضيات من الخاصة والعرض في ذلك فان افضل العقل

... عن نصه ان اراد الشيخ وقوع التواطؤ في الوصف على سبيل الوهم
في الذاتيات فهو ممنوع لان المقول بالتشكيك انما هو في العرضيات لا في الماهيات وقول
الماهية وغيرها التفاوت وان عنى الوقوع مطلقا فهو مسلم م الثالث

الرابعة في الاسماء المتباينة والمترادفة ه غرض الشيخ من هذا الفصل ان يبين الاسماء المتباينة
واقسامها التي هي عليها المتسقة والاسماء المترادفة لئلا يقع الناظر في الغلط فيظن
المتباينة مترادفة كما في اللفظ الدال على الذات واللفظ الدال على الصفة فيظن
ما غيرها وهذه المحل المترادف وكذلك الصفة والصفة وصفها وكذا انا لعكسه
ظنه مانع المترادف ويظنها المتباينة واعلم انه كان للاسماء المتكثرة اعتبارا بحسب الالفاظ
في الاسم الواحد فسمي متواطئة الاسماء ومشتركة الاسماء اذ لها اعتبار بحسب الاجلا
في الاسم فان الاسماء اذا تكثرت فالاسماء في الحال اما ان يكون تكثرها مقارنا لتكثر
مفهوماتها فتسمى تلك الامور متباينة في الاسماء كقولنا حجر وانسان ونور
وهذه هي التي تختلف بالاسامي وتختلف ايضا في الجوهر والذات التي تحت تلك
الاسامي واما ان يكون التكثر في الاسامي لا غير واما المفهومات فانها واحدة
فهذه تسمى المترادفة كعسل وشهد فان مفهومهما واحد واعلم ان المتباين
قد يقع على وجوه فيقع في اسماء مختلفة في الموضوعات كالحجر والفرس وقد
يقع في اسماء موضوع واحد تختلف الاعتبارات فمن ذلك ما يكون احد
الاسمين له من حيث موضوعه والآخر له من حيث وصف كقولنا سيف
وصارم فان معناهما مختلف وان كان الموضوع واحدا لكن تختلف الاعتبارات فان
السيف موضوع لنفس الآلة والصارم موضوع على حدتها وهو وصف لها
ومن ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم
والمهند فان معناهما مختلف وموضوعهما واحد مختلفا الاعتبار فهو السيف
لكن الصارم يدل على حدته والمهند يدل على نسبته ومن ذلك ان يكون
احدهما يدل على وصف والآخر على وصف الوصف كقولك ناطق وفصيح فانهما
وان اجتمعا في ذات واحدة لكنهما من الالفاظ المتباينة فان الناطق يدل على
وصف الذات والفصيح يدل على صفة الناطق م الخامس

في

في الاسماء المشتقة والمنسوبة ه غرض الشيخ في هذا الفصل ان يبين كل واحد
من المشتق والمنسوب ويذكر اقسام المشتق لانها من الالفاظ المتباينة فقال ومن
جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة لانها باعتبار تعدد ذواتها ومعانيها
تكون متباينة فان المهند والهند والهندي الفاظ كثيرة لشيء واحد ومعانيها
ايضا كثيرة وانما ذكرها في باب الالفاظ المشتقة والالفاظ المشتق منها ولفظ
المنسوب ولفظ المنسوب اليه فيما ذكر في الالفاظ والمعاني لا يصلح لهذا الباب
الا ان يجعل لفظ المشتق والمشتق منه او المنسوب والمنسوب اليه واحدا كان
مشتقة ومنسوبة واخرجه بهذين الاسمين عن قسم المباينة لكنه ليس قسيما
مباينا للالفاظ كوجه [illegible] اذ شرط المتباينات ان يكون معانيها متباينة
من جميع الوجوه ولا يكون فيها مشاركة لفظية ولا معنوية فان ذلك يخالف
[illegible] الاقسام من جملة المشتقة من جملة المباينة واذا [illegible] حكمها وكذا
المنسوبة ولهذا اخذ الشيخ في الاشتقاق وبانه اقتطاع نوع من اصل يدور في تصاريفه
حروف ذلك الاصل ولا يشترط في المشتق ان يكون المعنى المشتق منه قائما
بالمشتق هو الذي له نسبة ما اي نسبة كانت اما بالحلول او بغيره كالاختصاص
والمراد به وغيرها المعنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة
الموجودة في الفصيح او كان موجودا مختصا به كالمال للمتمول او موضوعا
لمعلوم [illegible] كحديد للحداد فانه يدل على وجود هذه النسبة [illegible] باللفظ
يدل على اللفظ الذي له ذلك المعنى الاول وهو لفظ المشتق الدال على لفظ المشتق منه
الاول ولا يكون لفظ المشتق هو لفظ المشتق منه بعينه ليتحقق التغاير بين معنى
النسبة ومعنى المنسوب اليه ولا يكون المشتق مباينا للمشتق منه من كل وجه ولا يصلح
للاسماء [illegible] لعدم ما يدل عليه [illegible] اللفظ بالشكل والتصريف [illegible] يدل
بالاصطلاح اللغوي على هذا النحو من [illegible] يصح للمنسوب وهو مخالف
للفصاحة [illegible] وهذا [illegible] لفظ المشتق
بان يدل على النسبة [illegible] اذا اريد به [illegible] النحو ويرى
اذا [illegible] اللفظ فعلا [illegible] يدل على

الأسماء والتسمية بوجه اصطلاح لغة أخرى وحينئذ فهذا اللفظ الذي بمعنى
أن تعالى له اسم مشتق للأول أو منسوب إليه فلو كان لفظ المسمى منه ما جودا
نفسه في التسمية لعبارة معول بالأسماء للشارك في المعنى لأمر تقدم الوجه ولا تعالى له
مشترك بالاشتراك اللفظي لوجود المناسبة بين دونه فلو لم يشترط العدل
فإذا لم يسمى عند الأمر صار من جملة ما يسمى مشتقا ومنسوبا إذ لا تعيين في اللفظ
بمعناها ولا تقدير أن يكون من جملة ما تعالى باسمه الاسم وإنما فيه كان مشتقا
من الأول الثاني لا اسما وقد ظهر بذلك أن المسمى يحتاج إلى اسم موضوع
لمعنى فالضرب هو المسمى منه والذي آخره نسبة إلى ذلك المعنى فالضارب الذي هو
المسمى والضارب كذا الاسم الثاني بعد الاسم الأول في معنى الضرب والآلة بالنسبة
والمعتبر ما يلحق الثاني إما بالزيادة أو بالنقصان أو بهما أمثلة أكثر وفي أكثر كذا أو
فيهما معا فالأقسام خمسة وقد ذكرنا أمثلتها في شرح الأصول ولغاية أن نعرف
من المسمى والمنسوب فجعل المنسوب ما يدل بما كان ولفظ النسبة بلفظ الذي هو
الحق لفظ الهدى المنسوب إليه بالنسبة تعد تمام الكلمة وجعل المسمى ما يدل بغير
لحوق اللفظ هو هو فالمهتدي والمسمى في الأمر اصطلاح آخر فالأمر
المعتبر واحد رسله المدد والذي عن نصره لما قسم المنطقي الكلي إلى المتواطئ
وهذا الاشتقاق وجعل أن يبين ذلك واحد منها يلزمه البحث عن المسمى وأقسامه
ولفظه وما يفسر إليه والمنسوب لأنه نوع ما داخل تحت المسمى

المطلب الثالث في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد وفيه مباحث الأول في تقسيم الصفات المحمولة

عرض للبحث في هذا البحث تقسيم الصفات المحمولة على التي تعبر العرض بها الذي يقال
في الموضوع على الجوهر الذي قد يقال على الموضوع فعدم معدومه على ذلك هو أن
استقصاء النظر وتعمق الفكر ربما يقتضي عدولا عن المشهور فلا ينبغي للعاقل إذا
دعي شمعه العدول عن القضايا المشهورة إلا أن ينظر … وورود ما لم يألفه علمه
وإن نظر من عند لغير المشهور … وتابع في النظر والاجتهاد
لنصرة الحق … المشهور على أن العاقل لا يكون له العدول في المشهور ما وجد
محيصا

محيصا عن العدول وقد تكرر اللفظ على المشهور إذا عرفت هذا فنقول لما
كان … المقولات العشر محمولة على غيرها … جميع الموجودات المركبة حمل الصفات
على الموصوفات قدم البحث في تقسيم الصفات على التي تطلب بالذات وصفات الأمور على
أقسام لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته بمعنى أنها تم أن الصفة التي يوصف
بها ملحقة بها خارجة عنه لحوقا عارضا لذاته أو لازما وإما أن يكون الموصوف قد كملت
استقرت ذاته لأن الصفة التي يوصف بها ليست ملحقة لحوق أمر خارج بل هو جزء
من قوامه وإما أن يكون بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة ملحقة لتقويم
ذاته وليست جزءا من ذاته وإما أن يكون أحد بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد
والصفة ليست ملحقة من خارج بل هو جزء من وجوده وإما أن لا يكون قد استقر
ذاته والصفة ملحقة لا لتقويم ذاته بل لحوق لازم لما تقرر أو عارض له أول مثال
الأول قولنا للإنسان أبيض ومثال أما بها وصفان عرضا للذات بعد قوامها
بدونها نسبة الثاني … ومثال الثاني قولنا للإنسان حيوان فإن
الإنسان طبيعة يحصله لا يحتاج إلى ما يقومها بعدما هو إنسان وإن أشكل
عليك أمر الكلي الذي هو الإنسان محمولة بذاته فذلك فإن الحيوان جزء ماهية
المحمولة وإن لم … المحمول جزء جنسه … ومثال الثالث للهيولى
والصورة فإن الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها مستقر ذاتها فإنه بالفعل
ولولاها لاستحال وجودها إلا أن الصورة لازمة بعد التقويم بل هي مقومة
للهيولى وليست مع ذلك جزءا من الهيولى بل خارجة عنها ويدفعهما بمعنى مفهوم
الوجود دون مفهوم الماهية ومثال الرابع الجوهر المحمول على الحيوان فإن الجسم
مطلقا لا يستقر له وجود محصل لا يكون بعده للأعراض واللواحق الخارجة بل
يحتاج إلى أمور فصلية ملحقة وتقويمه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته أي جزء
ومثال … الكاتب للهيولى إذا وصف بالسواد أو … وما أشبه
ذلك … وكذلك الجسم … إذا وصف بما يستعد للحركة والسكون من الآن وغيره
ذلك لأن الهيولى غير مستقرة الوجود بنفسها وكذلك الجسم غير مستقر
الوجود في نفسه بل إنما يستقر الهيولى بالصورة والجسم بالفصول المقومة

وهذه الاحوال اعني الشاهر والسواد والاستعداد للحركة والسكون ليست
بعرض للهيولى او الجسم وان كان يلزم من بعد ذلك ما شعرنا به من ان اجزائه
الاسفل والخفة فان من قبل الحركة له صفة ليست حمه من خارج لعقومه فان كان
الموصوف معقوما بذاته او غير معقوم فانه يسمى موضوعا لتلك الصفة فلا يكون
الهيولى موضوعة للشي الذي يسمى صورة لان الصورة صفة خارجة مقومة للهيولى
سابقا للعقل ويكون الانسان موضوعا للحيوان لان الحيوان ليس داخلا من خارج
وان كان مقومه فانما هو جزء حده ويكون الجسم موضوعا للشاهر لانه وان لم يتقوم
بعد فليس يتقوم اذا تقوم الشاهر بل انما يتقوم باشياء اخرى هي مقومة له فهو اذا قبل
الشاهر يكون الجسم قد تقوم دونه ويكون الشاهر موضوعا للون لان الشاهر
ليس يتقوم باللون على انه من خارج ويكون جميع ما نسبته الى الصفة نسبة
الشي الى الخارج المقوم موضوعا سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة
كالحيوانية للانسان واللونية للشاهر او كانت خارجة وليست مقومة كالجسم
للشاهر فيجب ان يفهم من الموضوع ههنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع اخرى
استعمالات غيره وفي هذا الفصل واذا حددنا السعور بهذا الاصطلاح في
الموضوع والذي يكون للموضوع المستعمل في شي وعلى المذكورين بمعنى
تم فصل النسبة التي اعني الى شي والى شي على حسب ما الصفة الى ما
تشبها وهذان الى كالشاهر في الجسم والصورة في الهيولى واللون على الشاهر والحيوان
في الانسان الا انه ليس ابا يكون القريب لصورة كالتي في الهيولى ومن العرض
كالتي في الجسم ظاهرا وان كان ما يبطل لان قول في السرابعوان لا يحتاج الى ان يقال
ما في اعقال هذا الاصل الذي اعطاه في الكلام في السمع الثاني في
ان شيا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا وهذه الاشياء مما عن قريب وتعرف
فيه ما سبب الى الموضوع وفيه المحمول والموضوع الى الاخس والاكرمى
السبب في هذا الذي ان بين فيه ما بين الى الموضوع ما يحمل عليه وفيه وفيه كلها عرض
المحمول والموضوع الى الكبرى والكلي وان الكبرى لا تصلح للحمل فهم للامر الذي سبب
الى الموضوع ما يحمل عليه ونسبته اليه الى وجهين احدهما ان يكون بحسب ما كان يقال ان

الموضوع

الموضوع هو المحمول كالحيوان الذي يمكن ان يقال ان الانسان هو حيوان لان
الانسان حيوان ومثل هذا الذي هو حد هو هو هو المحمول على الشي وهو المحمول
على الموضوع ايضا واما ان لا يكون بحسب ما يمكن ان يقال فيه ولذلك ان الموضوع هو
المحمول الخاص الذي لا يمكن ان يقال لموضوعه اذا فرض هو او حسبه انه هو
فلا يقال للسه ان الثوب شاهر او كحسبه شاهر ولان الشاهر هو ذو الموضوع
فانما ان يقال ان الثوب ذو شاهر فانه نقول لزيد الذي وجد المال انه ذو مال او يقال
ان الثوب مشهور او انه ابيض وهذا الحمل لا يكون بالحقيقة حملا بالمعنى على الموضوع
بانه هو كان تقدم حال الاشتقاق بل انما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا ولفظه
هو الاشهر او المشهور ولفظا مولها ولفظ البياض ولفظ الشه ويوجد او
يكون حمله بالاشتراك في الاسم لان المعنى بلفظ العدل المشترك على المصدر
واسم الفاعل ولكن مثل هذا اعني الشاهر وشبهه وان لم يكن محمولا على الموضوع فهو
لا محالة يكون موجودا في الموضوع واذا فرضنا موضوعا لما يحمل عليه ما حدوده
وعبر الحالي وبسوره فاما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون
كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزء الذي يحمل محمولا مغايرا للجزئي الذي
جعل موضوعا لانه حينئذ يكون مشتبها او ما المناسب لا يحمل على الجزء واذا
كانا واحدا لم يكن شيئا محمولا ولا موضوعا بالطبع الا بما له دلالة التي بعد لان الحمل
والوضع من قبيل النسب الاضافات فلا بد من تعدد المضاف والمضاف اليه ثم
يكون الحمل لفظا بحسب القول باللسان لا بالطبع كما نقول ان زيدا هو ابو القسم
يعني ان المسمى باحدهما هو المسمى بالاخر وان زيدا هو ابن عمرو اللهم الا ان يعني
بابن عمرو معنى يجوز ان يشاركه فيه اخر فيكون كليا لا جزئيا فان خصصته لم
يكن ابن عمرو الا هذا وهذا هو زيد فرجع الحمل الى اللفظ وذا الوقت هذا الاسم
هو هذا الشخص فانما يشير الى موضوع واحد وليس كونه هذا الاسم اولى بان يوضع
او يحمل من الاخر ... عن بعض
ان المحمول ليس هو الوصف وذا الموضوع والا فما الشي هو ما تعلقه الانسان
الموصوف بالوصف وجسد لا اولويه وان كان بطبعه الانسان فيه اولى بانها

يوضع من طبيعته الا اعني الطبيعي لطبيعتين ان طبيعة الانسان من الاشخاص والاثار
التي توجد لها وصفه بحموله بعينه دون الشخص لان الموضوع والمحمول هو الذات
التي تعلقت بها الاشارة وان هذا الذي هو اخص هذا الانسان فلا يكون
الموضوع ولا يصدق ان يتقدم ولو اخذنا احدهما اعني الموضوع او المحمول الاخر
حيث هو هذا الانسان فلا شرط فيه وهذا الانسان هو اخذ الاخر بانه
هذا هذا الانسان بلا شرط وهذا الانسان لم يحمل احدهما على الاخر فانه ليس
انسان ما من حيث هو هذا الانسان اعني من حيث الاعتبار المخلص وان
وجب الالتفات في كل واحد منهما الى من هذا الانسان وهذا الانسان الى اعتباره
الى الواحد الذي والى محرد اشتراك لا بالمطلق اي احدهما للاعتبار لانه
محمولان فيما ان هذا الشيء هذا الانسان من حيث هو هذا الانسان هو هذا الطويل
من حيث هو هذا الطويل بل هذا الانسان من حيث هو هذا الانسان ليس الا الانسان من
حيث هو هذا الانسان لان احدهما مسلوب عن الاخر ولا نسبة حمل ولا وضع لانا اعتبرنا
من حيث هما واعتبار الحمل والوضع اعتبار زائد على الاعتبار الاول فلنحصر
محمولا على الاخر في هذه الكيفية ولا محمولا عليه بالايجاب والايجاب من هذا
الكلام على طوله انا اذا حملنا الكلي على مثله فقولنا هذا الانسان هو هذا
الكاتب انما يحمل الذات المشار اليها بلفظ الانسان على الذات المشار اليها
مع لفظ الكاتب فانه ذات واحدة فلا وضع ولا حمل الا في اللفظ وان تعارضا
لبيت كيف حمل الذات الصحيح وصف الانسانية من حيث هي لا بشرط زائد
على الانسانية اي اخذنا الانسان من حيث هو هذا الانسان بلا شرط هو واعتبار
هذا الانسان وذلك الطرف الاخر لم يحمل احدهما على الاخر فانه ليس انسان
من حيث هو انسان ما هو هذا الانسان اعني من حيث الاعتبار المخلص الكلية
والتشخيص بل المعتبر ان المحمول كلي وكمال الدائم من حيث هو هذا الكاتب
في الدائم من حيث هو هذا الانسان فنقول هذا الانسان من حيث هو هذا الكاتب من حيث
هو هذا الكاتب وهو ذلك هذا اذا حملنا الكلي على مثله وانما ان كان الموضوع
لما استوعبنا الكلي على الاخر ذكره فانه يقول بعض الانسان فيكون
طبعه

طبيعة الكلي لا يكون موضوعه سبب التشخيص من غير كون السور الكلي والاثار
الطبيعة الكلية التي طبعها لان يكون هذا المشار اليه لانا اذا قلنا الانسان زيد
فان لم يقصد بعينه قصدا اما الطبيعة فيلزم ما ذكره او العموم فيكون كذبه فيما
بعد واستحالته ظاهرا واذا كان للامر حملا اخرى على هذه الصورة فيكون كليهما
يقال على موضوع يلزمه ان يكون كليهما سواء كان الموضوع كليا او جزئيا هذا اذا كان
له على موضوع مفهوما عاما وكليا فمن الصفة وعلى الموضوع اي موضوع كان
واما اذا لم يحمل كذلك بل هل له على موضوع ذاتي لانه مقول على كثيرين فان
هذا القول مرادنا لهذا الاسم اعني لكونه على موضوع وان في بركة اللفظ المشهور
وهو لفظ الكلي الموضوع لهذا المعنى من قبل لفظ المقول على كثيرين واخراجه هذا
اللفظ اعني كونه على موضوع وان شغل بغير ما به وكان بعض الامور التي نسب
الى امور موضوعه لها على تفسير الموضوع على موضوعاتها وامور اخرى في
موضوعاتها فلما قد استعمل لفظ الموضوع في موضوع واحد على معنيين
غير متفقين لا اشتباه ولا معارض لانه من الامور التي نسبتها امور موضوعه
ما المفهوم هنا الموضوعه سوى ان يكون واحد في الاقسام بمعنى واحد لان قسمها
الى امور يقال على موضوعاتها اعني الحاملة للمحمولات والى امور توجد في موضوعاتها
اعني المحال الحاملة لها وهذا الاشتراك انه سقط وفصل واختلال بل الاخرى
ان يسلك السبيل الذي سلكناه وليس ولا ذو احد من السالكين صرده ولو
قد كل وجرى لكان فيه لها وادرك هذا اللفظ فاكرى ان يحمل له
وجها معقولا على ما اورده فنقول ان كلما هو على موضوع ما كلمته فهو
كلي لا عرف من اسماء حمل اخرى وذلك لانه محمول على موضوع صدق لان له
جزئيات بعضا او ما عتبار ذاته فانها وتلك الجزئيات تقال عليها الكلي هذا القول
وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض واذا كان كذلك فكل عرض هو
موجود في موضوع فان اسم العرض موضوع لهذا المعنى ولا يلزمنا في هذه الكلمة
استعمال استعمال الموجود في موضوع للعرض الساعة الموطئة مرادنا الاسم لما
لزم في الكلمة الاخرى التي للكلي اعني استعمال ما هو على موضوع في القول على كثيرين
د ر

ودلالة بالجملة إذا أمكن أن يقال فيهما قبل من أن ما هو على موضوع هو المقول
على كثيرين لم يكن بالمراد وبقيت هذه الجهة على المراد ولم يلزم الأمور التي كان يلزم
ودلالة الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع إنما أراد فيه العرض وقولا إنه
يحصل القسم الذي في إراده غير مرادف فإن علل إن هذا المثال بعينه إنما
أراد فيه العرض لا قولا إن شرح اسمه أو يلتفت إلى دلالة جزء جزء حتى ذلك ما أو
على معناه وبالنسبة الموضوع على معناه وأما الكلي فإنما شرح اسمه فقولا المقول
على كثيرين فالمقول على موضوع اسم لمعنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي أومأ
إليها صاحب منا اتباع حمل الكلي وأما الموجود في موضوع فهو قول مرادف
لاسم العرض وإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في الموضوع ويكون
المعنى بالموجود في الموضوع ما نفسره بعد وإذا تقرر هذا فنقول إن
ما ليس إلا شيئا مقولا على موضوع هو الكلي لأنه لا يحمل ولا يقال على موضوع وبالعكس
فالجزئي ليس مقولا على موضوع ثم ما ليس هو موجود في موضوع فهذا الذي يسمى الجوهر
الفصل الثالث في بيان غلط من ظن أن المقول على الذاتي لا غير
والموجود في الموضوع هو العرضي وغلط من توهم أن الكلي هو المعقول
غير أنه يصح هنا أيضا غلط بعض القدماء من الحكماء حيث اشترط في
المقول على الموضوع أن يكون دائما مقوما للماهية محصورا في الجنس والفصل والنوع
واشترط في الموجود في الموضوع أن يكون عرضيا مقابلا للذاتي محصورا في الخاصة
والعرض العام حيث كان العرض العام للجوهر والعرضي العام للذاتي شيئا واحدا على ما نقدم
وإن كان العرض والعرضي كما كان نشر الكلام لم يخطر لهم في هذا الموضع ليس أحدهما
شأنهم فهؤلاء لو كان الاعتداد أمر هذا الذي لا يمكن إلا أن يكون مقولا على موضوع بل
يكون موجودا في موضوع أو ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع لأنهم ظنوا أن الأبيض
عرض لم يعرفوا أن الأبيض جوهر وأن البياض هو العرض بل إنما ورد هذا الخطأ وبعده
في الخطأ الماهوي أردنا أن قالوا إن الكلي مطلقا هو المقوم لما هيته التي يحمل ما ليس
بمقوم لا يكون كليا فلم يرد لفظ بعض مقدمتهم في تصحيح هذا المعنى الفاسد ولندل
على النقص الذي فيه لنصحح أن الصواب ما ذهبنا إليه فإن هذا المقدم
وأما

وأما قولك إن هذا الكلي هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما هو الشيء وهو الذي يقال على
موضوع لأنه قد يحمل على الموضوع إنما على غير هذه الجهة كما يحمل على زيد فيقول
زيد شيء لكن معنى شيء ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلي وزيد جزؤه لأنه ليس يحمل على زيد
عند السؤال عن زيد ما هو فإنه لو قيل ما زيد وأجيب بأنه شيء كان جوابا خطأ وذلك لأن
معنى شيء ليس يدل على ماهية زيد بل إنما هو معنى من أفعاله فلا يصلح للمقولية جواب
ما هو فإن نظر إلى هذا المنطقي حيث جعل مطلوبه ودعواه أن الكلي هو الذي يحمل على
جزئياته من طريق ما الشيء أن إذا فسر هذه الدعوى بجعلها بيانا وذلك أن ما يحمل
لا من طريق ما الشيء ليس كليا وهذا عكس النقيض للمطلوب ولو كان هذا عكس النقيض بيانا
أو مثلا لكان الأول لازما عن عرضه أو كان هذا الشيء عكس النقيض ولا لازما له بل
أخص منه ثم إنه بين لنا ذلك في مثال جزئي وهو أنه شيء وترك الباقي لأن هذه المغالطة
سطحية في الشيء الجزئي لأنه أمر وشيء كله مع أنا لا نصادق في هذا الدلالة كلامه على ما هو التي
بل نقول فلما أراد أن يبين أن شيئا ليس كليا أخذ المطلوب لأولا ليكون فيه
مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا فقال لأن شيئا لا يدل على ما هيته وكل ما لا
يكون مقولا في ما هيته الشيء لا يكون كليا وهذا هو الأمر الذي أسقط عن المطلوب إلى
بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم فإن نظر أن هذا عين المطلوب ومن بيان القياس
أن ما حد أساسي هو من بيان المطلوب أن كان أعرف فقال إنه لا يخلو إما أن
ما حد هذه المقدمة وهي قولنا كل ما لا يكون مقولا في ما هيته التي لا يكون كليا في هذا
الموضع على أنها بينة أو على أنها مبرهنة ولا يتبين منها المطلوب فإن كانت بينة بنفسها
فلا يحتاج إلى تطويل هذه القياسات بل يكفي أن نقول هذه فنقول لأن ما لا يكون
مقولا في ما هيته التي لا يكون كليا فكل كلي مقول في جواب ما هو ثم دعوى أنها بينة
وليس من أن كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى أبعد عن المعقول فإن من يقول ليس
كل كلي مقولا في جواب ما هو يقول مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو
فليس بكلي وإن كان يحتاج إلى أن يبين للشيء ليس منها المطلوب فلم أجد بعضها والقياس
الذي يبينها ليس بها المطلوب ثم بعد لا أدري ما هيهنا فائدة إلا أن يجعل ذلك
مكان المحمولات على الشيء التي ليست كليته يبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا يكون كليا فكيف

يكون ذلك بان يوجد ان المحمول لذلك الامر من طريق ما هو ليس كله وقد اوفى هذا الرجل في هذا الفصل
الى الشيء لم يقصه وهو انه بما قاله فما يحمل وهو ان يبين ليس هنا لان زيدا الشخص الجزئي يسمى
وهذا قوله ليس زيد جزئي يسمى هو ما يسوق الى الذهن قوله لانه يسوق الى الذهن ان زيدا
شخص من نوع الانسان والشخص جزئي للنوع فيسوق الى الظن انه اذا كان جزئيا للنوع لم
يكن جزئيا للعشرة التي لا يجوز ان يكون جزئيا للشيء وهذا غلط سببه بان يحصل المفهوم
من قولنا ان زيدا جزئي كذا انه مقول معنى قولنا كذا جزئي كذا انه احد ما يوصف بكذا فيكون
كذا اي موصوفا لا يلزم ان يوصف بذلك الكلي به وهل يجوز ان يكون قولنا فيكون هذا
صفة له وليس يعقل ان اعتبرناه اوكان له جزئيا جزئية الخارج او نحوه ان لم يكن لك
ما دام قلنا زيد جزئي للثلث كان معناه ان زيدا احد ما يوصف بالثلث فيكون كانها وليس
ذلك اشعارا ان غير زيد لا يوصف بالثلث فان كان ذلك الوصف المحمول على زيد ما يحمل
عليه وهل ما بالفعل والقوة معا ان كان لذلك نقول ان زيدا ابو ابن عمرو ولا ابن عمرو سواه
لم يكن زيد جزئي ذلك الوصف بل مساويا له وما طرا الا اخص منه واما اذا كان يوصف به
هو وغيره بمفهوم واحد وحد واحد وصفا على سبيل انه هو وغيره سيان فيه واعم من الوقوع
منه وذلك الوصف واخص منه فان زيدا اخص من يسمى ويسمى اعم من زيد فان زيدا لا يقال الا
على واحد ويسمى يقال على ما يقال له زيد وعلى عمرو فيكون زيدا عند الامور الكثيرة التي يحمل
يسمى عليها فهذا هو الذي نعنيه بالكلي قال اخص العموم حواه
عن نصره وقد علم بذلك ان الكثرة تجمع كحمل المفهوم من مقابله الذي هو الطرف الاخر
مطلقا سواء كان عمومه دائما اولا وقد يقصد من الاتساق لبعض حمل المواطاة
للعشرة الكلي واما ان المحمول العام على زيد وعمرو كان يكون امرا يحمل عليه في ذاته
اي يكون مقوما له ودائما فهو شرط لا بد لم يدل على مفهوم الكثرة وزائد على الصفة الكلية
مفهوم الكلي للشيء هو المندرج تحته سواء كان العام مقوما او عارضا وقد انطوى الناس
ما بينهم على ان الخواص والاعراض كلية بالنسبة الى معروضاتها ولها الامر جنس في خواص
واعراض جزئيا عرضية فان الضحاك بالقياس الى هذا الضحاك فرض هو هذا الضحاك
ليس خاصة له بل هو نوع له ومقوم لماهيته على انا نقول الضحاك خاصة بالقياس الى
معروضه الذي هو الانسان نعم جزئيات الضحاك في جنس هو خاصة في اشخاص الانسان
واشخاص

واشخاص الناس من حيث هي اشخاص فلا يقوم اشخاص الناس بالضحاك لانه عارض لها قد عرض لها
غير داخلة في ماهيتها وقد ذكرناه فلا يقول على الشيء هو جزئية اعني اشخاص الانسان
من حيث هي خاصة ثم ان كان الاسم للانسان ويسمى لم يدل الا بما يكون مقولا على موضوع
بل هو عارض له كلا اما ان يكون اسم العرض يقال على العرض وعلى المعروض كعنى باشتراك
حتى يحسب لا يشتركه فيه ولا يواطؤ فيه ولا يكون مقولا بالاشتراك اللفظي الا غير
فان كان مقولا بالاشتراك وجب ان يكون الاقسام بحسب المعاني الكثيرة الاقسام التي
نوردها اذا فصلنا الاقسام حسب ما يكون ستة كلي وجزئي وجوهر وعرض الذي هو
العشر الذي فرضناه مشتركا بها وجوهر وعرض الذي هو بمعنى الجوهر في
والعرض وكذا احدهما العرض اعني القائم بالجوهر والذاتي قد استعملت الالفاظ
التي في هذا الباب اعني قد استعمله هؤلاء المتكلمون بهذه الشرائط الفاسدة الذي
شرطوها في المعاني على انه يصح ان يكون دائما وجوهر بالاعتبار انه ليس اعني ان
اول من علمنا هذا المراد جماعة من قبل يعني ارسطو واما ان كان وقوع العرض
على العرض والقائم بالجوهر بالتواطؤ فليدل على هذا المعنى اي على ان وقوع العرض
على العرض بها والقائم بالتواطؤ الذي يستلزم صدق الاسم والحد عليها اللهم الا
على ان الذي موضوع الانسان زيد موضوعه في الحد والاسم جميعا بل ربما زاد
في الاسم فقط فلا يحمل عليه حده اذا قلنا لم يدل انه بمعنى اوانه ابيض وطلبنا حد
وهو انه شيء يفعل ومكان الحكم بين سعد ثم قدم واعتمد على اخرى وطلبنا حد الابيض
وهو انه شيء ملون يكون مفرقا للبصر فيحد بها والحدس ههنا ما يقال على زيد
وان زيدا لا يقال له شيء كذلك يقال انه يتنقل من مكان الى مكان يقدم قدما واعتماد
على اخرى وكان يقال عليه انه ابيض كذلك يقال انه جسم ملون يكون مفرقا للبصر قال
انفصال العصر حواه عن نصره قول الشيخ انه جسم نوهم دخول
ماله الشيء معنى الشيء ليس يحمل من الشيء ان هذا الكلام الذي قاله من ان
معنى غير مقول على زيد قول الكلي على جزئياته لانه ليس دائما فلا بد ان لا يلتفت اليه
ويجب ان ينبه ههنا ما قاله الشارح بان والمتابعات المقوم منهم على اسلمها
ان الجسم مشترك في انها يحمل على التواطؤ وان الخاصة ايضا يحمل بالتواطؤ مع انها عرضية

فعلم انهم يسرعا ما ... كلامهم فيلزمهم التناقض فيه اللهم الا ان يقولوا ان
المشاركة في الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون هذا الموضوع محمولا عليه حمل الحد فيه
فيكون الاجناس الطبيعية كالحيوان لا يشاركها الانواع كالانسان في الحد وقد يصدق
على الانسان انه جسم حساس متحرك بالارادة بل انما يشاركها في الاسم فقط فان حدود
الاجناس ليست حدود الانواع وايضا فان الاشياء لا ... حدودها فليس يشارك الاجناس
في الحدود فان ههنا وسائط اخر وقالوا ان المشاركة في الحد هي ان يكون ما هو
في الاصل من الحد اما للاخر او جزء للاخر فيلزمهم ان يصدقوا ان الجنس يشارك الخاصة
في ان الجنس والخاصة يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ بالاسم وبالحد فكما يصدق اسم الحيوان
وحده على الانسان يصدق اسم الضاحك وحده على الانسان وهم معترفون بذلك
فلو ارادوا معنى المشاركة في الحد هذا اي يكون الحد لاحدهما حدا للاخر او جزء حده
بل معناه ان يكون ما هو مفهوم للاسم وحده او رسمه يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم
فيوصف الانسان بمعنى الحيوان والضاحك كما يسمى بلفظه فيقال الانسان حيوان
الانسان ضاحك وان لم يرد ذلك ... فهذه الاغاليط انهم اغفلوا اغفالا كثيرا
ومن ... في الاصل الكلي ... انهم ظنوا ان العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض
الذي يتكلم فيه في هذا الكتاب اعني ... ما ظنوه ... بل قد بينا حقيقة ان
هو معنى عام ... واحد ... سواء كان قول الذاتي او قول العرضي
بعد ... ظنوه ... وان العرض الذي ... الجوهر هو الذي نسميه
في ... واما العرض الذي ... الذاتي وهو العرضي فقد تقدم
... وهذا ... المقولات ... التي هي ... المقولات
ان الامور اما مقولة على موضوع غير موجودة في موضوع وهي الكليات الجواهر
... انها كليات تقال على موضوعاتها اعني جزئياتها وافرادها من الانواع
غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الاعراض ... انها اعراض موجودة
في موضوع ... انها جزئية ليست تقال على موضوع ... الجوهر غير
محمول

محمول واما مقولة على موضوع موجودة في موضوع وهي كليات الاعراض فانها
... الجزئيات ... مقولة على موضوع
ولانها اعراض فهي موجودة في موضوع واما لا مقولة على موضوع ولا موجودة في
موضوع فهي جزئيات الجواهر كزيد وعمرو فانها لجزئيتها غير محمولة على موضوع ولجوهريتها
غير موجودة في موضوع وهذه الثلثة الشخصية والصورة الشخصية والنفس الشخصية اعني
اقسام الجواهر فلانها جواهر ليست موجودة في موضوع ولانها جزئية ليست مقولة
على موضوع ❊ المطلب الرابع في شرح حد العرض وفيه
مباحث الاول في رسمه ❊ غرض الشيخ في هذا البحث ان يبين رسم العرض
عند القدماء من المشهور ان رسم العرض عند الكل انه الموجود في موضوع وعنوا
بالموضوع المحل المتقوم بذاته المقوم لما يحل فيه كالجسم للسواد فهو اخص من مطلق المحل
فكل موجود في الموضوع موجود في المحل ولا ينعكس فقد يكون الشيء في المحل لا متقوم
بذاته ولا المقوم لما حل فيه بل متقوم بما حل فيه ونقل الشيخ رسم قولنا الموجود في موضوع
بانه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه فقولنا انه موجود في
يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ وعلى بعضها بالتشكيك فكون الشيء في مكانه
الخاصة ... المشاهد ... معقول بالتواطؤ وكونه في المكان العام مقول
بالتشكيك ... في الدار ... في البلد ... وقوعه
جميع تلك الاشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع لفظ
مشترك اعني ... ولا بهذا البيان
اعني الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دونه المعنى ... بالعرض الموجود
في موضوع الشيء ... ولا ... من البيانات المحال به
على الاسم ... بل ... وليس ذلك ... حقيقة ولا ...
... اعرف منه وما ... ذلك هو
ان ... ان يقول
ان ... العرض هو ... وان لونه من الموضوع ... اللون ... ولا ...
حتى ... الاسم ... ينبغي ... اللون

بالسلب لا الكلي فان ازالة الشبهة بتفسير الاسم قد يكون على وجهين احدهما
ان يوتى بحد المراد بالاسم او يوتى بالرسم وذلك بالصفات الثبوتية والثاني ان يعطى
المعاني الغالطة بحسب الاسم حتى يدل على السلبية لا بالاثبات ولكن بسبب ما
يتصل معنى بالصفات السلبية فقوله الموجود في شيء تعريف بشرط الحركة حال
الكلية للاجزاء فان الاجسام محاميه لا توجد ما منه شيء منها مستقلة في الوجود
بذاتها وانما توجد في اجزائها جملتها الكلية واحد واحد منها ليس موجود في اشيا الا
في واحد فان الصورة [illegible] من الكليات بشرط صورته واحد واحد
ولا الان كل واحد غيره هو اطلق على جملتها في جميع الاجزاء الكلية فان الاجزاء اذا
توافت واجتمعت حصل حينئذ صورة الصورية لها وحينئذ فيها كلام العرض الذي لا
يتصرف وجوده الا بعد من كل واحد حرج تعو لنا في الكلية للاجزاء التي
هي اشيا الاشيا واحدا سيتضح لك هذا على كثيره في الفلسفة الاولى فاذا قيل
الوجود في شيء فقد زال [illegible] العرض للكلية البحث الثاني
في الجوهر اعتراضات على قولنا في شيء عرض ليس في هذا المحل [illegible] الاعتراض
على قولنا الموجود في شيء وذلك من وجوه الاول قالوا الاضافات اعراض لا
تقوم بشيء واحد بل بشيئين هما متعلقا الاضافة كالمماسة وايضا اضافة فانه
بالمماسة [illegible] فانها قائمة بالجوهرين المتماسين والمماثلة وغير ذلك من
الاضافات المتعددة فانه لا يعقل احد فانه باخر واحد من غير المعاني الى الاخر
فتقوم بشيئين لا بشيء واحد مع انها اعراض عندكم واجاب الشيخ بالكلام على ما ياتي
في تعريف المضاف والثاني قالوا الزمان عندكم عرض وليس موجودا في شيء اذ ليس
هنا جسم يقال انه محل للزمان واجاب الشيخ بان الزمان موجود في شيء
لانه مقدار الحركة والحركة في [illegible] المقدار موجود [illegible] المقدار فيكون الزمان
موجودا في الحركة الموجودة في الجسم وقد تقدم بيانه في العلم الطبيعي الثالث
قالوا في المكان لا [illegible] بالسطح الحاوي [illegible] السطح من قبيل الاعراض وليس المكان
احد غير المكن على ما [illegible] والجواب ان المكان موجود في
[illegible] تقدم بيانه في العلم الطبيعي وان المكان هو السطح الباطن
من

من الجسم الحاوي فهو قائم بالجسم الحاوي وقد بينا ذلك في العلم الطبيعي ايضا ولنرجع
الى المتن قوله فان قيل ان الماء في الكوز [illegible] فانا نعني بالكون في المكان [illegible] في العام
والمنطقي لا نعني [illegible] لكن جميع ما قلناه [illegible] غير معلوم لعله [illegible] حتى
لا [illegible] هذه المقدمة وهي ان الزمان ليس في [illegible] الان وغيرهما
[illegible] الكلية [illegible] الاعراض [illegible] الجواهر فان [illegible]
فيها معاني الكلية التي للجواهر عرض ايضا فان الكلية هي في اشيا وهي عرض فان
الكلية [illegible] العرضية لا [illegible] جواهر بل هي اعراض [illegible] وجودها
لشيء واحد [illegible] اشيا [illegible] العرض عليها والجواب انه
يجوز ان يكون محل العرض واحدا [illegible] جملة اشيا [illegible] عرض لها [illegible]
الوحدة المجموعة والكلية وغيرهما فيكون الموضوع الاول للعرض [illegible]
كثيرة يكون جملتها [illegible] موضوعا للعرض ويكون بل الكلية هي الموضوع له للعرض
من حيث هي جملة [illegible] واحدا غير متعدد فان [illegible] الكلية عرضا لها موضوعا فالموضوع
الذي يحلها ليس موضوعا لها من حيث هي اشيا حتى يكون كل واحد منها محلا لذلك العرض بل
من حيث [illegible] واجتماعها يكون محلا واحدا للكلية فان [illegible] اعتبر [illegible]
المجموع ان يكون العرض في اشيا على ان يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها [illegible]
[illegible] عرضا [illegible] لا [illegible] الا [illegible] على [illegible] الوجود
في الاجزاء [illegible] هذا الجواب [illegible] ان كل موجود في جملة الاجزاء التي [illegible]
[illegible] المجموعة [illegible] واحدا الا [illegible] العرضية
[illegible] هنا في [illegible] لم [illegible] ان [illegible] من العرض و[illegible]
هو [illegible] اشيا [illegible] واحد واحد منها [illegible] الكلية [illegible] الكل واحد من حيث
جملة لا انا نقول [illegible] ان الكل لا [illegible] ان يقال انه في جملة الاجزاء الا انه [illegible]
جملة الاجزاء [illegible] مجموع الاجزاء [illegible] الكل [illegible] الكل محلا [illegible]
يكون الكل [illegible] لا [illegible] واما الكلية التي [illegible] لذاتي يقال انها حالة
في الكل فهي عرض [illegible] لان الكل هو جملة الافراد والحالة [illegible] الكلية [illegible]
جملة [illegible] ان يقول [illegible] بل ان الكلية للاجزاء قول مجازي لانه [illegible]

محمدع ومعناه وهو الطبيعة التي بها الجزء هو جزء في الاضافة فان الاجزاء اشياء
تعرض لها صفة ما تكون بها اجزاء وتلك الصفة هي الجزئية وتلك الصفة عرضت من تلك
الاجزاء والجزء هو الموصوف بتلك الصفة والافراد ما صدق هي اجزاء الصفة ... والافراد
من الاجزاء المادية فيكون بالعرض ما يقال للكل انه الاجزاء الا باعتبار الذات اكثر
لا جزء الطبيعة اي طبيعة الاجزاء ومن اجزاء الاجزاء الا بعموم للاجزاء وما يحتاج الى لا
يحتاج الى ان يستعمل هذا الفرق ولا الاستعمال الا لما يمنع من الالتباس في مبادي
الامر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي وفي امثال هذه المواضع فقد يحسن ان
يعرف الفرق ليصان عن الحقيقي وعن المجازي الذي ربما لم يعرف في مبادي الامر انه
مجازي وينبغي ان لا يكون مناط صناعة الى هذا الفرق واطراف المراسم الاول
لم يذهب ذهنه الى شيء من هذا الفرق ولا اخرجه عن المتكلمين فيكون وجه
الطبيعة هذا الفرق بقوله اذا قيل للكل انه في اجزائه بما يقال للذات في ابنائها ان
كان هو بحقيقة لا شيء ولا شيء منها واما العرض فلما هو عرض لانه في شيء فان
اسم ان كان يوصف بانه شيء كالطبيعة فليس هو عرضا من اجل ذلك بل من اجل انه
في شيء اما بمجموعها من شيء او غير ذلك واما الجزء فان كونه كلا انما هو بحسب ما
يقال مجازا انه في شيء لانه شيء فهذا وجه بيان هذا الفرق بين العرض والكل
وما اراه يحتاج اليه وان احتيج الى ذلك فان الفرق ما بين وجود العرض في
الموضوع ووجود ذلك الحيوان في الانواع كالانسان والفرس من حيث العموم
فان العام يوجد افراده ولذا وجود النوع في الاشخاص من حيث العموم ايضا فان
ذلك ليس وجودا في شيء واحد وما يحله فهو وجود الكلي في الجزئيات اكثر ما يحس هو
كل من وجود العرض في الموضوع في الشيء
في شيء لا كجزء منه ———— الثالث في معنى قولنا
عن الشيخ في هذا البحث ليعرف معنى قولنا في شيء
الصورة الحالة في المادة عن العرض وكيف قولنا لا كجزء منه فعلى اذا عنينا بقولنا
في شيء محصل القوام بنفسه ذلك الحكم وقد تم بنفسه دون ما يوجد فيه العرض
او تم دونه فلا تقوم بما يحله وهو العرض كان فرقا بين حال العرض في الموضوع و
حال الصورة في المادة فان المادة ليست محصلة القوام بنفسها لنفسها
دون

دون ما يوجد فيها اي الصورة او تم دونها فان الصورة هي الامر الذي يجعل
محله موجودا بالفعل ومحله الذي هو المادة ليس بنفسه بالفعل بل بالصورة
واما قوله لا كجزء منه فانه فرق بين العرض وبين وجود الجزء في الكل فان الجزء يوجد
في الكل على انه جزء منه وليفرق ليصان عن وجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من
حيث هما طبيعتان فان طبيعة الجنس توجد في طبيعة النوع على انها جزء منه وليعرف
ايضا عن وجود العرض في محله وعن وجود عمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما
عامان فان عمومية النوع جزء من عمومية الجنس او كجزء منها وما يجب ان يعرف من حال
العرض في الموضوع وعن حال الحركة في الزمان الذي هو هيئة [illegible] للمتحرك [illegible]
وكذلك يعرف [illegible] وجود ذلك واحد من المادة او الصورة في المركب فانهما يوجدان
فيه وهو ذا كجزء في الكل ———— الرابع في معنى قولنا ولا يمكن قوامه
مفارقا له [illegible] عن الشيخ فيها ان يوضح ما في رسم العرض وهو قولنا ولا يمكن
قوامه مفارقا له اي لا يمكن قوام الموجود في شيء لا كجزء منه مفارقا لذلك الشيء فان
السواد مثلا لا يمكن قوامه مفارقا للجسم الذي هو محله وكذا غيره من الاعراض وهذا
القيد ليفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء في الزمان لان الموجود في
الزمان فهو موجود في شيء لا كجزء منه لكن يمكن ان يقوم ذلك الموجود مفارقا لذلك الزمان
فان الشيء في اي زمان فرضته يمكنك ان تجعله مفارقا له الى زمان اخر ولا كذلك
حال العرض في موضوعه فانه لا يمكن ان يقوم العرض حال مفارقته لموضوعه وكذا
ليفرق بين العرض وبين كون الشيء في المكان فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون بحيث
لا يقوم دون المكان فانه لا يجب فهو دون مكان ولا يجب ذلك مكان يلزم ان
لا يفارق ذا المكان [illegible] ولا بد [illegible] اجزاء الفلكيات عندهم ويكون
العرض في موضوع يوجب ذلك [illegible] هذا موضوع وذلك عرض لان على [illegible] العرض
هو محله فلا يمكن مفارقته له بخلاف [illegible] في المكان فانه لا يستحيل كونه فيه
وكذا يقع الفرق بين كون العرض في محله وكون الشيء في الغاية كون الانسان في الخير
والسعادة وكون البدن في الصحة والسائس في السياسة فان الشيء الذي في الغاية
قد يفارقها فان الانسان يفارق السعادة والبدن الصحة والسائس سياسته

فحلول العرض في محله وإن لم يكن الجوهر في العرض فإن الجوهر يفارق العرض ويصح
له قوام بعد مفارقته إياه كما يفارق الجسم سواده فإن بعد المفارقة لا يبقى قوام
الجسم وكذلك المادة من حيث هي مادة أعني الهيولى لا يصح عليها أن تفارق
الصورة إلى أخرى ولا ينفرد لها قوامها فإنه حاصل بالصورة المادية حصولا بالأول
فحلول العرض الذي لا يمكن مفارقته لموضوعه وكذلك طبيعة الجنس قد تقوم مفارقة
لطبيعة النوع في نوع آخر لطبيعة الحيوان إذا قارنت طبيعة النوع كالإنسانية لما
طبع الفرسية على أن في هذا نظرا فإن المحققين يمنعون أن طبيعة الحيوانية
لا يمكن أن تفارق فصلين ليتحصل منها نوعان لها شيء واحد الحصة فلا يمكن أن
يكون حصة الإنسان من الحيوان تفارق فصلها وتلبس فصل الفرس لكن علم المنطق
لا يفي ببيان ذلك وإنما هو موكول إلى الفلسفة الأولى ثم البحث الخامس
في أجوبة اعتراضات على ذلك ثم عرض بعضهم هذا البحث أن بطل اعتراضات ترد
النقض بها على قولنا ولا يمكن مفارقته إياه منها أن الشيء يحكم بعد إياه في الزمان
المطلق ولا يمكن أن يفارق الزمان المطلق منها الشيء قد وجد في آخر لا جزء منه
ولا يمكن مفارقته له ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه وليس عرضا ومفارقة الزمان
المخصوص له كما يمكنه إلا أن مفارقته لمطلق الزمان محال ومنها أن
الشيء يقال إنه في المكان المطلق يحكم ولا يمكن أن يفارق مطلق المكان وإن أمكن
أن يفارق المكان الخاص ومنها أن الجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك
ولا يفارق العرض المطلق كقولك الجسم في اللون المطلق ومنها أن كثيرا من الأجسام
لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه كالشمس فلكه عندهم فالشمس موجودة
في لا جزء منه ولا يمكن مفارقته إياه وليس عرضا ومنها أن بعض المواد لا
يفارق الصورة التي لها إلى أخرى كمادة الفلك عندهم فهذه المادة موجودة في تلك
الصورة لا جزء منها ولا يمكن مفارقتها لها وليست عرضا ومنها أن الصورة
لا يصح أن تفارق المادة ولا يستغني عنها [illegible] أمر المواد وقد علم أن الصورة
في المادة ليس هو كون العرض في موضوع مع أنها موجودة في الصورة التي هي لا
جزء منه ولا يصح قوامها دونها وليست عرضا والجواب أنا نقول

يصح أن يفارق ولا معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه فمطلوب المراد منه
سواء أي موجود معين من العرض كهيئة السواد مثلا إذ هو في الشيء المعين كهذا
الجسم الذي هو موجود في الأعيان لم يكن مفارقة ذلك السواد إذ المعين له إلا الجسم
المعين بلحظة قوام ذلك السواد هو أنه في ذلك الجسم المعين لما تشخص من أنا علة
تشخص العرض هو المحل إلا أن يكون ذلك أمرا لزم السواد المعين بعد تقومه
بالمحل ولأجل هذا حصر العرض فيما من الموجود في الموضوع حتى عرفنا الوجود
وحصر البواقي بلفظ القول على الموضوع فإن المعاني الكلي والمكان الكلي والعرض
الكلي إنما يكون موجودا في الألفاظ في التصور وكلامنا في الأجسام معينة
متحصلة وهذا هو عرضنا فيما نقوله في شرح العرض ويرد على هذا شبهة الزمان
والمكان والعرض المطلقات لا جزما اشترطناه من التعين ومن جهة أن الشيء إنما
يكون في المطلقات بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود وليس في الوجود شيء مطلق
للأعيان موجود في أعيان لها تشخصه وكلامنا إنما هو في كون وجوده الذي
لها إلا في كون الوهم ولو اعتبرنا كون الوهم لصح أن نجعل [illegible] الأعراض مفارقة
للموضوعات في الوهم فيكون جواهر وليس كذلك وأما الجواب عن الفرع فلكه
فإنا لزمه حصوله في فلكه لا من شرط [illegible] لا أن علة وجود طبيعة الفرع حيث
هي طبيعة الفرع اقتضت كونه في مكانه لا أن علة وجود العرض من حيث هي
طبيعة العرضية اقتضت كونه في محل وكذلك يصح أن يفرض للفرع بوجه ما إلا أن
الفرع والجسم يصح أن يفرض له ذو نوعه ما وكلما يفرض من أجزائه يكون غير
موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة لا عرفت علم الطبيعة أن الكل
لا مكان له البتة ولو كان بطبيعته يقتضي كونه في مكانه لاقتضت طبيعة جزء ذلك
ومع هذا فليس كذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان بل
إنما يوجب ذلك فيه شيء عرض له في المكان وأما العرض فإنما امتنع عليه مفارقة
محله لأنه في موضوع لذاته وأما الصورة التي في المادة فإنها لغت المادة علة قوامها
عند المحصلين من الفلاسفة بل علة الصورة شيء هو المفارق وهو أن أصل علة المادة لكنها
كذلك بتوسط الصورة أي لم علة الصورة على المادة بتوسط الصورة ويلزم

الصورة ان يكون لها ملاقية لما يقومه موجود انما الفعل اي للمادة واما العرض فان
محله علة قوامه وهذان الفرقان بين العرض والصورة مشكلان اما الفرق الاول
انه موجود في شيء هو بنفسه لا بجزئيته ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه وليس يعرض
بالاعتبار في حصوله في محله ليس مقتضى طباعه والا لكان خروجه منها وبالجملة
الانفصال ليس بجيد لانه لو لم يكن لطباعه لجاز خروجه عنه وهو عندهم محال ويلزم ان
يكون مستكملا به ومع ذلك فانهم اتفقوا على ان صورة الموضوع اقتضت له الكمال
الحقيقي واما الصورة والنقض بها اظهر لانهم لم يشترطوا لكون العرض ان
يكون المحل علة له قال افضل المتأخرين […] رشد الله والذي عن نصره وكيف يكون
علة وهو قابل ولا يمكن عندهم لشيء واحد العلة القابل والفاعل فالعرض لا يحتاج الى
المحل في قوامه كذا المادة تحتاج الى الصورة في قوامها لانها المحصلة لها واما الكون
قابله بالشخص اعلم ان قوما فرقوا بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في
الموضوع بان الصورة تكون جزءا من المركب فان الجسم مركب من المادة والصورة
واما العرض الحال في الجسم فليس جزءا من الجسم الذي هو موضوعه ولا من المركب
منه ومن موضوعه وصار […] هذا الكلام قال قوم منهم الكلام لم […] الصورة
الا المركب منها ومن المادة من الكل الحاصل لها وهو المادة كانت عرضا لانها حالة فيها
والكل يحتاج الى المحل وان […] العرض الى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة
فان السواد […] الى الجسم الاسود الذي هو عرض اسود صورة له والجسم مادته
وهذا الكلام ردي جدا […] لان الرسم المتقدم لم يشترط فيه اذ العرض لا يكون
جزءا من […] ولم […] فيه انه لا يكون ايضا جزءا من المركب […] انه لا يكون جزءا من
الموضوع حتى قيل انه لا يخرج منه اي من الموضوع اي من الذي هو عرض فيه ومع ذلك
فلكن هذا امرا من وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المركب وليس […]
ذلك بل […] الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة والسبب
في ان وجود الصورة في المادة اعتبارا […] وجود الصورة في المركب منها ومن
المادة فان […] الاول […] والثاني […] العرض انه موجود في شيء لا كجزء من شيء فيدل ان الصورة موجودة في شيء هو المادة
وليس

ينظر

وليس جزءا منها ثم قال […] وبطل الفرق لان الصورة وان لم تكن جزءا من المادة الا انها
جزء من المركب وقد يشترط في العرض ان لا يكون جزءا من شيء البتة ولو كان مع ما
ذكروه في الفرق ان العرض لا يكون جزءا من الموضوع ولا من المركب وكانت
الصورة جزءا من احدهما وهو المركب وليست جزءا من المادة لكان […] وهذا القول
ولكن هذا الاشتهم بقولنا موجود في شيء لا كجزء منه واما نفهم من هذا القول انه لا يكون
جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله واذا ليس […] ولكن ايضا
[…] فانه هو […] وانما لم […] الا ان الاعراض قد تكون اجزاء من ذات
منها ومن الجواهر فانه قد يحدث من تركيب جوهر وعرض شيء له معنى هو
مركب منهما كالسرير فانه مركب من الجوهر والعرض جزء منه فان الخشب موضوع
لشكل السرير بالحقيقة وليس مادة لا يمكن الخشب عنه وكذا التعقير فانه عرض
زائد على الانف والمجموع منهما اعني الانف والتعقير الذي هو […]
[…] هو الافطس […] هذا الاعتبار […] ما […] وهنا شيء
ان […] اهل […] وهو انه ان يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض
لم يعرفه بالعرض المرسوم […] عند الناس […] لا […] كلفه […]
من يتلفظ في الفلسفة واجتهد الى […] العلم القريبة وبين الصورة وهو العرض
الحاصل الموجود في الموضوع بل […] به ما هو اعم منه ومن الصورة ويعمهما اعني الكون
في المحل او في الحامل فهو لذلك المحل او الحامل سواء كان ذلك المحل مادة لصورة او كان
موضوعا لعرض خاص فان اسم العرض […] ان يقال على الامرين […]
[…] وفي مفهومه […] ما هو الحلول الذي هو […] الحال واستعماله […]
[…] بالفعل بالصورة […] هذا […] الا […] ولا […]
يمكن التخلص […] من […] هذا العذر واما التعقير الوارد على
الرسم […] هو المادة الاولى […] صورة […] تلك المادة […] الصورة الى
[…] الصور […] هذا الرسم […]
هذه المادة وللعرض فانه شامل لهما فان كل واحد منهما موجود في شيء لا كجزء منه ولا
يصح قوامه من دون ما هو فيه فان العرض موجود في موضوعه الجسم والمادة في الصورة

مبحث
[…] ان الصورة
[…]
[…]
المواد

ولا يصح قوامها بدون ما هو فيه فلا يقوم للعرض دون الجسم ولا المادة من دون
الصورة ومع ذلك فإن المادة يقال لها بهذه الصورة بل لما ليس يرتبط للآخر في الوجود
في الرسم فيسعفه الرسم بها وإذا كان الأمر كذلك فيقول في الجواب نفسه أن يكون
من الوجوه التي كانت بها غير هذا ويكون هذا على أنحاء أخر أيضا إن أمكن أن هذا
الكتاب إنما خاطبه الجمهور الذين لم يفهموا الحكمة دون الخواص المتعمقين في المباحث
الفلسفية والمبتدئ بعد في زمرة الجمهور ولأرباب الرسم المذكور وعسى من رسوم
هذا الكتاب يبنى على لفظ متعارف بين الجمهور وإنما يفسر أنواعه بحسب اللفظ
ثم إن المتعارف والمشهور بين الجمهور في استعمال لفظة في ليس يتناول نسبة الصورة إلى
المادة ولا المادة إلى الصورة بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض كقولهم زيد في
راحة ونسبة الأعراض إلى الجوهر كقولهم السواد في جسم زيد وقد يتناول أمورا
أخر جرى التعارف بين الناس بها كالشيء في المكان وفي الزمان وفي الإناء والجزء في
الكل وما جرى مجرى ذلك فكان الغرض إذا حصل باستيفاء هذه الوجوه المذكورة لم
يبق في المشهور شيء يقال إنه يبقى غير العرض حتى يسوغ أن يطلب المتعلم أن ذلك الوجود
الذي فرضناه وجود العرض في الجوهر ولا يكون له مدخل في المشهور إنما يقال
في شيء إما للعرض في الجوهر أو الجوهر في العرض كقولنا زيد في راحة أو الشيء في المكان
أو الزمان أو الإناء أو الجزء في الكل وما جرى هذا المجرى وأما الصورة في المادة أو
بالعكس فلا يحتمل الذهن لفظ في عليها لعدم شهرتها فقد احترزنا بأن هذا التعريف
بحسب اللفظ لا بحسب معنى جامع وضع على أنه الجوهر مقصود وإذا كان بحسب
اللفظ وتفصيل وعلى نحو ما احترزناه لم يعد أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال
الجمهوري لا إلى الاصطلاحات الحاصلة بعد نظار الجمهور والذي يمكن أن يقع عند
الإمعان في العلوم فليس يمكن أن يدرك له الدعامة فإن إيقاع الاسم على الأشياء
بالاشتراك البحت أو الاشتباه ليس من البسط والتحديد فإن لكل أحد أن يستعمل
أي لفظ شاء في شيء معناه إذا عبر بشبهه على سبيل الاشتراك اللفظي وإما
بسط أو تحديد بقانونه ما لم يفهم من اعتاد المعنى إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي
ذكرناه فإن المعنى في الوصف واحد وإنما حصل الشركة الشبيهة وهي أو المشابهة
فانحصار

إنما رتبت فيه دائما ذلك المعنى والصورة والمادة إذا كانا بالصفة التي كان
يطلق الجمهور اللفظ فإن أحدهما للآخر كالمع للآخر وخصوصا المادة في
الصورة فإنها أبعد من الاستعمال من العكس فإن استعمال قولنا العرض في الجسم
العرض فإن أراد من ذلك أن يتناول هذا الاستعمال الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات
التي حدثت وهي إنما حدثت بعد لم يجمع بعد الاصطلاح المشهور وهو استعمال
في على المتعارف بين الجمهور وهو قولنا العرض في الموضوع والشيء في الزمان أو المكان
وغير ذلك لا يصح أن يراد من الرسم فإن الأبيض نصفه ونصف العرض هو الموجود
في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه فإن الأبيض يعني الذي هو
المحل بصفته ونعته فإنه يقول جسم أسود لأن السواد إنما وجد في الجسم حمل على نعت
ووصف فهو قولنا أسود فإن هذا المراد يشبه مثل إفهام من لفظ الموجود في
شيء فيكون المادة لا تحمل الصورة بصفة ونعت أعني المادة التي فيها الشيء فإنه
لا يقول إنه صورة الصورة لفظ ما يسمى المادة فإنه يقال الحرارة نارية وإن كانت
مسكنة فالصورة هي التي بعينها بعد خروجها هي المادة لكون المادة في الصورة
عند العرض وإن لم يخرج الصورة من المادة فإنها وضعها فإنه يقول مادة أرضية
وهوائية وفلكية فإن قال قائل فالعرض يركب المادة من الصورة ويكون
العرض في الموضوع فهو أن المادة من طباعها أن تستبدل بها
غير هذه الصورة التي حصلت المادة فيها كهذه الصورة لكن الصورة ليست تبدل
إلا أنه وضعا فيها صورة لازمة لمادتها كصورة الفلك فيكون لزومها للمادة يفسر
عرضا للمادة من هذه الصورة كلاما للعرض فإن في طباعه يقوم بالموضوع وليس
في طباعه الانتقال عنه لم نقل منه هذا القول فإن المادة التي فيها الشيء أعني
ما يلازمها صورتها الفلكية يحصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة وأنها
ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة
على أنا قد بينا عن هذه الفرقة جهة لا تعد عارضا به موقع الفرق وهو لما
علمنا أن المادة لكونها مادة لا يلزمها أن يكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها
ما لم يتأخر عنها ذلك لموضعه أو طبعه كيف فإنه يعد كونها مادة وأما

الغرض فتعلقه بالموضوع لا غير فيما به وبه كونه عرضا وهذا الضابط متبع ليس بعد القطع
لان معنى العرض هو عرض ليس الكون في محل بعينه بل في مطلق المحل وهذا الثاني بالنسبة
الى الكون هل الصورة وما تشكك به على الرسم ايضا امر الاعراض التي لا
تفارق ولا يوجد الجوهر فيما دونها وهي الاعراض اللازمة التي لا تفارق جواهرها
ولا يوجد الجوهر فيها بالفعل دونها فالاول المقتضي للفلك فانها موجودة في شيء لا كجزء منه
لكن لا يوجد الجوهر فيها دونها فيقال هذه الاعراض ليست انما تفارق الجوهر لان الجوهر
يقوم بالذات بها حتى لا يصح قوامه دونها اذ تلك امور لازمة للجوهر تقوم تلك الاعراض
واما العرض فان معنى انه لا تفارق انه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا بل قوامه مستفاد
من المفارقة وهو محله بخلاف الحكم الذي يلزمه العرض فان قوامه ليس مستفادا من عرضه
اللازم بل عرضه اللازم يستفيد قوامه منه فهذا الجواب واصله الدهر فانها ما يقاس
الى محل السواد بالمقربون الذي يفعله الوهم مشترك بين الجوهر والعرض فان الجوهر
يمكن ان تفارق عرضه اللازم في الذهن بان يتصور الذهن الجوهر ويغفل عن عرضه اللازم
كذا العرض يمكن ان تفارق المحل في الذهن بان يتصور الذهن السواد غافلا عن محله ومن
المشكوك على حد العرض ان يقال الحكم [illegible] في العرض انه لا تفارق موضوعه
وهنا اعراض يمكن ان تفارق الجوهر بان يبطل العرض ويعدم فيبطل قولكم العرض
لا تفارق الجوهر والجواب اما بمعنى نقول انه لا تفارق موضوعه انه لا يقوم
مفارقا لموضوعه بالفعل موجودا دونه ولا يعني بذلك انه لا يعدم عن الجوهر بل يجوز
ان تفارقه بان يبقى الجوهر ويبطل العرض فان ذلك الاسم الاخرى اما مطلقا ولا يصح
ان يكون له قوام دون ما هو فيه ومن المشكوك على ان يقال انه قد يصح
مفارقة العرض لموضوعه ويقوم في موضوع اخر فان الرائحة عرض في عرض فيجب ان لا
توجد قائمة بالفعل مفارقة للمحل الذي لها كرائحة التفاحة تفارقها وتكيف
الهواء بها فقد وجدنا الرائحة تقوم مفارقة للتفاحة في موضوع اخر وهو الهواء
والجواب ان الرائحة اذا وجدت في الهواء عن التفاحة فقد انتقلت رائحة التفاحة الى
الهواء وبقيت التفاحة ولذا الحرارة اذا وجدت في الهواء عن النار لم تنتقل عن النار الى
الهواء وبقيت النار خالية عنها بل ذلك لامرين اما ان يحدث في الهواء حرارة اخرى
بواسطة

بواسطة السخونة [illegible] وبعد كون حرارته اخرى بسبب رائحته
بواسطة ذلك [illegible] ان تحلل اجزاء التفاح والتفتت [illegible]
وتنتقل الاجزاء المتحللة الى الهواء [illegible] المحسوس الشم هو المتكيف فيكون ذلك [illegible]
[illegible] العبقة [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] وعن [illegible] موجودة [illegible] النفس [illegible]
[illegible]
[illegible] عن [illegible]
[illegible] هذا الشك [illegible] الطبيعي [illegible]
الصورة [illegible] العرضية [illegible] الرائحة والحرارة [illegible]
[illegible] المنطقي ان [illegible] هذا الالزام واما [illegible]
[illegible] المنطقي [illegible] على [illegible]
[illegible] يمكن ان [illegible] لعروضها [illegible]
سطر في المقولات الثابتة قال ان فصل العرض جوابه
انما ذكرناه يصح حد العرض بالمعنى الذي يقابل الجوهر لانه كلي والعقل المجرد ان ذكر حده
العرض العام ويتوهم لمن لم يتأمل ان العرض العام هو القسيم للجوهر ووجه
ان بين العرضين وذلك بعد حده اما لاطراد كذا [illegible] يصح هذا الرسم
المطلب الخامس في مراد صاحب [illegible] قول على وجود [illegible]
انه في مبادي وفيه مباحث الاول في ان المحمول على المحمول محمول
عرض [illegible] يصح هذا الحمل ان يقال المحمول على الشيء اذا حمل على غيره حتى يكون
محمولا على ذلك الشيء حتى لا يكون محمولا [illegible] اذا حمل شيء على شيء حمل
المقول على موضوع اعني حمل المواطاة ثم حمل ذلك الشيء المحمول عليه على شيء حمل
المقول على موضوع اي حمل المواطاة كان المحمول محمولا على ذلك الشيء [illegible]
طرفان ووسط احد الطرفين محمول عليه وليس محمولا على شيء والثاني محمول على شيء
وليس محمولا عليه والوسط محمول على شيء ومحمول عليه شيء فان هذا الذي [illegible] على
المقول على الموضوع يقال على الشيء الذي حمل عليه المقول الاول ما يقال ان

[illegible] المحمول [illegible] الشيء

الحيوان لا أنه حمل على الإنسان في قولنا الإنسان حيوان إذ حمل المحمول على الموضوع
وهو الإنسان على زيد في قولنا زيد إنسان فهذا المحمول بعينه فإن الحيوان يقال على
زيد بهذا المحمول بعينه فإذا زيد حيوان ويشترك مع الحيوان في حده أي حد الحيوان يحمل
عليه فإنه يصدق على زيد أنه جسم حساس متحرك بالإرادة لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان
فكلما يقال على الإنسان يقال على الحيوان لأن الطبيعة التي وجدت أن المحمول عليها محمولا
عليه لكن زيد يقال له إنسان فيقال له حيوان وقد يستشكل على هذا قولنا
الإنسان حيوان والحيوان جنس مع أنه لا يصدق قولنا الإنسان جنس وقد حمل الجنس على الحيوان
والحيوان على الإنسان مع أنه لم يحمل الجنس على الإنسان فلا يصدق ما قلتموه والجواب
أن المحمول على المحمول على الشيء إنما يكون محمولا على ذلك الشيء لو حمل على طريق الأوسط
من حيث هو لما إذا حمل عليها باعتبار آخر غير اعتبار طبيعتها لم يكن أن يكون
محمولا على ما حمل عليه وههنا حمل الجنس على الحيوان لا على طبيعة الحيوان من حيث هي
طبيعة الحيوان حمل عليه فإن طبيعة الحيوان ليست بجنس فإنه لو كان طبيعة الحيوان
يحمل عليها الجنس حملا أوليا لكان يلزم ما يلزمون ويكون كل حيوان جنسا فإنه لما كان
طبيعة الحيوان يحمل عليها الجنس لا باعتبار آخر حتى كان كل حيوان جنسا كان للإنسان
هنا الأمثال الكلية يحمل على طبيعة الحيوان لا مطلقا بل بعد إلحاق اعتبار بها
بالفعل وذلك لأن الاعتبار يكون بحيثية الذهن يصلح لإلحاق الشركة بها فإن
الشركة لا يصلح أن يقع بها وهي مقارنة لغيرها ولأنك أن إلحاق هذا التجريد بها
اعتبار آخر من اعتبار الحيوان من حيث هو حيوان بما هو حيوان فقط الذي هو
طبيعة الحيوانية فإن الحيوان بما هو حيوان فقط بلا شرط يكون زيدا أو عمرا يجوز
فهو أعم اعتبار الحيوان باعتبار شرط التجريد وذلك لأن الحيوان بلا شرط يصلح
أن يقترن به شرط التجريد فيصير حيوانا مجردا عن الخواص النوعية والشخصية ويصلح
أن يقترن به شرط الخلط والانضمام إلى الغير فيقترن بالخواص النوعية والشخصية
وذلك لقبوله القسمة إليها فيقال الحيوان بلا شرط إما أن يؤخذ مع التجريد عن الغير أو
مع انضمامه إلى الغير فيكون أعم من كل واحد من القسمين وأما إذا أخذ بشرط
التجريد فإنه لا يصلح أن يقترن به أحد الشرطين أعني التجريد والانضمام أيضا
أحدهما

أحدهما وهو الذي يجعله فصلا وإلا يصلح لجعله جنسا لأنه لا يصلح لجعله
الخاص وأما الثاني وهو الانضمام فلأنه لا يجتمع مع شرط التجريد لأنه ليس له
اجتماع النقيضين فطبيعة الحيوان لا بشرط التجريد عن الغير ولا بشرط
الانضمام والخلط فهي أعم اعتبارا من الطبيعة الحيوان بشرط التجريد عن الغير
اعتبارا آخر فلذلك أنا نقول الحيوان لا مطلقا بل إذا اعتبرت في الذهن بشرط
الخلط بالفعل ويقول خلطا بالقوة أي بشرط التجريد عن الغير بالفعل ويقول
الانضمام بالقوة لعدم مقارن له ... فهي مع تلك الطبيعة ويجوز
... ويكون طبيعة حيوان إذا اعتبرت الحيوان لا بشرط خلط ولا بشرط
عدم خلط فلذلك كان الحيوان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط الاختلاط وبشرط التجريد
ولم يكن الحيوان بشرط الاختلاط وبشرط التجريد محمولا على الإنسان فإنه لا يصح أن
يقال الإنسان حيوان مجرد عن الاختلاط وغيره بل الحيوان المحمول عليه هو الحيوان
بلا شرط خلط لو جعل الجنس محمولا على الشيء الذي هو محمول على الإنسان فلا بد
الوسط لأن الحيوان المحمول على الإنسان ليس هو الحيوان الموضوع للجنسية لكنه
عرض في هذه الطبيعة من حيث وجودها وحدود الشيء الموضوع لعدم قيامه بذاتها
بل بموضوعها وأما الجنسية أعني الطبيعة التي عرضها الجنسية بالفعل فإنه محمول
على ما يقال عليه من هذه الطبيعة أعني ما يخصه بالشرط الذي ... وهو الطبيعة
الحيوانية بشرط عروض العموم لها ليس هو قول العرض على المعروض بل هو قول
المركب من العرض الذي هو الجنس والحامل على الموضوع له أي ليس قول الشامل على
الإنسان بل قول الأبيض على زيد ولو كان الشيء الذي يقال على الجنس بما يقال
على الإنسان لم يجب أن يكون الجنس بهذه الصفة من أن يقال على الإنسان وهذا
يعلم ما في هذا الموضع وما يعلمه أن هذا يرجع إلى أن الطرف الأكبر يحمل على بعض
الأوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الأصغر فإن الجنس إنما يحمل على
الحيوان العام فقد حمل على طبيعة مركبة من معروض وعارض وذلك المعروض
محمول على الإنسان والعارض غير محمول عليه فلا يحمل المعرف ... نقل فصل
البحث الثاني في كلام الماهر في هذا الكتاب

الباقين جوابا عن تعلقه بان الحيوان الذي هو اخص ليس هو الذي يقال
على الانسان وذلك لان الاول بشرط لا شيء والثاني لا بشرط شيء فان المعنى يختلف
ثم قال وهو ضعيف لان الحيوان الذي هو اخص لو لم يكن محمولا على الانسان وغيره
لم يكن جنسا وايضا الحكم بان الحيوان بشرط لا شيء هو المادة فليت شعري كيف جعلتموه جنسا وانما
هو جزء الجنس او في الوجود فكيف يقوم الفصل وايضا يلزم منه ان يكون جزء
الكل الذي هو الجنس الاعلى سابقا في الوجود على الكل الذي هو الاخص بخلاف ما
ذكرتموه ويشبه ان يجمع ذلك على السبب ثم قال ولسنا ان يكون الحيوان ان
الحيوان الذي يحمل على الاخص هو المحمول على الانسان بشرط ان يكون ايضا محمولا
على غيره والذي يقال على الانسان هو المحمول عليه فقط وبين الامرين فرق وقال
افضل المحققين ان الجواب الاول وهو ان الحيوان الذي هو اخص غير الذي هو المقول
على الانسان هو لكن ليس وجه التغاير ان احدهما بشرط لا شيء والثاني لا بشرط
شيء فان كليهما لا بشرط شيء فان بشرط الشيء هما [illegible] ان يدخل
في مفهوم الحيوان عند ضرورة تحصيله وجه التغاير ان احدهما ما يوجد
مع شيء وان لم يكن ذلك الشيء شرطا في مفهومه ليتحصل والثاني ليس ما يوجد
مع شيء وان جاز ان يوجد مع شيء وبيانه ان الحيوان المقول على الانسان ليس بعام
ولا خاص لانه يحمل على زيد في [illegible] حمله على الانسان والذي هو الجنس فهو من
جهة هو جنس عام مركب من الاول ومن معنى العموم العارض له فهو لا يحمل من
جهة هو جنس على شيء مما هو تحته [illegible] ما يصلح لان يعرض له ما يصير جنسا
ومما يعرض له ذلك فالمحمول هو الاول والجنس هو الثاني وما اجاب به عن سؤال
السائل هو الجواب ولكن ينبغي ان يفهم من المحمول على الانسان بشرط ايضا
ان يكون محمولا على غيره انه مشروط بذلك شرطا ضروريا حتى لا يكون محمولا
على الانسان ومن المحمول على الانسان فقط انه محمول بلا شرط اصلا لا بشرط
انه محمول عليه فقط قال والاصوب ان يقال الحيوان الذي هو اخص هو المحمول على
الانسان وغيره من حيث هو كذلك والذي يحمل على الانسان هو المحمول عليه لا مع
غيره اقول [illegible] التحقيق ان يقال الحيوان الذي حمل على الجنس هو الحيوان
الذي

الذي [illegible] مقول على الانسان وغيره [illegible] المحمول على الاول
هو الحيوان [illegible] مقول على الانسان وغيره [illegible]
المحمول [illegible] بعد العارض خرج عن [illegible] محمولا واذا [illegible]
مقول [illegible] الثالث المقول على
والموجود [illegible] الذي ليس بشرط [illegible]
في [illegible] الامثلة [illegible] وان [illegible] المذكور [illegible]
محمولا على الاصغر [illegible] والاكبر محمولا على الاوسط [illegible] وهذا الاول [illegible] ان
يعتبر [illegible] الامثلة [illegible] لكنا [illegible]
حتى يكون الاكبر محمولا على بعض الاوسط [illegible] والقول [illegible]
[illegible] والمقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى [illegible] ان يحمل [illegible] على
الاصغر وان [illegible] على بعض الحيوان [illegible] والحيوان يحمل على [illegible]
[illegible] بعض الحيوان [illegible] يلزم ان يحمل [illegible] على [illegible]
[illegible] الاوسط [illegible]
على الاصغر ليس هو [illegible] الحيوان [illegible] على بعضه [illegible]
اتحاد الوسط فلا يلزم الانتاج ولو [illegible] الاخص [illegible]
الاخص [illegible] العموم [illegible] على الواسطة [illegible] الاكبر محمولا
على الاوسط [illegible] على ما [illegible] على ما يحمل الوسط
[illegible] كل انسان حيوان والحيوان [illegible] يلزم حمل [illegible] على الانسان
بواسطة عموم حمل [illegible] على الحيوان [illegible] الانسان في القولين [illegible]
[illegible] على الاخر [illegible] يلزم [illegible]
اذا [illegible] الطرف [illegible] الحيوان [illegible] الطرف الاكبر [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] الواسطة [illegible] الطرف الاخر الذي [illegible]
[illegible] الاصغر [illegible] الطرف الاكبر محمولا على الاوسط والاوسط [illegible]
في الاصغر [illegible] انسان وكل انسان حيوان [illegible]
الحيوان [illegible] انه لا يحمل الاكبر على الاخر

الذي هو الاصفر ولا في الاحمر ولهو في ذلك بان اللون محمول على الاسم حمل المحمول
في الموضوع والاسم محمول على الطائر الذي فيه ليس حمل المحمول في موضوع وصورة القياس
فيه ليس يعني ان الاسم يقول بانه موجود فيه والاسم لون يعني ان اللون يقول
في الاسم اذا لو وللذين لا يحمل على فيه حمل على الا انه ليس من طريق ما هو لنا نعرف من
مذهبهم ان الذي هو المقول على الموضوع والعرضي هو المقول في الموضوع والاسلم
ان اللون ليس ذا اسم الجنس فلا يكون مقولا من طريق ما هو اي جواب ما هو لعدم العرض
منها عندهم ولا يحمل اللون على جنس اصطلاحية لنا يقولون هنا قال بعضهم ما هذا
لفظه ولا اصطلاح على حمل المحمول في الموضوع اعني ان المحمول الاسمي ليس باسمه فهذا
للسوفسطائي في الوهم من توهم ان المقول على الموضوع يعطي المقول عليه اسمه وحده والموجود في
لا يعطي الموجود فيه ولا يعطيه اسمه فيتوهم انه يجب في كل موضع ان يعطي اسمه او
ان معناه انه ربما يقولون [illegible] الموضوع في اسمه في العدد الذي ترك للموصوف في
لفظه العدل حتى اذا كان عرض من الاعراض لطبيعة موجود له موضوع اي في النفس
ولم يسم النفس فلسفة او عرض آخر ولم يسم مثلا الجرم صلابة و[illegible] لم يكن
ذلك الذي عرضا او في طباع الاسما [illegible] ان يجري به العادة ان يعطي اسمها
وحده دون معناها امورا اخرى فيكون تلك اعراضا [illegible] وجرت العادة باعطا
الاسم خاصة دون المعنى لامور اخرى او لا اخرى ذلك العادة حتى اذا لم يعقد
اصطلاح في تسمية الامور باسماء امور ليس لها حدود وكان غيران او في ذلك مشاركة
في الحد وقد صارت لذلك اسماء اخرى فلا يكون اعراضا لعدم جريان العادة بتسمية
الامور باسماء امور ليس لها حدود وكان غيران او في ذلك مشاركة في الحد وداما
[illegible] الاخر فهو ما رام ان يصلح ما قاله هذا فقال ان [illegible] بعض
المواضع ما قال ههنا وانه لا يحمل عليه حمل المحمول للموضوع وفي بعض المواضع قد
يحمل كما يقال للاسم على اسم الا انه ذو اسم ما موجود فيه [illegible] ما فيصير
الفاعل هكذا انسانا ما اسم ما واسم ما اسم فيقول اسم ما على شيء ما
ما لانه موجود فيه ويقول اسم على اسم ما لانه يقول عليه اذ هو ذاتي له فليت
هذا القائل نفسه درى انه يعني بالاسم [illegible] والذي ذا الباصر فانه ان عني
به

في الباصر [illegible] الباصر لعله على الباصر هو باصر ما موجود في البصر
ما الباصر ليس موجودا في البصر وهذا المثال [illegible] ذلك المثال الاول
وهو ان اللون محمول على الاسم حمل المحمول على الموضوع والاسم محمول على الجسم
[illegible] فان اللون موجود [illegible] فاذا ان عني بالاسم هنا اللون [illegible]
[illegible] فان اللون محمول على الباصر الذي يقولون [illegible] والباصر اعني لونا ما موجود
[illegible] والمدركة واحد وان عني بالاسم المثال الثاني [illegible] ذا الاسم
موجود في البصر على ان هذا [illegible] وصف عرض للبصر فيكون موجودا
في الاسم لا عليه فما اورد على اصل ما لا ينقضه رايه ويوافق اصله [illegible]
لمعنى المثال الذي اورده من يشك على هذه فان كل المثالين واحد وكون
فيها واحدا وان كثر فيقول ان الاول يعني [illegible] المحمول يعني على كل
لون موجود في المثال الثالث المحمول عليه الاوسط يعني فان الذي يعني [illegible]
في اللون الابيض [illegible] فليس اسم ويعني بالاسم اللون
الاسمية [illegible] جميع الامور التي يقال على اللون مثل لها ويوصف بها اللون
وصفا عاما ولا [illegible] ذلك الذي يعني [illegible] ولم [illegible] لون [illegible] ووصف
ما هو اعم من اللون فان [illegible] العام [illegible] يعني الخاص فيكون ذلك الباصر الموجود في
نفس ليس بلون [illegible] المقول على [illegible] ان حمل اللون على
الباصر ها هنا [illegible] ويحدث فيه طبيعة عرض من الاعراض فيوجد فيه
طبائع الامور التي يوصف بها ذلك العرض ووصفا لها مثلا لما وجدنا [illegible] النار طبيعة
الحرارة وجد فيها طبائع الامور التي يوصف بها تلك الحرارة من تفرق المختلفات
وجمع المتجانسات وكون [illegible] محسوسة بالبصر الى ذلك من الامثلة [illegible]
ان كل نار فيها طبيعة الحرارة يصدق ان كل نار فيها طبيعة تفرق المختلفات وجمع
المتجانسات واللمعة المحسوسة بالبصر [illegible] ذلك المعنى [illegible] على
العرض على موضوعه [illegible] الذي [illegible] على العرض الذي هو نفس [illegible]
وعلى الموصوف بها الموضوع لها وهو [illegible] ان يكون ذلك المعنى [illegible]
لموضوع ما والعرض فيه [illegible] ذلك على موضوعه لا من جهة العرض [illegible]

على الرجل الا من جهة العدالة وقلنا اذا قلنا الرجل له عدالة مثل الذي من جهة العرض لا يقال
عليه مثلا انه على الرجل الذي له عدالة باعتبار ان له عدالة لا انه عدالة او عدل بل ذو
عدالة وذو عدالة فانه اذا كان للواحد مثلا يقال على العرض ويقال على حتى يقال ان
الناس واحد فيحمل عليه بالمواطاة وكان الواحد انما يقال على الناس في موضوعه قابلها
مثلا فان الواحد حينئذ لا يمتنع ان يقال على الموضوع ويقال عليه وليس من جهة الناس
لان الواحد الذي يقال على الناس هو الناس اذا الناس الواحد بحسب الناس
في موضوعه فقد يكون الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقولا عليه ومحمولا بالمواطاة حتى يكون
الموضوع من جهته واحدا مثل الموضوع من جهة الناس ذو واحد لا واحد وان كان في نفسه
واحدا هو واحدا اخر فالواحد يقال على الموضوع في نفسه لانه واحد لا باعتبار وحدة
الناس والذي يوجد فيه من جهة خاصة اذ ذلك الناس ليس هو الواحد الذي هو الموضوع
بل فيه فلا يكاد يسلم من هذا الغلط ان الواحد يقال على الناس على معروضه فاذا
قيل على الناس انه يقال على الموضوع الاول واذا قيل على الموضوع كان قوله عليه
قول على وهذا الجوهر يقال على الانسان ويقال على نفسه والجوهر الذي هو نفس
الانسان لا يقال على الانسان ولا يقال الانسان جوهر النفس بل هو موجود فيه
وان كان جوهرا للجوهر فالجوهر فان النفس جزء الانسان لا عرضا فيه فسر انه
لا يمتنع حينئذ ان يكون الشي موصوفا بصفة وهي اجزء فيه هو ايضا موصوف بتلك
الصفة فيكون الصفة مقولة عليه من جهة وصفه بها ومقولة فيه من جهة فان لم يوجد
شي من هذا القبيل فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم لا نقض النسبة المذكورة واما
اذا كان الوصف المقول على العرض خاصة لا انا ذكرنا تلك الطبيعة فيه فانه يكون
موجودا في الموضوع لا مقولا عليه اولا ان المقول على الشي اذا انقسم وجدت فيه
[illegible] وذلك الشي اذا كان الحمل كليا هذا اذا كانت نسبة الاكبر الى الاوسط
نسبة حمل ونسبة الاوسط الى الاصغر نسبة في واما اذا قلنا النسبة مختلفا
الطرف الاكبر موجودا في الطرف الاوسط والطرف الاوسط مقولا على الاصغر
فالجواب المشهور انه لا يحمل حملا في الناس في القصر والقصر [illegible]
[illegible]
فالحكم

فالحكم في الحيوان والحيوان على الانسان فيقول الانسان حيوان والحيوان
جنس ويقول الحيوان على الانسان قول عرض ويقول الجنس على الحيوان قولا ولا يحمل
الجنس على الانسان لا حملا عاما ولا حمل ذكر [illegible] ان ينبه لما قلناه ان الجنس
يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الانسان ولا يكون الواسطة واحدة بعينها
وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة ويجب ان يعلم ايضا ان الحكم بان
الواسطة اذا كانت واحدة فان الموجود في الواسطة اذا كان موجودا فيها
اي في جميع صورتها الى ان حلها الاصغر كان هو موجودا في الطرف الاصغر
على ما تقدم اما اذا اخذ الموجود موجودا في كل الواسطة كان في بعضها اخر
الواسطة يجاز ان يكون بعضها هو المحمول على الاصغر والبعض الاخر هو الذي
يوجد فيه الاكبر ولا يجب ان يكون الاكبر محمولا على الاصغر حملا فيه مثال ايضا
العضو واحد [illegible] عرض وانا كان لكن الكلام طبيعة الاوسط
هذا القسم الى طبيعتين باعتبار ما اقترنا به واذا وجد احدى الطبيعتين
لم يكن وجود في الاخر [illegible] وجود في تلك الطبيعة التي وجد
فيها الخصوصية ما وجد به الاقتران وهذا في المثال المورد الجنس [illegible] الاخر
من ان يكون من جملة ما احمل فيه هو على بعض الواسطة حيث قلنا ان الجنس لا يجب
للحيوان باعتبار طبيعته من حيث هي بل باعتبار تجردها عن المخصصات وان يكون
ان يكون الامران الاخيرين في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت الوجود او المقول
الرابع
[illegible] في كل تعرف لسائلها [illegible] العدم اتحاد الاوسط هو الشي
في المقول على المقول على الشي والمقول في المقول على الشي هو [illegible]
الشي ان [illegible] المحمول على الشي وذلك بمثل ما تقدم وان [illegible]
المقول في المقول على الشي اعلم ان الطرف الاكبر اذا كان مقولا على الاوسط
حملا وكان الاوسط مقولا على الاصغر حملا على ايضا ولم يكن المقول في [illegible]
على معنى الذاتي ما الطرف الاكبر ايضا يكون مقولا على الاصغر مثل الضحاك على
كل انسان والماشي على كل انسان وهذا على اطلاق المشهور عند الفاضل [illegible]
المقول على الشي يحمل في الذاتي [illegible] العرضي مقولا [illegible] كان الطرف الاكبر

موجودة في الواسطة والواسطة موجودة في الاصغر وهو ان يكون للاواخر ... من المسمى
ليس في ما كان ... المشهور فيه انه هذا ممتنع لان للعرض عندهم لا يقوم بالعرض
ولا يحمل العرض على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا لم يكن ان يكون للطرف الاخير عرضا
في الواسطة فيكون عرض لعرض وهذا الذي يقولونه شيء لم يقم على هذا الحكم ولا
قام عليه برهان اما انه لا يحمل عرض على العرض فلان العرض قد تبين فيه انه الموجود
في شيء بهذه الصفة اي لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له وليس هذا العرض يكون المحل
الذي هو الشيء جوهرا او عرضا واما انه ما قام عليه برهان فان هؤلاء ما جاؤوا ولا
اقامة برهان على ان محل العرض مستحيل ان يكون عرضا لكنه مستظهر والاستبعاد
عليهم ولا هو ايضا بنفسه ما يقوم على البرهان بل الحق يشهد بضد هذه الدعوى
ولا ايضا يمكنهم ان يقولوا ان هذا انما يمتنع من كونه بعضا للموضوع لكن من الاعراض
لا يصح وجودها الا بواسطة اعراض اخرى تقوم بها الاعراض بالاعراض
الاخرى ثم تقوم الاعراض الاخرى بالجواهر فانا نبين لك ذلك في مواضعه فان الملاسة
توجد للجسم لا وجودا اوليا بل توجد للسطح والسطح توجد للجسم وكذا الشكل والتربيع
وغيرهما من الاشكال توجد اولا للسطح ثم السطح توجد للجسم فيكون موجودا في
الجسم بواسطة ولون الجسم ربما عرض يوجد في الجسم لا اوليا لانه توجد اللون
والمراد انه الموجود في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي فيه الجسم فيكون ايضا موجودا
في الجسم مع ان يكون موجودا في السطح فانه يقال كونه على اشخاص الناس لا يمنع
ان يكون محمولا على الانسان لا يقول على اشخاص الناس بل هذا هو الواجب فان هذه
الاجسام انما بالوسائط المذكورة يجمع القولان او الوجودان معا لكن
احدهما وهو قوله على العرض ووجوده فيه اول والثاني وهو قوله على الجسم او وجوده
فيه ثان فان الملاسة توجد في السطح اولا ثم في الجسم بواسطة الثبوت للسطح الثابت
للجسم والزمان يعرض اولا للحركة ثم بواسطتها للمتحرك وهذه امور سنبين لك في مواضع
اخرى فاما يعرض في العرض يكون فهو والعرض لا محالة موضوع العرض لكون الشيء
في الشيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في الملاسة في موضوع
في السطح فهو موجود في موضوع فان في الجسم موجودا في الموضوع الثاني فيكون
بالحقيقة

بالحقيقة الموضوع لعلل الذي يحمل عليه المحمول حملا على اعني حملا بالمواطاة هو الموضوع
للشيء الذي يكون محمولا في موضوع لا بوجه من الوجوه ان يكون الموضوع هاهنا هو الموضوع
الذي هو الجوهر فان اللون يقال على موضوعات كالسواد والبياض ويقال على وهي
اعراض فقد قيل العرض على العرض وقيل على والزمان موجود في الحركة وهي ايضا عرض
فقد قيل العرض على العرض وليس واما الموضوعات التي هي جواهر كالاجسام الاول
وغيرها فامثلتها ظاهرة ولم يرجع الى الرأس فنقول ان ... يحصل
احدهما ان الاخر حصولا اوليا اي بلا واسطة لامر من شيء على الاخر كالوجود في ...
اذا ما طرأ الوجود ... على كل بسيط فلا يكون ... حصولا اوليا ويكون لو وقع
اشارة الى تلك الذات لشأنها ولكنهما جميعا فانها ... صاحبه بصفة وهيئة ونعت فانه
اما عرض في السواد في الجسم الذي هو ذات حاملة للجسم حصولا اوليا لامر ...
عرضا اخر ويكون للاشارة الى الجسم هي بعينها اشارة الى السواد كالاسم ويكون السواد
حاملا للجسم بصفة الاسود وما شاكله واما صورة في المادة في المادة وذلك لانه ان كان
صاحبه المتصف به متقوم الذات وهذا الوصف انما يتقوم به فهو عرض وان كان
صاحبه الذي هو المحل له لم يتقوم به الا به وله هو يقوم صاحبه فهو صورة وان يسمى
في انها محل الى محل اصلهما وهو الصورة يسمى ... ومحل الاخر يسمى موضوعا

المطلب السادس في افساد قول من قال ان شيئا واحدا يمكن عرضا

وجوهرا من وجهين وفيه مباحث الاول في تقرير مذهبهم هاهنا
عرض لشيء في هذا المحل ان ... من مذهب من قال ان الشيء الواحد قد يكون جوهرا
وعرضا بوجهين ... وقد ... مذاهب عجيبة في امر العرض والجوهر
دعا اليها الالتباس الواقع في الفرق بين العرض والصورة بعد ما ... في انها الحلول في
المحل وظنهم ان الصورة ايضا في موضوع اذ كان الموضوع يقال ... ان الاسم
على ما قلنا وهو المحل العام بذاته ... لا يحله في الجسم ... السواد ويقال
على المادة ايضا اسم الموضوع ... على المعنى الذي هو الموضوع
والمادة ... ان تسمية ... محلا ... على الموضوع الذي ... ان
تسمية ... الجسم وهو موضوع القضية الذي ... المحمول ...

ان الصورة يقول لها اسمها ولان يكون من قال جوهرا فان الصورة الجسمية جواهر
ومن جهة ان اسم الكيفية اسم مشترك يقال للعرض معان على ما نحن ذاكرون بعضها في
الفلسفة الاولى ثم انهم قد يقولون ان فصول الجواهر جواهر لانها علل تتقوم بها
ولا اعرف ما حق هذا الجواهر ويقولون ان فصول الجواهر كيفيات لانها امور
لها وصفات بها يخصصها وتكاد لها ولم يعلمون ان فصول الجواهر انما تسمى بهذا
الاسم بالاشتراك ويطلقون الكيفية التي هي المقولة التي سنذكرها من بعد يكون
مشتملة على فصول الجواهر حتى قالوا ان فصول الجواهر كيفيات ويناسب هذا الكيفية
عندهم عرضا لا بد لها تحت مقولة الكيفية التي هي عرض فصار فصول الجواهر
عندهم اعراضا وصارت فصول الجواهر ايضا عندهم جواهر فكان الشيء عندهم يكون
عرضا وجوهرا وايضا فان الصورة من جملة الصورة اعني ما ذاتها لا جزء منه اذ الشيء
الكائن من المحل ومن المركب لكنه عرضا اذ ما ليس جوهره في الشيء جزء منه يكون عرضا
فيه فان الصورة من الجوهر المركب جزء منه فيكون جوهرا ان جزء الجوهر جوهر فكان
الشيء الواحد جوهرا وعرضا وايضا النامي جزء من الانسان اذ الانسان مجموع جوهر هو
الجسم ونام فالنامي موجود في الانسان الذي هو جوهر وجود الجزء فلا يكون وجوده
فيه على نحو وجود العرض التي هو فيه اذن جوهر وهو نعني النامي بعينه موضوعه
الذي هو الجسم عرض اذ هو فيه لا كجزء منه وسائر ذلك مما يشبه هذه الامور الاربعة
الاول يشارك العرض للصورة في الحلول فحسب هنا عرضا لما ذكرنا العرض في
احد معانيه اعني الكون في المحل انها جوهر عند الجمهور الثاني ان فصول
الجواهر كيفيات ما عدا زعموا اسم الكيفية لها وكون الكيف من المقولات التسع للاعراض
الثالث يطول الصورة في المادة لا كجزء منها فيكون عرضا مع انها جزء من المركب منها
ومن المادة في الجسم الرابع ان النامي جزء من الانسان الذي هو جوهر وهو الجوهر
جوهر مع انه عرض فيشبه هذه الامور الاربعة هو شبه طائفة وظن ان شيئا
واحدا يكون جوهرا وعرضا (ثم) البحث الثالث في حل الشكوك في ذلك
غرض الشيخ هنا ان يبين الحق في هذا الباب فقال انه يستحيل ان يكون الشيء الواحد
جوهرا وعرضا الا ان معنى الجوهر وحده انه الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير
ان

ان يكون في موضوع البتة على معنى ان حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا كجزء منه وجودا
يكون معه حصول ذلك الشيء [illegible] وهو قائم وحده مستغن عن شيء يحل فيه ويكون
مقوما له وليس العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده من ان يكون في شيء من الاشياء هذه
الصفة التي الصفة التي سلبناها عن الجوهر اي يكون في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه
مفارقا عنه حتى ان ماهيته لا تحصل بوجوده الا ان يكون لها شيء
يكون هي فيه ذلك الشيء بهذه الصفة اي بصفة الجوهر وحيث ان الاشياء على قسمين
ذاته وحقيقته مستغنية عن ان يكون في شيء من الاشياء او وجود الشيء موضوعه وهو
الجوهر وشيء لا بد له من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة اي صفة العرض وهو
العرض ولا شيء اما جوهرا وعرضا فحيث انه يمتنع ان يكون شيء واحد ماهيته
مفتقرة في الوجود الى ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة ويحل له ذلك الشيء الموضوع ويكون
هو بعينه مع ذلك ماهيته غير محتاجة الى ان يكون في شيء من الاشياء اعني محل البتة هو
فيه ذلك الشيء الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر والحاصل من هذا
الشكوك ان الجوهر لا يمكن ان يحتاج الى الموضوع بوجه ما وان العرض هو الذي يحتاج
الى الموضوع فلو كان شيء واحد جوهرا وعرضا اجتمع النقيضان وهو محال هـ (ثم)
البحث الثالث في جواب الشكوك السابقة (ثم) غرض الشيخ هنا
ان يبطل الشكوك الاربعة التي سبقها وهو سر ويطلان الشيء الواحد يكون
جوهرا وعرضا ويتوجه الانفصال عنها فيقول اما الصورة التي وقع
الغلط لهم فيها بسبب مشاركتها للعرض في الحلول فيقول انها ليس لها موضوع
البتة يكون هي حالة فيه اما الصور المجردة فظاهر من امرها انتفاء الحلول في المحل
عنها واما الصور المقارنة للمادة فلان الحلول فيها فيقول اما ان نعتبر نسبتها بالنسبة
الى المادة التي هي طبيعتها او الى المركب منها ومن المادة وصارت جزءا للمركب وعلى كل
التقديرين فانها ليست في موضوع اما لو نسبت الى المركب فانها فيه كجزء منه فلا يكون
فيه كالشيء في الموضوع لان الموجود في الموضوع هو الذي يوجد في شيء ولا يكون جزءا
منه واما لو نسبت الى المادة فقد بينا انها ليست فيها كالشيء في الموضوع لانا
شرطنا في الموضوع الاستغناء عن الحال فيه وتحصيله قائما دونه وليست المادة

كذلك لانها غير متغنية عن الصورة الا انها ولا يصح قوامها دونها فاذا اخذ الكل الصورة

وهو دونها شيء موجود لها فيه فالشيء الموضوع لا يوجد الا اعني المركب والمادة وعلمنا

انها ليست شيء من الاشياء غير هذين فالشيء الموضوع ما للصورة لا يحتاج اذ انها ان يكون

في شيء من الاشياء فالشيء الموضوع فليست الصورة عرضا البتة بل هي جوهر على الاطلاق

فان الطبيعة التي هي صورة في النار ليست اعني هذه اللطيفة المحسوسة اعني الحرارة بل ما هو

مبدأ لها موجود في المادة كجزء من المركب وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع بل الشيء في

مادة فهذا الخصوص جواب للمعترض الاول واما الثاني وهو المعترض بفصول الجواهر

فنقول ان الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر حملا بالمواطاة بل حمل الاشتقاق

فالنطق [illegible] فانها ليست اصلا شيء من الاشياء فيكون العرض في موضوع لان وجودها

اما في النوع وليس وجودها في موضوع لاجل النوع [illegible] الجنس ليس وجودها في موضوع

[illegible] طبيعة الجنس بالخصوصية ليس موضوعه ولا مادة لها انها ليست

موضوعة فلحاجتها ولانها ليست معه ولا مفارقة والموضوع [illegible] متقرر

واما انها ليست مادة فلان المادة ما هو بشرط التجرد والجنس ما هو دون شرط

[illegible] للجنس طبيعة [illegible] بالفعل من خارج لان الجنس مادة

التي انما تتقوم بالصورة بالفعل [illegible] الفصل صورة بل [illegible] عرضا البتة بل فان

[illegible] الفصل من المقولة التي هي الكمية [illegible] لكمية

فهو ما يشترك اللاسم لان الكمية تقال باشتراك الاسم على اشياء تقع في مقولات مختلفة

[illegible] للعدد [illegible] [illegible] وكمية

[illegible] السواد [illegible] كمية السطح او [illegible] وذلك باشتراك الاسم

ولفظ المقولة [illegible] من معاني الاسم المشترك التي [illegible] ان ذلك المعنى شرطها

ان يكون [illegible] موضوعه فان الاسم المشترك [illegible] لا يكون جنسا لما تحته

لانه لم يوضع لمعنى مشترك فيها متقوم لها بل وضع لكل واحد بخصوصيته ولا

[illegible] الشركة اللفظية وحاصل هذا [illegible] ان الفصل وان سمي

كيفية فليس يعني العرض [illegible] ان العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه

[illegible] كجزء منه ولا يكون عرضا بالنسبة اليه لان كل ما هو في شيء لا كجزء منه

فليس

[illegible] وكذلك ليس عرضا في [illegible] جوهر فيه فهو [illegible]

[illegible] واحد ليس [illegible] معلومات [illegible] الصحيح [illegible]

نقول ان العرض في المركب لا كجزء منه مسلم صحيح لا انا [illegible] العرض [illegible]

[illegible] موضوع وقوله وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس عرضا فيه ان عنينا به

ان كل ما هو في المركب لا كجزء منه ليس فيه عرضا وجوهر [illegible]

فانه اذا [illegible] لا يخرج كل ما ان يكون [illegible] الموضوع

يكون [illegible] ليس لا كجزء منه ومع هذا هو عرض وجوهر وان [illegible]

لذلك [illegible] جوهرا وجوهره فان لم يعني بقوله وكل ما هو في شيء لا كجزء منه [illegible]

فيما يليه [illegible] ان لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو في موضوع

صحيح فيكون الشيء الذي [illegible] المركب على ان [illegible] موضوعه وهو في موضوع

عرض [illegible]

قال [illegible] العنصر جوابه

انه احد وعرضان [illegible] الامر [illegible] الموضوع ومعلوم [illegible] انه عرض في شيء

[illegible] الامر [illegible] جوهر [illegible] المركب [illegible] ومن جهة [illegible] جوهر [illegible] النسبة [illegible]

المحل فان هذا الشيء جوهرا او عرضا وليس [illegible] هذا [illegible] جوهر [illegible]

عرضيته [illegible] المقدمة الثالثة وهي ان كل ما في [illegible] وليس عرضا

فيه فهو جوهر [illegible] منها [illegible] انه [illegible] شيء

في [illegible] عرضا وجوهر [illegible] هو جوهر وهو فيه [illegible] الصورة [illegible]

والثاني ان كل شيء هو في شيء وليس فيه على ان ذلك الشيء موضوع يكون فيه [illegible]

في موضوع [illegible] ان يكون بالقياس الى [illegible] جوهرا [illegible]

اذا لم يكن [illegible] الذي هو [illegible]

في السواد الذي هو عرض اذا [illegible] محله [illegible]

المركب الذي هو الاسود [illegible] الاسود موضوع لكون السواد

فيه لان للعرض موضوع [illegible] ان يكون السواد بالقياس [illegible]

جوهرا [illegible] عرضا في [illegible] جوهر [illegible]

[illegible] جوهر [illegible] العرضية [illegible] بالنسبة والاضافة

ان لم يكن الجوهر ليس في موضوع فهو كذلك المقدار وسائر ما يعتبر مثل الجوهر فهو ما كان ليس في
موضوع البتة لا كذلك المركب ولا غيره ولكنه ليس كذا انما هو في موضوع لا يسمى اسم الشيء
شيء من الاشياء كان في موضوع اذ كونه في موضوع اعم من كونه في هذا الموضوع ولا يلزم
نفي الخاص نفي العام ولو كان الشيء ليس في شيء هو فيه كان يصدق معنى كون الشيء في موضوع
كان ذلك بعينه الجوهر بالقياس الى ذلك الشيء كان هذا القدر يجعله جوهرا
فيه بل انما كان معنى الجوهر هو انه ليس في شيء من الاشياء البتة كان في موضوع لا انه جوهر
لانه ليس في هذا الشيء بعينه في موضوع فيلزمه اذا لم يكن الشيء في شيء هذا اذا كان في موضوع
كان من الواجب ان يشترط بعد ذلك ان يكون ليس في شيء من الاشياء غير ذلك الشيء البتة
او لا يكون في موضوع فهو جوهر وان كان يصح ان يكون هو فيه كالشيء في موضوع ثم لم
يكن في هذا الشيء ولا في شيء اخر على انه في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غير
ذلك فالشيء عرض لانه قد وجد في موضوع ما وان لم يوجد في موضوع اخر وهو العرض
في الموضوع بل وجد ذلك او الموضع الكل او الجنس فان الجوهر ما هو كذا لا بالقياس
الى غيره بل الى نفسها فليس الجوهر للشيء لاجل انه بالقياس الى شيء ما هو لا في موضوع
بل لانه في نفسه لذلك اي غير موجود في موضوع وكذلك العرضية ليس لان الشيء بالقياس
الى شيء بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل لانه في نفسه يحتاج الى ما هو فيه كان
فاذا كان له ذلك امكن ان يوجد في موضوع ما فهو عرض فان لم يكن ذلك الشيء الذي احدهما
العرض بالقياس اليه في موضوع فهذا الشيء الذي كان العرض بالقياس اليه لا في
موضوع وكان فيه هذا الشيء لا على انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع
واما العرض عرض لانه في نفسه في موضوع لا على انه في كل شيء في موضوع ثم العرضية
والجوهرية اعني كون الشيء عرضا للشيء اي عارضا مقابله الذاتي او جوهرا بالقياس
الى ذاتيات ذلك فانما يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف الى شيء وكان فيه على
جهة كون الشيء في الموضوع فهو عرض من عرض ما لكونه عرضا فلان ذاته قد حصل
موجودا في موضوع لانه موجود في هذا الموضوع فدل ذلك على انه يحتاج في نفسه
الى الموضوع ما لانه قد احتاج الى هذا الموضوع واما كونه عرضا فهو لكونه
بالقياس الى هذا الموضوع لانه في نفسه عرض كما انه هو في نفسه عرض فانه بالقياس
الى

الى هذا الموضوع عرض مقوم له وليس جزءا منه وقول فهو عرض [illegible] الشيء عرض
لانه ليس كالشيء الذي يكال اي غير جوهر ولا مقوم وعرضا [illegible] نفسه مفتقر
الى الموضوع ولما العرض ايضا كان الموضوع فهو عرض فيه كالسواد الذي هو عرض في
الجسم وعرض فيه ونحو ذلك المعنيان اعني كونه عرضا وعرضيا وان تلازما فهذا
الموضع الذي فرض انه عرض فيه وعرضي له فاعتبارهما مختلف ولكل واحد
منهما مقابل الاخر نوعه من جهة المقابلة اما العرض فمقابله الجوهر من حيث ان
العرض يوجد في موضوع والجوهر لا يوجد في موضوع واما العرضي فمقابله
الجوهري اي الذاتي لان العرضي امر خارج غير مقوم والجوهري داخل مقوم سواء كان
الذاتي جوهرا في نفسه كالحيوان للانسان او عرضا كاللون للسواد بعد ان
يكون مقوما له داخلا فيما هو فيه واذا كان العرضي شيئا خارجا فهو مقوم له لان
وجوده فيه وجود جزء المركب فهو جوهري فيه وليس جوهرا في نفسه بمعنى استغنائه
عن الموضوع ومعنى الجوهري الذاتي المقابل للعرضي لا الجوهر المقابل للعرض بل
هو جوهري منسوب الى الجوهر الذي هو الذات فان ذات الشيء سواء كان عرضا
او جوهرا فقد [illegible] جوهره فيكون لفظ الجوهر الذي نسب اليه الجوهري
ليس بالفعل الذي [illegible] الذي وضعناه مقابل العرض وهو الموجود لا في موضوع حتى
يكون الجوهري [illegible] الى ذلك الجوهر بل بمعنى الذات فيكون الجوهري بمعنى
الذاتي فهو لا يلزم اصلا [illegible] جوهري واصلا فيقال كذا جوهري لذا والشيء
ليس جوهرا بالقياس الى شيء لانه حقيقة ما هو في ذاته لا بالنسبة الى غيرها
ولذا كان جوهرا بالقياس الى الشيء الذي هو فيه ويقول من رأى ايضا ان الوجود
مثلا ان الشيء اذا قيس الى شيء هو فيه لم يخل اما ان يكون فيه على انه في موضوع او على انه
موضوع في المقوم له او لا يكون فان كان كذلك فهو عرض وان لم يكن كذلك فهو فيه فهو
جوهر فيه لان هذا المذهب وهو كون الشيء جوهرا او عرضا بالقياس الى شيء
معنى لكنا نقول هكذا بل نقول ان الشيء اذا كان في نفسه غير مفتقر الى
موضوع البتة سواء كان هذا الذي هو فيه ان كان في شيء او غيره فهو جوهر وان
كان في نفسه محتاجا الى الموضوع يكون فيه اي شيء كان ذلك الموضوع سواء كان هذا

اواحد غير هذا فهو غير موا طى ان من يسمع بذلك يستعمل اربيا واصلا يكون جوهرا وعرضا فقد طلع الاشياف ٥ الفصل الثاني في مناسبة الاجناس وفصولها في تقسيم الاجناس العشرة وفيه الوجود الها وانها عوالي ولا ترتد على العشرة وفيه مطالب الاول في حال مناسبة الاجناس وفصولها المقومة والمقسمة وفيه مباحث الاول في نسبة الاجناس والانواع الى الفصول على ضرب من هذا البحث ان سبب شبهة من الاجناس والانواع ومن الفصول حتى يعرف لذاتي الاجناس يكون له فصل مقوم او مقسم وانها لا يكون له ذلك وذا الانواع اي نوع منها يكون له فصل مقوم او مقسم فنقول ان الاجناس العالية ليس لها فصول تقومها بل تستقل بذاتها اذ الاشيا اما ان يشترك في امر ذاتي او عرضي فان كان يشترك في ذاتي فاما تمام الماهية فيسمى النوع وهنالك الشرك لاشتراك افرادها في الفصول بمن هاهنا يستحيل فيها ذلك وانما يقع الميزات مخصصه واما ان لا يكون الشرك في تمام الماهية بل في جزئها وهناك يقع الامور المشتركة الى مميزات لانه يفصل بعض الافراد عن البعض وافراد الحيوان لما اشتركت في الجسم هو بعض الماهية وجب ان يكون لها فصول تميز بعضها عن البعض وان كان الشرك في امر عرضي لم يحتج الا الفصل الذي عند الدوات كالشركة الجوهر والكم في الوجود فان ذلك لا يوجب ان يكون لكل واحد منها فصل عن ذاته فانه لو كان شيا كسا في امر ما سواه كان ذاتيا او عرضيا لكان يحتاج الى فصل عن ذاته لزم التسلسل فالاجناس العالية يستقل بذواتها وانما يكون لها فصول مقومة لو كانت لها اجناس فوقها كما يكون تلك الفصول تميز بعضها عن البعض الاخر المشارك في الجنس ولما كان يكون لها معان اعم منها مقومة لها داخلة في جوهرها فيحتاج ان يفصل جواهرها عما يغيرها فليس نصاعده على ان تعقيم ومنهم من يسمح نفسه هو ان يكون الاجناس العالية مركبة من امور ما وبها يكون كل واحد من تلك الامور فصولا لها لكن التحقيق خلافه وايضا فهذا الفصل الذي على الوجه الذي تحرر هذه لا يعتمد ان الفصول الداخلة على معان مبهمة يحصلها تلك المعاني ويدخلها عند تحصيلها في الخارج لا يصلح دخولها في الاجناس العالية وقد مضى البحث في

في ذلك لكن الاجناس العالية توجد لها الفصول المقسمة فان كل جنس يندرج تحته انواع تلك الانواع اما نوع حقيقي يكون الفصل ولكل فصل لها مقسم لطبيعة ذلك الجنس والانواع فسميت اما بساط هي فطرة في تسلسل جهة السافلة كالانسان واما غير سافلة فالنوع الى فلا يوجد لها فصول مقسمة لها الى انواع اخر والا لما كانت تلك الانواع هي الاخيرة والنوع الذي فرض ... لا يكون اعلى منها هذا خلف ويجب ان يكون لها فصول مقومة ... والا ... من الجنس الانواع وتكون للانواع السافلة اعراض وخواص مفيدة لها الى الاصناف كالاصناف الانسان الى الرومي والتركي والزنجي مثلا وانما يكون لها فصول مقسمة لو صح ان يكون لها انواع تحتها واما الاجناس المتوسطة والانواع المتوسطة فلها فصول مقومة لاندراجها تحت اجناس فوقها الى العالية فوقها كما فيه مندرج تحت الكم حيث يقسم الكم الى المتصل والمنفصل والمقارن لها فيجب ان يكون له فصل مقوم لجنسها الجنس ولانها اجناس لما تحتها يجب ان يكون لها فصول مقسمة ولذلك الانواع المتوسطة فانها اجناس متوسطة او سافلة فلها الفصلان معا المقسم والمقوم فصولها المقومة هي التي تقسم اجناسها فان الحساس المقوم للحيوان الذي هو جنس مقسم للجسم النامي الذي هو فوق الحيوان الى حساس وغير حساس وفصولها المقسمة لها هي التي تقوم انواعها تحتها فان الناطق المقسم للحيوان الى الناطق وغير ناطق مقوم للانسان الذي هو نوع تحت الحيوان وكل فصل مقوم لجنس هو فوقه فانه يقوم ما تحته من الانواع لان مقوم المقوم مقوم لكن نقول ان الاول للقسم المذكور قسمة اولى فان الحساس المقوم للحيوان مقوم للانسان الذي هو تحته بلا واسطة تقويمه للحيوان لان تقويمه الاول انما هو للحيوان الذي قسم جنسه الذي هو الجسم النامي اليه قسمة اولى وكذا ما قسم جنسا او نوعا هو تحت فانه يقسم ما فوقه فان الناطق لما قسم الحيوان الى ناطق وغير ناطق قسم الى الناطق وغير ناطق لان وجود السافل هو الحيوان في طبيعة بعض وجود العالي وهو الجسم فهو الكل بما لم ... قسمته له اولى فان الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة اولية بغير واسطة لانه انما عرض اول عروضه للحيوان وتقسيم الجسم قسمة لكنه ليس تقسيم قسمة اولية فان الجسم ما لم يكن حيوانا لم يستعد للانفصال بالناطق وغير الناطق لان شرط حصول النطق كونه

حتى إذا أخذ غير الحيوان الإنسان للناطق وقع ذلك لأن غير الناطق الذي هو
الحيوان لا يصدق أن يدل عليه بالعجم وإن لم يكن العجم إلا كيفية فصلا مقوما فإذا أقيم
العجم مقام غير الناطق لم يتم بهذه القسمة الحكم فإنه ليس قسمة الحيوان فإنه يقول الحيوان إما
ناطق وإما أعجم ونعني بغير ذلك ما لا نطق له بالتأويل الذي في النفس ولا نقول كل
حيوان إما ناطق وإما أعجم ونعني به ما لا ينطق لسانا أحرار أو ساما أحرزا لبيان
والكلام وليس بناطق ولا أعجم فإن قسم الجسم الناطق وغير الناطق فيه يحمل معنى الكلام
لم غير الناطق إلا على المعنى الذي يقصد ليس هو لنا حيوان غير ناطق إلا عنيا
في هذا العجم فيحصل من هذا أن الفصول المقسمة للجنس لا يشعر بها لم يعرض قسمة لما فوقه
أوليه ولا قسمة متوفاة والفصول المقسمة للموضوع الذي الأمر لا يقسم ما تحت
فإنه لا يلزم من تقسيم الجسم إلى الحساس وغير الحساس تقسيم الحيوان إلى الحساس وغير
الحساس بل يقسم الجسم المقوم للنبات ولا يقسم الجسم ذي النفس الحساس فإن الحساس
لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذي النفس لكن قد يوجد بعض الأنواع فصول تقسم ما فوق
وما تحتها وهو ذاتي الجنس المشهور ذلك لا يستكون للجنس فصول قريبة منها فإنا
الحيوان نقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ونقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة
قريبة أولية وكذلك نقسم بالماشي والسابح والطائر وإذا ابتدي فقسم ما تحت هذه الوجوه
حتى كان يقال الحيوان ناطق وغير ناطق أمكن أن نقسم الحيوان الناطق إلى القسمين المائت وغير
المائت وإذا ابتدي فقسم بالماشي والسابح والطائر أمكن أن نقسم الماشي بالناطق وغير
الناطق ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق قد يكون أن تؤخذ في الجنس أو لا ثم
القسمة بالمائت وغير المائت والقسمة بالمائت وغير المائت قد يكون أن تؤخذ في الجنس فيها
القسمة بالناطق وغير الناطق فإنه يصدق أن نقسم الحيوان إلى المائت وغير المائت
ثم نقسم المائت إلى الناطق وغير الناطق والى هذا أشار بقوله أولا بأن الجنس الأمر أي إنا
نقسم الحيوان قد نقسم الناطق والمائت المائت فضل العقد هذا
غرضه أن هذه القسمة الحقيقية ليست قسمة بالفصول بل بالعوارض واللوازم فإن الفصل
مانع له وليس المائت إلا الطائر والنوع من الفصول المتوسطة من جواهرها وأيضا

وإن القسمة الحقيقية لا يتداخل وهذه القسمة قد يتداخل في التحيل المالي
في أن المائت والماشي ونظائرهما من الفصول الذاتية أو اللوازم وهل يتداخل الحقيقية
غرض الشيخ في هذا التحيل أن يبين أن المائت وغير المائت والطائر والماشي والسابح هل هي فصول
منوعة ذاتية أو أمور لازمة للفصول والحق أن ذلك ليس من الفصول الذاتية الأولية
المنوعة بل من اللوازم لأنه كان أنه لا يتصور هذه الأنواع التي تحت هذه الفصول إلا بها
بدون تصور الفصول فلا يكون إذا هذه فصولا بل لوازم للفصول لكن ذلك ليس من
ما حد المنطق وأن كان المائت وغير المائت والماشي والسابح والطائر من اللوازم العقر?
المقومة فهل بين هذه المتداخلة الفصول الذاتية لكيفية وأنواعه لا يمكن ذلك
لكن هذا النظر طويل لا يليق بالمنطق بل هو من الفلسفة الأولى فإنها موضعه
التحيل الثالث في تعدد الأجناس العوالي عرض الشيخ في هذا
التحيل أن يبين كثرة الأجناس العالية ووقد اختلف في ذلك وقد يسلك منا نعدم أن الأجناس
العالية لا يجوز أن يكون لها فصول تقومها العدم دونها في جنسيتها وباعتبار
هذا الكلام لها ربما وقع لبعض الأوهام الضعيفة أن الجنس العالي واحد لا تعدد فيه لأن الأمر
لأنه لو كان له شيء أولى ذهب أنه الأكثر أم محمول على غير محمول الأعلى الأعم من الكل
في جامع لها فإنه يحتاج إلى فصول بعدها يقومها وقد علمنا أن الجنس العالي لا فصل
له يقومه ولا يكون خلاف ذلك وإن الأجناس العالية يشترط على ما أتى وقولهم لو جعل
لاحصر شيء جامع أن أرادوا ما كان أخص فهو ممنوع وإن أرادوا العام سواء كان
حسا أو عقلا فهو مسلم الكن لا يوجب أن يكون له فصل فليس أولا ولا يصح هذه
الأجناس العشرة العالية وقد بحثنا عن أن ها لها كون جعلا هذا النظر الحق
معقول أن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا
تخلو عن أحد هذه العشرة بأن يكون مندرجة تحتها إما أنواعا تحت جنس فإن تلك
الألفاظ المفردة إما أن يدل على جوهر كقولنا إنسان أو شجر أو حجر أو على الكم
عدد كالكم المعاني الداخلة في مقولة الجوهر وإما أن يدل على الكمية كقولنا ذو
ذراعين وذو عشرة أعداد وإما أن يدل على الكيفية كقولنا أبيض وإما أن يدل
على الإضافة كقولنا أب وابن وإما أن يدل على أين كقولنا في السوق أو في الدار

وأما أن يدل على متى كقولنا كان أمس أو يجيئها أول وأما أن يدل على الوضع كقولنا
جالس وقائم ومستلق ومنبطح وأما أن يدل على الجدة والملك كقولنا متنعل ومتسلح
وأما أن يدل على يفعل كقولنا يقطع وأما أن يدل على أن ينفعل كقولنا ينقطع
وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل الستة منها وهي الأعراض على المقولة دلالة الاسم
على المعنى بل دلالة الاسم على ذي المعنى لأن دلالته على ذي المعنى أعرف من دلالته على المعنى فيسهل
منه إلى المعنى فإن قولنا أبيض ليس اسما للكيفية بل اسما للتي هو ذو كيفية للعرض
قولنا [illegible] قولنا أبيض بما هو يدل على الكيفية المخصوصة ولا دلالة فيها على غير ذلك
واسم لفظ [illegible] البياض يدل على البياض وعلى ذات البياض وهو الجوهر الذي
هو له على وجود الكيفية فإن الأبيض كثيرا ما [illegible] النقل والبياض
الذي هو مجرد الكيفية لأن البحث إنما [illegible] البياض [illegible] محله والبحث أسبق
البياض هذه الأمور لأنا ندرك المحسوسات أولا ثم نتدرج منها إلى المعقولات
فإذا أحطت بأن الاسم [illegible] وأما يدل ذلك هذا على البياض دلالة المعنى
على المعنى الآخر والأمر على الأمر باعتبار اللازمة العقلية بل لحسن لا باعتبار وضع
اللفظ له فالمقولة ليست هي الأبيض بل البياض وكذا الكمية ليست هي [illegible] ذو ذراعين
بل [illegible] طول الذراعين وكذلك الحال في البواقي فالألفاظ التي تدل على الجوهر بل
على ذات فقط دلالة الاسم ولا تدل على أمر ينسب إليه هذه الذات لا دلالة الاسم ولا دلالة
المعنى لأن الجسم إنما [illegible] والعقل [illegible] والأعراض التي لا [illegible]
الجوهر لا بواسطة المحال فإذا أطلقنا فإن هذا اللفظ يدل على معنى
البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر يكون محلا له ومعروضا لذاته وذلك
إذا سمع لفظ البياض [illegible] في الذهن الأمر الذي [illegible]
[illegible] هو الأبيض [illegible] في [illegible] المقولات [illegible] المقولات
هي ما يدل على البياض [illegible] والعدد [illegible] والكون في المكان كقولك
[illegible] والكون في الزمان كقولك [illegible]
والوضع كقولك القيام والجلوس أيضا ما يدل على [illegible] في [illegible]
الفعل أن يفعل كالقطع وقبوله أن ينفعل كالانقطاع ما دام يقطع
التي

البحث الرابع في أن الوجود ليس جنسا للعشر أن العشر لا يدخل تحت
جنس واحد [illegible] غرض [illegible] في هذا البحث أن [illegible] الوجود إلى هذه العشر
ليس [illegible] ولأن [illegible] في هذه العشر كثيرا منها [illegible]
إلى جنس واحد [illegible] أن الوجود جنسا لها فإن عشرة العوالي [illegible] هذا
الطرف منها أنه إن أمكن أن يكون الوجود جنسا لها [illegible] أن يكون الجوهر
جنسا [illegible] لجميع الجواهر وأن يكون العرض جنسا للمقولات التسع فيكون هذه
العشر [illegible] ليس الجوهر والعرض ومنها أنه إن لم [illegible]
[illegible] في الجوهر [illegible] ومنها أن هذه [illegible] على جميع
الموجودات [illegible] لا [illegible] أمورا أخرى لا يدخل شيء من المقولات
ومنها أن الوجود [illegible] لهذه العشر مع كون أمورا أخرى خارجة
عنها أو مع لا كون أمورا أخرى خارجة عنها [illegible] الأول ومن أن الوجود
أمر عارض للموجودات مقول عليها بالتشكيك فلا يكون ما [illegible] ولا [illegible]
على ما تقدم من أن الماهية ولوازمها لا [illegible] ولا [illegible] بالتشكيك واعلم
أن المذهب الأول [illegible] الوجود [illegible] هذه العشر فإن المشهور من الطريقة
أن [illegible] الواحد إلى الكثير [illegible] فيها [illegible]
[illegible] أن الوجود مقول على هذه العشر فلا
[illegible] إلى أن [illegible] الوجود [illegible] إما أن يكون مقولا على هذه العشر أو لا يكون
والثاني [illegible] الأول [illegible] الوجود مقولا على هذه العشر [illegible]
[illegible] المقول لا [illegible]
على [illegible] أما أن [illegible] في موضوعاته [illegible] معناه [illegible] أفراده [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible]
على [illegible] والأشياء [illegible] المقول على الكم [illegible] وعلى
[illegible] بالتشكيك بأن يكون معناه واحدا [illegible] موضوعاته
فيه [illegible] الأحمر [illegible] الوجود مقول [illegible] بالتشكيك فيكون معناه
واحدا [illegible] افراده [illegible] بعضها يكون أولى أو أقدم أو أشد [illegible] ولما

فان الاختلاف من القائلين بانه مقول بالتواطؤ او بالتشكيك يبطل الاشتراك اللفظي لا الاشتراك
المعنوي اعني ان الشيخ عوّل على ابطال التواطؤ وبه يبطل الاشتراك اللفظي الصرف
فالدليل من اصلح ان يستقر ان للوجود معنى واحدا بهذه العبرة فقد بان السطوة
قال افضل المتاخرين جواهر عن هذا انا لا نكون القائلين بهذه
المقالة قد بانوا بالفطرة لان الوجود فطري التصور بل هي العلم وهو من اظهر الاشيا
تصورا وليس التصور الذي هو عائد الى مجرد اللفظ لا غير بل الى المعنى الموضوع له
اللفظ فهذا المعنى لو لم يكن مشتركا لم يكن الدرك له الذي هو
ما اما هو المكون من الاعيان وهو معنى واحد مشترك من موضوعاته فمن جعل
الوجود مشتركا لفظا يكون قد جعل الوجود غير معلوم ومن جعل المعلوم بالبديهة
غير معلوم فقد فارق عقله في البحث الخامس في ابطال مذهب من جعل
الوجود صفة او مشتركا لفظا ثم عرض الشيخ في هذا البحث لابطال مذهب
ذكر من ذهب الى ان الوجود جنس وانه مشترك لفظا وقد احتج هؤلاء بشبهتين
ودسن لا بد ليما على مطلوبهم الاولى قالوا الدليل على اختلاف هذه العبرة في معنى
الوجود ان الجوهر موجود بذاته اي مستقل بالوجود عن غيره لا يفتقر في قيامه بالفعل
الى محل يحل فيه وان العرض موجود لغيره على معنى انه لا يستقل بالقيام بنفسه بل انما
يوجد قائما بغيره ولا يتحصل قيامه بذاته فقد اشترك الجوهر والعرض في واحد
هو لفظ الوجود ثم فرق بعد ذلك بينهما بانه بذاته او بغيره فهذا المعنى المشترك اعني الموجود
المستقل فيها ان كان يدل على معنى يجمع فيه الجوهر والعرض ثم يفترقان من بعد فقد
حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع مختلف فارق احدهما الاخر فان الفرق بين
المشترك انما يكون لو اشتركا في معنى واحد اما لو لم يشتركا فلا يكون لكل واحد منهما
اعني وجود الجوهر ووجود العرض معنى غير معنى الاخر واحدهما وهو وجود
الجوهر بذاته والاخر وهو وجود العرض بغيره لمناسبة لكن الجوهر موجود
لا لمحل وهو الذي هو اخر هو العرض والعرض موجود لمحل وهو الى ذلك
اعني الوجود بالجوهر فقد اشترك هذان الشيئان اعني وجود الجوهر ووجود العرض
في وهو لفظ الوجود ثم الحجة المذكورة في الشبهة الاولى والجواب انه ليس من المستحيل
ان

ان يكون مثل الواحد الذي هو مطلق الوجود معنيان اي نوعان قد يحل بحيث
احدهما بذاته لوجود الجوهر والاخر بغيره كوجود العرض ولا يكون ذلك قادحا في
دلالته الا ان يقال انه مرجح له المعنى الذي بذاته غير مرجح له المعنى الاخر الذي
لغيره خلافهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك انما سلوك شأن معانيه التي لغيره
ما عبارة عن وصف امر لي وانما فان بهذا القدر لا يحل ان يعترض هذا الموضع الا
عليهم بان وجودين مشتركا بالاشتراك المعنوي من نوعين متمايزين بالذات
ليس وحسبه او اختلاف المعنى بشرط يكون المشترك لفظا ولا يلزمهم ان يدل
على المعنى الحاصل المشترك في غير الوجود فانهم لا يلزمهم ان يحصلوا معنى يدلون
عليه فالوجود احدهما هو غير المعنى الذي يدلون عليه بالوجود الاخر حتى يعود
الى تقسيم جنس فيسقط الى احدهما بطارح بذاته والى الاخر بغيره من الجوهر
الى الاشيا يشترك في الثبوت والوجود لمفهوم يحصل عند الذهن من الحقائق
المدركة الموصوفة وهذا هو يدل انه لا يمكن ان يبين بيان اخر ومن يكره
فهو يغالط نفسه ما دام الفكر عن العرض العرض في البحث السادس
في بيان ان الوجود مشترك معنى بين الموجودات ثم عرض الشيخ ان يرهن
على ان الوجود معنى مشترك بين الموجودات لا اشتراكا لفظيا لا غير بل اشتراكا
معنويا وهذا مطلوب ادعى الشيخ فيه الظهور ومع ذلك فقد ذكر برهانا يسيرا ذكر
الشيخ هنا منها واحدا وهو انه لو لم يكن الوجود معنى مشتركا بين الموجودات لما صح
ان الشي لا يخرج عن طرفي النقيض ولا يكون قولنا للانسان اما ان يكون موجودا
او لا يكون محيطا بطرفي النقيض لان الوجود اذا كان معنى مختلفا لا يلزم فيه
الا في اللفظ لا غير فان الوجود الذي هو احد قسمي المنفصلة واقعا على كثيرة
والمذكور في القسمة منها واحدا لا غير والمذكور في المعنى هو انما ذلك الواحد او غيره
وعلى التقدير لا يلزم الحصر لجواز ان يكون الانسان موجودا الا انه لذلك المعنى
الواحد الماخوذ في القسمة بل بمعنى اخر ما يصدق عليه اسم الموجود ولا يكون المعدوم
لذلك بل غيره محيط لو لم يكن الوجود معنى مشتركا لم يصح الحكم بان الشي لا يخرج عن
طرفي النقيض فان كل واحد من طرفي النقيض يكون اسما مشتركا في الوجودات

المختلفة والعدمات المختلفة باختلاف ملكاتها ولم يلزم حصر الوجودات في الوجودات
الخاصة كذا تحقق وجود مغاير لشيء من الوجودات الخارجية فإن عدم الوجود
لا يقتضي الحصر في الوجود إذ العقل يقتضي إمكان زيادة على ما وجد وإذا لم يلزم
حصر الوجودات لم يلزم حصر العدمات وقد يمكن أن يعبر عن هذا الوجه بعبارة
أخرى ذكرها المتأخرون وهي أن العدم أمر واحد لاستحالة تعدده وامتياز بعضه
عن بعض فيكون مقابله الذي هو الوجود واحدا إذ لو تعدد لم يتحقق القسمة في قولنا
إما أن يكون وإما أن لا يكون قال أفضل العصر جواهه ...
عن نصره كلمة الشيخ أفضل المتأخرين فإنهم ظنوا أن العدم واحد وهو صحيح
في العدم لكون الوجود واحدا إذ المعنى يشير إليه بأسره فهو ... فاعل وحلية
حال اختلاف الوجود وليس كذلك فإن عدم كل ملكة يخالف عدم ملكة أخرى إذا
أخذت الملكات بحسبه لتمام العدمات بتمام الملكات لا يشير أحد منها إليها ولو سلم
لهم أن العدم واحد لم يقع النزاع في كون الوجود واحدا بهذا لا لزمهم الدور من حيث لا
يشعرون فقد ثبت بهذا البرهان ونحوه من البراهين المذكورة في الفلسفة الأولى
أن وقوع اسم الوجود على هذه المعاني ووقوع الاسم المشترك في المعنى لأن مجرد اللفظ
ولأن اللفظ الدال على معنى واحد لا يخلو من أن يكون معناه على قسمين أحدهما
أن يكون متواطئا والثاني أن يكون مشككا وجعل الشيخ لفعله هذا الذي
بيان الحكم هذا وهو عنده أنه مقول بالتشكيك ثم البحث الرابع
في أن الوجود مقول على ما تحته بالتشكيك لا بالتواطؤ ثم عن الشيخ في هذا
البحث ليس أن الحق أن الوجود مقول بالتشكيك على ما تحته فإن جماعة زعموا
فيه وزعم بعضهم أنه مقول بالاشتراك اللفظي على الكل لعدم وبعضهم زعم أنه مقول
بالتواطؤ والمذهب الأول قد ثبت بطلانه وبقي بيان تحقق المذهب الثاني والدليل
عليه أن المقول بالتواطؤ على أفراده يشترط فيه تساوي نسبته إلى تلك الأفراد
فلا يكون بعضها أولى في ذلك المشترك من بعض كالحيوان لمثل الإنسان أو الفرس
الفرس ولا يكون بعضها أقدم من بعض في ذلك المشترك له من بعض فإن الإنسان
ليس بأولى بكونه له أقدم من الفرس ولا بالعكس ولا يكون بعضها أشد في
ذلك

ذلك المشترك وأحكم من بعض فليس الحيوانية في الإنسان أشد منها في الفرس
ولذا كل معنى مقول بالتواطؤ على أفراده ولا شك أن وقوع اسم الوجود على هذه
المقولات العشر ليس وقوع المتواطئ على أفراده فإن طالع الوجود في هذه العشر ليس
كالأمر في الوجود لبعضها قبل بعضها بعد فإن الجوهر الوجود لأجل الجوهر قبل
وجود العرض بالذات وهذا وجود العلة قبل وجود المعلول وأيضا قبل الاشتراك الوجود
ولا يعني بهذه القبلية القبلية الزمانية بل الذاتية وهذا الوجود لبعض الوجودات
أحق وأولى من بعض فإنا نعلم أن الوجود بذاته للواجب أو الجوهر والعلة أحق بالوجود
من الوجود لغيره كالممكن والعرض والمعلول وهذا الوجود لبعض الوجودات أحكم
لبعض الآخر وأشد ولآخر يكون أضعف فإن وجودات الأشياء القارة فيها
كالجوهر والكم والكيفية القارة أقوى وأشد من وجود ما لا استقرار له كالزمان
والأين والفعل وليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس
على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض ثم البحث الخامس في أن
الوجود ليس جنسا عن الشيخ هنا أن سر أن الوجود بعد أن ثبت أنه
مشترك اشتراكا معنويا بالتشكيك للوجودات بأسرها وقد ثبت بطلان كونه
وادعى كونه جنسا وقد استدل عليه بأنه هو الأول أنه مقول
على الوجودات بالتشكيك كما تقدم ولا شيء من المقول على غيره بالتشكيك كجنس
لما تقدم من أن الماهية وأجزاءها ذاتيات لا تقبل الأشد والأضعف والثاني أن
الوجود لو كان متواطئا لم يكن جنسا لأنه يدل على معنى غير داخل في ماهيات
الأشياء بل أمر لازم لها خارج عنها قال أفضل العصر جواهه ...
عن نصره المعنى الذي وضع الوجود بإزائه ويفهم منه عند إطلاقه هو
الكون في الأعيان وهذا المعنى لا يعقل قائما بذاته ولا متحققا بنفسه بل إنما
يكون عارضا لغيره لا كعروض السواد للجسم بل العروض هنا لا يعقل بالمعقولية
دون معروضه وليس له ماهية الوجود كما في السواد فإن ماهية الوجود
مقتضى ما في الباب أنه عرض لكل موجود به وله ذلك متحققة بنفسها في
العقل على أنها الماهية الثالثة إنما قد يتصور الماهية وتغفل عن كونها موجودة

ولا يجب تصور الوجود في تصور الماهية فدل على أنه خارج عنها لا يقال الماهية تحقق
في الذهن أو في الخارج إلا بعد كون أجزائها أجزاءها ... مفصولا ولهذا إنما ... إذا
تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود وطرفا الشكل داخله
في معنى المثلث حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك
شكلا فإذا تصورت معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ولا يجب مع ذلك
أن تتصور أنه موجود وليس تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود
كما تحتاج أن تتصور أنه شكل فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل في قوامه فلذلك يتقوم
المثلث في الخارج وفي الذهن ... فإن لا يستحيل كون المثلث مثلثا بدون الشكل
وأما الوجود فمما لا يتقوم به ماهية المثلث لا في الذهن ولا في الخارج فلذلك يمكن أن
تفهم ماهية المثلث أنه شكل ويذهب عنك ... لذاته موجود أو لم يكن الوجود في الشكل
الأول من ذاتيات المثلث لا يمكن ذلك في الشكلية ولا يشك فيها ... فإذا
فإن ... من المعاني المقومة للماهية وما كان مثل الوجود فليس مقوما
للماهية ... أن الوجود يحصل للماهية بسبب خارجي ولا شيء من الذاتي حاصلا
للماهية بسبب خارجي فلا شيء من الوجود بذاتي وأشار إلى الصغرى بقوله ولو كان
الوجود ذاتيا لما ... في إفادة المثلث لأن أمر الإفادة للمثلث من خارج ويدل
عليها بأنه لا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا في الذهن أو في الخارج
وعلى الكبرى بأنه يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا
فلو كان للماهية معللا والذاتي معللا لكان ... وجاز أن يطلب العقل العلة فيها ولما
استحال هذا الطلب دل على استحالة التعليل في الذاتي للشيء لا يتسبب له علة خارجة عن
ذاته وما يكون له علة خارجة فليس مقوما ذاتيا وإن كان قد يكون من العرضي ما هو له
ليس بعلة خارجة عن الماهية بل يكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه وقد دفع الشيخ
هذا وهم من يغلط فيها ... فإن الذاتي لا يعلل ...
غلطوا ... وتوهموا أن ما لا يعلل يكون ذاتيا ... هذا الحكم بلوازم الماهيات
... التي لا ... أمر خارج عنها ... ليست ذاتية
ولا يمكن تعليلها بأمر خارجي ثم أشار إلى أن الوجود أيضا مع أنه ليس بذاتي ليس من
جملة

جملة اللوازم ... بتفسير الجوهر بحسب ذات ... العرض ...
الوجود ... أن يكون من ... خارج ... الماهية ...
... أنه لا يعقل على الماهية ... موجبة ...
... ولا ... خارج ... يكون ... الماهية ...
الماهية موجبة للوجود لا ... أو ... الشكل أو ...
موجب الوجود ... يكون من ... الشيء ... الماهية ...
ماهية ويكون ... داخلة ... وأما الوجود ...
... الوجود ليس ...
... يقع على ... الأمور ...
... عن ... الأول ...
... لأن ... موجود أو غير موجود ...
موجودا ... يكون ...
فلو كان ... بأن هذا الاحتجاج ...
قول الجوهر ... الجوهر ...
جوهر ... ولست ... وأما ...
... المطلق ...
أن يكون ... الوجود ... الجوهر موجود ...
داخل فيه ... أن يكون ... الجوهر عن الأعراض ...
... على الدليل الذي استدل به على أن الوجود ليس ...
والناطق على الوجود ... مع أن ...
وما ... المتصل ... المتصل ... أن المتصل ...
المتصل ومع ذلك ... المتصل والعارض ...
متوسط العدد ... على الأشياء ... والأربعة ...
في ... والناطق ... الإنسان ... بالذات ... الجوهر يقع على الجوهر
الأول والجوهر الثاني ... يقع على البسيط والمركب البسيط أقدم مع أنه

الجوهر حصل وهو ان الجسم سابق للمعدم والناهر واطال الشيخ بالجواب
عن هذا الشك اما بعد المطلب الثاني في ان العرض المركب
للمقولات تسع وتعقب ما قيل في ذلك وفيه بحثان الاول في نقض
ادلتهم على ذلك غرض الشيخ بهذا البحث بيان بطلان ادلة من قال ان
قول العرض القسيم للجوهر على الاعراض التسعة اعني الكم والكيف وما فيها قول
عرضي على معروضه لا قول الجنس على انواعه وهذه المقالة عند من احوال البراهين
التي اقاموها عليها غير صحيحة عندهم وقد ذكرها وشرح فساد كلام ذكرهم دليلا صحيحا
على دلالة اغاليطه وقد قالوا من جنس العرض لهذه التسعة اول الامثلة [illegible]
انها ادلة وليست كذلك منها قولهم ان هذا العرض لا يساوي التسعة ساواه ولا حقيقة
فلا يكون العرض جنسا لها لان ما ساواه الجنس لانواعه ساوا حقيقيا ولو صح عدم
المساواة حقيقة ما سلم منها قولهم امر عام اول لكل واحد منها امر واحد
وموضوعه ليس فان الموجود في الامور هو عام اول الاشياء لا يكون حصولها ويستحيل ان
يكون امر عام اول في جميعها فان العرض الواحد بالعدد يستحيل ان يكون له موضوعات
كثيرة على انه موجود في كل واحد منها وان جاز ان يكون في جملتها او يكون منسوبا اليها
لا بالحلول فان ليس شيء مفرد لكنه موضوع وهو عرض فلا يكون ساواه للتسعة ولا
حقيقة وهذه خرافة فانه ان عنيتم بامر عام اول معنى هي التي هي المقولة المشهورة وهو
الكون في الزمان فان كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة بالكون فيه وهو يشكل النسبة
دون غيره في زمانه فانه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان على ان
الكون في واحد بالعدد فقط وقولهم ان موضوعاته كثيرة ولك ان تعني بالزمان نفسه فان الزمان
في الموضوع الذي هو الحركة التي الزمان عددها اعني الفلك المحيط الذي حركته مقدارها
وعددها الزمان وهو موضوع واحد عند قوم من المحققين من الفلاسفة وموضوعات
كثيرة عند قوم هي الحركات ويكون عندهم زمان من الازمنة منطبقا على الجميع وهو الذي
نعتبر به الاشياء فيقال انها في زمان واحد وان تعددت الاشياء المتحركة فلكل واحد منها
عندهم زمان خاص الا ان الاعتبار عندهم بقول الشيخ ان لدا وهذه زمان واحد بالعدد
ليس الا بالزمان الاعظم الواحد الاول ولست اشير الى ان هذا المذهب عندي صحيح بل الى
ان

ان بهذا الشك [illegible] الاحتجاج ليس بيان هذا العرض لا يساوي الزمان باطلا وقولهم
ان الزمان لا يستقل بموضوع فيما ذكروا جوهر واحد [illegible] من اقسام العرض فانه
معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب في فصل المطلب الباحث عن الزمان
انه [illegible] الحركة وان لا مذهب غير هذا الا اعني كون الزمان جوهرا فالمتردد
كونه [illegible] عرضا [illegible] المحققون [illegible] الحركة
موضوع واحد وكون موضوعاته كثيرة كثرة الحركات في الزمان الواحد هو الثابت
الاول وهذه الملة اما ان يجعل الزمان جوهرا هو القول الاول واما ان يجعله
عرضا كالعرض وهو المذهب الثاني فاما القول الثالث فانه لا يعتد به وعن غيره يقول
وهذا القول لا يعتد به يعني القول الاخير الذي هو ان لكل حركة خاصة زمانا
خاصا ولكل [illegible] زمانا واحدا هو الذي يعتبر [illegible] ان له ولذلك زمان
واحدا بالعدد ومنها قولهم ان هذا العرض لا يساوي للاشياء فان الكون في الشيء
معنى واحد مشترك فيه كثيرون ولا يصح ان يكون لكل واحد منهم موضوعا له والا
لكان العرض الواحد بالشخص محله موضوعات كثيرة وهذا باطل بالضرورة وليس البعض
بذلك اولى من البعض لا يصح ان يكون كل موضوعا له ايضا والا لكان اذا خرج واحد
منهم من عدم الموضوع فلزم عدمه ولزم اتصال لا يوصف [illegible] الا ان المعدوم
[illegible] الموضوع له [illegible] الاكوان [illegible]
وان كان واحدا بالجميع لانه ليس المكان الحقيقي الا المكان الحقيقي هو الخاص بالمتمكن
الذي [illegible] وهو [illegible] فيشترك في مثل [illegible]
المكان العام فان لكل واحد [illegible] دون الاخر [illegible]
من مقولة [illegible] ان [illegible] المكان الذي من مقولة العرض [illegible]
[illegible] بالاين وان كان [illegible] الى
[illegible] الاخرى التي [illegible]
[illegible] بالعدد [illegible] الواحد بالعدد دون الواحد بالنوع
[illegible] موضوع [illegible] لا [illegible]
[illegible] ان [illegible]

المضاف ليس على ما يحمل وحطوه هو في شيئين وشيئان كقولك للذين موضعه الكاس
مثلا انه موجود في موضوعين لكونه في موضوعين لا يمكن لوجوده كل واحد منهما واذا
كان لا يمكن لوجوده في كل واحد منهما فليس لوجوده الا انما كونه في شيء ما فالمعنى العرض
هو الوجود في شيء واحد فقط لا يكون مما كونه موجودا في شيئين كالمضاف لان
الا انه ليس لا يمكن لوجوده الا في واحد ولكن الكثرة معقولا على اشياء لا يمكن لوجوده مقولا على
كل واحد منها بعض الاشياء ويكون الوجود في الكثرة ليس ان يكون في الواحد منها كل
الكثرة فيها لكن لا يكون الوجود اشياء موجود لشيء واحد مثل وجود الكل المجموع في
اجزائه فانه موجود في اشياء كثيرة وليس موجودا في واحد منها والجوهر الموجود في موضوع
من جهة انه موجود في شيء ومركون الكلية للاجزاء ان الكل يكون في اشياء ولا يكون في شيء واحد
منها السبعة والعشرة موجودة في جميع الاحاد لا في واحد ولا لان ذلك الواحد ليس
هذا فاما الوحدة موضوع فلا يمتنع ان يكون موجودا في موضوعات ولكن
يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ولا يمتنع من ذلك قيل هذا ان كان ما ذهب
اليه من امره هو ذا اضافة واحدة بالعدد مشتركة من بعضها بعض ليس بالعدد منها
جميعا واما الكون فليس ... ذلك ... للانفس مواضع ...
فيها المضاف ومنها الهم ما لو ان السلح والتعمير وغيرهما من مقولة الملك معنى
له موضوع اذا السلح معنى واحد في موضوعين لان موضوع السلاح واللابس
وهما اثنان ولا يحصل وجودها واحد ان ... عند ان السلح واشباهه وحاله
للابس عند السلاح يوصف بها المسلح فيقال انه مسلح ويقولنا مسلح وصفه وان
كان بالمسا المعنى الذي هو السلاح والسلح وان كان بالمسا الى المعنى ولم يكن الا
يكون في ذلك المعرفة ... من الوجه الى الشيء ومن النسبة الى الشيء فلا معونة لمثل هذه
الهدايات ان يقال ان العرض ليس يصح ان كان الجوهر لكن
الثاني البرهان على ذلك ... عن ... لم يصح لي شرح هذا
البحث البرهان على ان العرض ليس جنسا لانه وان برهن على ذلك من ... اهم
مع ان المطلوب ... ان ذكر الدليل عليه وذكر لهم حجة صحيحة فقالوا لهم فالو
شيء احد هو ان العرض لا يدل على طبيعة السواد والبياض وعلى طبائع سائر الاعراض
اي

اي لا دلالة للعرض على معنى ذاتي للانواع وطبائعها فان الجوهر لما ذكر جنسا
للانسان والفرس وغيرهما لا يدل على اصل ذاتي للانواع بل على ان لها ذلك المعنى
نسبة الى ما هو فيه اعني محله وان دام بعض هذه النسبة اعني في الحلول النسبة
الخاصة الكثيرة لا على طبائع الاشياء وما هيئاتها الا انما الحق ما هيئاتها
من النسبة واستعمل من هذا الدليل وقال هذا قول سديد وان الدليل على ذلك ان
لفظ العرض اما ان يدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دلالته على
هذه النسبة التي هي النسبة الى الموضوع او يدل على انه ذاته يحتاج لى موضوع
فهذا ايضا معنى غير ذلك لان نسبة هذا المعنى الى الاعراض مثل الكثرة والكل
والوضع امر غير مقوم لما هياتها لان ما هياتها معقول مدركة مفهومة قبل
تصورها فلا ندري انها محتاجة الى الموضوع حتى يبرهن على ذلك صناعة الفلسفة
الاولى حتى ان قوما ذهبوا الى ان هذه الامور اعني الكم والكيف جواهر لا تقال
النسبة العرضية فهو بعينه نسبة الجوهرية ولو لزم من النسبة العرضية كون
العرض ليس جنسا لزم من النسبة الجوهرية كون الجوهر ليس جنسا الا انا نقول
النسبة الجوهرية اما ان نعتبر بالنسبة الى الاعراض المخصوصة او الجواهر
المخصوصة فان كان الاول سلمنا ان الجوهر ليس جنسا لتلك الاعراض فانه لا يحمل
فيه وان كان الثاني فمعنا النسبة هو جوهر الجواهر المخصوصة فاذن ليس العرض
الا هذه المقولات التسع نسبة الوجود الى ما هيات الجنس لان الوجود ليس داخلا
فيها فلذلك العرض لا يكون داخلا في الاعراض التسعة فان الوجود ليس مقوما لما هيات
هذه العشر فكذلك العرضية ليست مقومة لما هيات التسعة فلذلك لا يوجد حد
شيء من هذه المقولات التسع ايعرض في المطلب الثالث في نقض
اقوال من اوجب فيها نقصانا او مداخلة وفيه مباحث الاول في ابطال
قول من زعم ان المقولات اربع عن من الشيخ هذا الذي لم يسقط مذهب من
زعم ان المقولات العوالي التي هي اجناس الاجناس اربع لا ازيد وهو لا الذين جعلوا
ان يجعلوا بعض هذه داخلة بعض وان يجعلوا هذه مقولات اربعا وجعلوا فيها من
جملة المقولات اربعا الجوهر والكم والكيفية والمضاف وجعلوا المضاف يعم

في ابطال قول من ... جعل المقولات ... في ابطال قول من ... الى ... الكيفية

الثواني لأنها لها نسبة وهذا ما ظن أنه يحمل لذلك بأن المضاف من أن المضاف
الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الأخرى النسبية حمل الجنس فإنه لا يصح أن يقول
إلا إذا إضافة ولا الوضع إضافة ولا أن يفعل إضافة وهذا الثواني على أن يكون الإضافة
هنا أعم ولكن يوجد لذوات أجناسها أن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير
مضافا إليه من غير أن يصير المضاف جنسا له ومع ذلك أن التي لا يصير نسبة
أن ليست أو أنه في شيء ومع شيء مضافا إليه فلا يرى لأنه التي أي ... ويلحق
النسبة نسبة إضافة لعدم تكررها لكن يعرض الإضافة بأن يحصل لها من خارج
لأنا إن يصير المضاف وجنسا له يعرض الإضافة للجوهر وليس الإضافة جنسا له
باعتبار عروضها له والتي إذا صار له شيء آخر بدلا إذا صار له مال أو أنه في مكان
أو مع شيء لا يكون بذاته الاعتبارات مضافا فإنه يعني أن يكون المضاف جنسا له
وإنما يصير مضافا له إذا أخذه بعد ذلك من حيث له ذلك أي بأخذ زيدا الذي من
له مال من حيث أن له مالا فيعرض له أن يكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة
بالقياس إلى غيره الذي هو المال فإن كون زيد في الدار الذي هو عبارة عن
كلام هي نسبة زيد التي زيد بها ذوات وهذه النسبة التي هي أين ليست إضافة بل
هي أين ثم إذا اعتبرت بالتكرر وصدقنا الموصوف بالأين أعني زيدا لم عرض له من حيث
ذو أين أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه أعني الدار من حيث أن
زيدا محوي والدار حاو والأين حينئذ ... من حيث أنه محوي حاو ...
قد عرضت له الإضافة لا من حيث هو شيء من حيث هو لذي الشيء أي
للأين الشيء لكن من هذه الحيثية يكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ذي الشيء لا ماهيته
أنه شيء ... ما هيئة للأين لذلك ليس كونه في مكان الذي هو بسيط واحد هو
طرف زيد كاملة المكان فهو ... كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره بل
هو موضوع لذلك أي موضوع لما يكون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره من حيث
يصير النسبة شاملة للطرفين الحاوي والمحوي وذلك إنما يكون بحصول نسبتين
وهذا معنى قولهم الأين يكون من طرف واحد والإضافة تكون من الطرفين وهذا إنما يصح
لمن ثبت للإضافة خصوصية الاختصاص وأما هاهنا فإنما ذكرنا ما يحتاج إليه للنسبة
عن

غير محصل أي غير مدلول عليه بالبرهان في البحث الثاني في إبطال قول
من جعل المقولات خمسا * قد عرفت أن الشيخ قد أبطل قول من حصر المقولات في أقل
في خمس كجوهر والكم والكيف والمضاف ثم جمع النسب الباقية في جنس خامس ... الأطراف
التي باعدت الكيفية ... وبطلان هذا المذهب وما يناسبه مما يذكره طائفة من
هذه المقولات كيف عشر ... للبحث في ذلك رسوم هذه وخواصها فإنه يجب
لذلك أنها متناسبة قال أفضل المتقدمين في رسالته ... في رسم عن غير
لأن الرسوم تميز الماهيات المتشابهة المتخالفة في الرسوم بعضها عن بعض
خصوصا إذا ذكرت الخواص المطلقة فإنها تميز تمييزا مطلقا كما لا يسطو ذلك
الرسم إلا على الماهية خاصة ولا ساوى غيرها وهذا هو الطريق إلى إبطال الانحصار
في الأقل من هذا العدد وقد ذكر بعض القدماء أن هذا المطلوب غير هذا الطريق
واستدل له الشيخ فقال وليس الذي قال به أن الدليل على أن الكم مباين
للكيفية أن الكم ربما زادت كميته ... وضعف كيفيته وبالعكس ربما تزيد
الكيفية وتنقص الكمية فالكمية مخالفة للكيفية لا يقتضي أن يكون الزائد هو الضعيف
أو القليل بعينه شيء بعينه فإن من لم يسلم وقوع المخالفة بين الكمية والكيفية يقول
إنه لا امتناع في حصول الزيادة والضعف أو القلة لشخص من نوع واحد ولا يوجب ذلك
المخالفة بالحقيقة ولا يكون للواحد من الشخص مقولة بل يكون أمر الوجود أن
يجوز أن يكون كميته ما زادت وانتقصت كميته ما أخرى أو كيفيته ما في الكيفيات
زادت وانتقصت كيفيته ما أخرى وليس إذا اختلف هذان اللذان أشرت إليهما
يمتنع أن يطلق مقولة واحدة فإن الأضداد التي لا تجتمع معا وتتعاقب قد تجمع في
مقولة بل في جنس قريب واحد ولا يوجب اختلافها التام تباينها في المقولة فإن
الحرارة والبرودة اللتان هما غاية التباين في ... يعلم أن هذا
التنافر والتباين الذي بين الأضداد أعني الحرارة والبرودة مثلا أشد من التنافر
من ما ذكره التي من زيادة الكم وضعف الكيفية إذا عرفت هذا
فقول فيكون العامل والأطراف التي هي أحد من الكيفية ... ينبغي أن يكون بعض بها
مقولة يفعل وينفعل فيكون الكيفية هي الأمر الذي ينسب إليه الفعل والانفعال

فان التسخن وهو مقولة الانفعال ينتهي الى غاية فما دام الكيف سائرا هو التسخن لكن الاول
من باب الانفعال وقول الاخر والثاني من باب الفعل والتاثير ولانهما طرفان احدهما
من التحرك شيئا ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل اعني نسبة التاثير والفعل
اعني نسبة التاثر اليها ونسبة ايضا ان يكون هذا القابل يعني من هذين نعم مقولتي
يفعل وينفعل مقولة الوضع ايضا وذلك لان الوضع يلزمه التبدل او يكون لازما
للتحول فان الاستقامة والانحناء يشتركان وضعا ما للاجزاء ونسبة خاصة بينها ولا
خاصا واستعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظة الاطراف لا تدل في هذا الموضع
على معنى محصل اذا الطرفين الفعل والانفعال غير محدود وايضا الاطراف للكيف سيما
هو لفظ مشتبه لا تجد تحته معنى متواطئا ولا ايضا يدل بالتشكيك على امر اذ
وان كان كل شيء فان من افضل احوال التمام في النسبة التي لا تشتمل النوع اذا وقع
عليها اسم ان يكون على سبيل التشكيك فانه كلما وجد فيها تواطؤ ولم يعدم سار
القول عليها المقولة خصوصا مثل هذا الموضع فان الاطراف ليس له مفهوم محصل
معنى محدود ولا الاطراف محصلة ولو ان قائلا اصطلح هذا اللفظ فقال والامور التي
لها الكيفية نسبة ما كانت هذه الامور جواهر وكانت غير هذه النسبة الى الكيفيات
فيكون الجواهر والنسبة مدخلان في مقولة غير مقولتها لسبب عارض يعرض هذا فالكلام
مثل انه جوهر هو الشكل الذي هي الشكل والمعنى والوضع نسبة فان الكيف
هي الاستقامة او الاستدارة او الانحناء وهذا في المقولات فيكون دخول الجوهر والكم
في هذه المقولة اعني النسبة بالعرض وما دخل مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له
لان الجنس يدخل فيه النوع دخولا ذاتيا وهو نوع من المقولة لذلك وانما حد القول
في هذا الموضع الذي يذكر فيه الاطراف على انها اجناس وانما يعني دخول الاشياء
فيها على انها انواع لها اذ العرض في هذا فاطعن يا سيدي انها هو ذلك وانما على سبيل
غير سبيل ذلك اي سبيل الجنس الذاتية ولا يمنع ان يدخل مقولة في مقولة اخرى كيف
والمقولات هي لنفسه ولا يكون دخولها فيه دخول نوع في جنس بل دخول من
عارض فان لم يعن هذا وعنى نسبة الجواهر والكمية او شيء اخر الى ان ذلك الكيفية لا ان
ذات الجوهر والكم فليس الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان الطالب يطالب
فيقول

مقولة ولم لا يجعل النسبة الى الكيفيات ايضا مقولة كما جعل النسبة الى الكيفية ويلزم
حينئذ ان تجعل النسبة الى كل مقولة مقولة فيما يتضاعف المقولات بل لا تتناهى
لان كل مقولة لها نسبة الى الاخرى وتلك النسبة مقولة اخرى لها نسبة الى غيرها
وتلك النسبة الثانية مقولة اخرى فلا تتناهى نسب كل مقولة فيلزم ان يكون لكل
مقولة نسب لا تتناهى لامر واحد فيلزم ان لا تتناهى فاما اذا لم تعرض المقولة
التي هي النسبة ... الثالثة: ابطال قول من ذهب
الى ان الانفعال هو نفس الكيفية ... غرض الشيخ ههنا ان يبطل قول من
ذهب الى ان المقولات لا تبلغ عشرا فان مقولة الانفعال هي الكيفية نفسها لا شيئا
اخر فان التسخن ليس شيئا اخر مغايرا للسخونة وهذا القول باطل فان التسخن
سلوك الى السخونة وحركة اليها فان كان التسخن الذي هو سلوك الى طلب السخونة
... لا يعرض زمان سلوك نحوه ... تلك السخونة لا سيما طلب يحصل
حاصلا لان التسخن طلب السخونة فاذا كان التسخن حاصلا لم يحصل الحاصل
سخنه انما هو بالفعل ... السخونة مطلوبة ولا يكون التسخن الذي هو نفس السخونة التي له
طلب الشيء نفسه وما يكون فان التسخن شيء غير وان التسخن ... فانه والتسخن
السخونة ... المطلوب هو الكيفية ... وان طلب الكيفية اعني
للكيف المطلوب نفسه فان الطالب ... موجود ... العلم
الطبيعي فان افضل العصر ... غير ... لا
في هذه المقدمة المقصد ... ولم ... ان الانفعال هو الكيفية
ولان الدليل الاول على ... المحرك ... بواسطة هذه الشرطية
واذا ... ان التكيف ليس هو الكيفية ... ان لا يكون التكيف كيفية والكيف
هو الفعل ... ان لا يكون الفعل كيفية ... لان التكيف وهو
للانفعال وقول للاخر ... ولان ... الكيف هو التاثير وهو
... للاثر ... او التاثير هو غير الامر الذي ... الامر
... ان يكون ... لعدم الامر ... اللامر ... التكيف
لان ... ولكن ... ان هذا ... كل

متحرك ولا له عن ذات فان الصور الطبيعية الفاعل لذلك لا تتصف به واعني
ذلك بالعقول فانه لا يعلم من امره انه يحرك وليس فيه حركة لا بمعنى مفعول وهي
لا يصح اتصافه بما تتصف به الاجسام من الحركة والسكون وانما يلزم ان يكون الحركة
منسحبة لان الحركة منسحبة واعلم ان بعض الناس خرج للوضع عن النسبة فانه ليس هو
نفس النسبة فانه عرض يحصل بسببها من اجزاء من النسبة وادخل النسبة الباقية
تحت المقولة والشيخ لم يذكر هذا المذهب لا نعرض ابطاله بل النسخ عن وهم انهم قالوا ان مقولتي
ان ينفعل وان يفعل يجمعان تحت جنس واحد هو الحركة وسماع العلوم الطبيعية يعبر
موصوفها الفاعل وانها ليست ان ينفعل بل لو قالوا ان يفعل هو جملة الحركة او جملة
وان ينفعل هو جملة التحريك حركة لكان اولى بهم وبعض الناس جعل تقسيم الموجود الى ما
ليس في موضوع وهو الجوهر والى ما في موضوع فاما ان يكون عين الذات لذاته وهو
الحركة او في الذات الذي لا يعقل الا مع الغير وهو المضاف فالذي غير الاضافي
اما ان يوجب لذاته التجزي والقسمة وهو الكم او لا يوجب لذاته ذلك وهو الكيف
فحصل المقولات الخمس منحصرة في جنس الجوهر والكم والكيف والمضاف والحركة
وادخال الحركة في القسمة الاولى غير مشهور عند الكل * المطلب الرابع
في ذكر امور اوهم الناس انها اما عامة لشيء من العشر عموم الجنس او خارجة
عن العشر ونتمم القول في ذلك وفيه مباحث الاول في ذكر مذاهب
من اثبت مقولة غير العشر * غرض الشيخ في هذا البحث ابطال مذهب من زعم ان المقولات
اربعة وعشرون وان هنا امورا هي اعم من عدة منها فعان وهنا يشكل في امور يدعى
انها او هي خارجة عن هذه العشر لا تدخل فيها وان منها امورا هي اعم من عدة منها مثل
الحركة فانها تتناول الكيف والكم والاين ونحوها فان هذه المقولات تقع فيها الحركة
وتتناولها من الامور الخارجة عن هذه العشر ما هي مبادئ لها كالوحدة التي هي
مبدأ للعدد وانها ليست داخلة في العدد ولا في شيء من مقولات هذه المقولات العشر
وكالنقطة التي هي مبدأ [illegible] بالمقادير اما بان ليس طرفا للخط الذي هو طرف
للسطح الذي هو طرف للجسم والطرف لعله له مبدأ واما بان يفعل بحركتها الخط
والخط يفعل بحركته على ما السطح والسطح يفعل بحركته الجسم وايضا مثل الهيولى والصورة
فانها

مبدأ الجواهر الجسمانية وايضا مثل الاعدام كالعمى والجهل والسكون وما اشبه
ذلك فان ذلك كله خارج عن المقولات لان كلها ذوات لا بد لها من نسبة للعدم عليه فانه لا
بد له من نسبة الى الملكة فهو من جملة [illegible] وهم من اورد في هذا الباب امثلة [illegible]
والجوهر والعدد والمعاني مقولات من الجواب عن البعض بان الحركة ان
كانت هي مقولة ان ينفعل فلم يرد المقولات حينئذ احد عشر المقولات وان لم يكن
مقولة ينفعل فانها لا يجب ان يكون جنسا بل يجب ان يكون مقولة على اصنافها
بالتشكيك لان الحركة بالذات اولى من الحركة بالعرض وحركة الكون اقدم بالذات
من حركة النمو والحركة [illegible] اشد من غيرها وقد سلموا ان الذي لا يقبل الشدة
والضعف فلا يكون جنسا وحتى ايضا انه يكون قول الحركة بالتشكيك هو المانع
من ان يجعل الحركة من نفس مقولة ان ينفعل ان اصح والا فان لم يصح ولم يكن
هنا مانع من هذا القبيل اي من القول بالتشكيك وهو ربما ان يكون القول
بالتشكيك واما مقولة ينفعل هي نفسها الحركة ولا يرد المقولات جنسية على
عشر ونتم الكلام عليه في موضعه وهذا ما نقتضي في امر الحركة التي
الثاني انه لا يلزم [illegible] في عدد المقولات * غرض الشيخ بهذا ان
[illegible] الاجناس وقد عمل ذلك مقدمة [illegible] هذا
التي عليها وهي انه لا يجب ان يكون كل موجود [illegible] تحت العشرة اندراج النوع
تحت الجنس [illegible] ان معنى الكلام ان هذه
المقولات اجناس [illegible] وان كل موجود فلا بد ان يكون [illegible] اندراج
التي تحت ما هو ذاتي له وجنس له والحق خلاف ذلك فانه ليس كل ما هو داخل الاندراج
في المقولات [illegible] ان المقولات عشر [illegible] واحرى بذلك الاشياء
التي لا تدخل في المقولات وهو ان يكون تلك الاشياء لا تدخل [illegible] المقولات العشر
ولها اجناس اخرى هي انواع تحتها [illegible] السطر يكون للذات موجودة
[illegible] الكل هو اخر [illegible] يكون تلك الذات موجودة
[illegible] ان يكون للشيء نوع مقول على [illegible] بالفعل [illegible]
نوع مقول [illegible] لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع اخر [illegible]

ما هو مشترك حتى يكون هنا الجنس ولا يمتنع أن يكون أمور منفردة لا مشاركة لها
في نوعها أنواعا أنها هي أنواع ما العالي إلا ما تحتها ولا أجناس لها إلا ما فوقها حتى تكون
هي أنواع أجناس فوقها وإن كان القول الأول لا يمنع هذا فليس يحتملا ظاهرا
لا يتعين اسمه وأدلتهم لا تقوى لا يتكلم بمعرفة لا أنواع لها المسمى ولا أجناس فإن
الشرط المذكور أي على أن لا تكون هي أنواع تحت المقولات العشر وأنواع لا أجناس
لها لم يحرم من ذلك داخلا مقولة وكان مع ذلك حقا ما قلنا إن المقولات هي هذه
العشر إذ لا خارج عنها ليس مقولة ولا مقولة غيرها وما قاله هذا أنه لو
قال القائل إنه لا يوجد الأعدد بلا ذم ووجد موجود في المادة لا يجدون لم يصر ومرهم
فارجاع هذه الثلاث [illegible] أن لا يكون هذه الثلاث عشر فلو سلمنا أن جميع
ما أورد خارج عن المقولات لم يرد ذلك موجها أن لا يكون المقولات عشرا بعضها إلا أن
يصح أن الثلاث لا أجناسا أجناسا خارج العشر ولكنا أصل من هذا الشرط فلا بد
أن تقال كلما ادعاه هو الأجناس في المقولات العشر مما هو داخل تحتها
لأنه جميع الموجودات فلا يشعر بوجود أنواعا وأجناسا لا يدخل تحتها ولا أي
غير هذه الأجناس لو كانت

والبحث الثالث في الأجوبة

الضعيفة التي أجابوا بها عن شبهاتهم في هذا الباب. غرض البحث هنا أن
سلط النسبة التي يعلقونها وتوهموا أنها مقصدهم فنقول إن الأجوبة
المشهورة عن هذه بعضها مسلم أن هذه ليست خارجة عن العشر ولا سيما نوعا
آخر من الكواكب وحصرا ما كان منها يجري مجرى المبادئ كالوحدة والنقطة
والهيولى والصورة فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في المقولات واحتجوا [على]
أن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات ومبادئ المقولات ليست داخلة في المقولات
لأنها لو دخلت فيها لكانت مبادئ لأنفسها وبعضهم لا يسلم خروج المبادئ عن
المقولات بل يجعل المبدأ وذا المبدأ كلها مندرجة في مقولة واحدة فيجعل
الوحدة التي هي مبدأ الكم المنفصل من جملة الكم وأن الواحد من العدد وجزء منه
فإن أهل العصر جواب [illegible]
داخلا في العدد لا بد إذا أردت عن العشر [illegible] من نصه إنما كان الواحد
مثلا فليد آخر ما كان بلغه إلى أن ينتهي
إلى

إلى العاشر فيجعل الواحد داخلا في العدد لعشرة من العاشر أو يجعل الواحد غير [مرات]
مقول واحد داخلا في الجنس وإذا كان الواحد من العدد والعدد كم فالواحد
من جملة الكم وكذا النقطة فإنها مبدأ الخط وداخلة فيه والخط كم فالنقطة
كم وأما الأعدام فإنهم يقولون فيها مثل ذلك أيضا وإنها داخلة في مقولات ملكاتها
فإن الظلمة داخلة في مقولة الكيف لأن ملكتها وهي الضوء من مقولة الكيف والسكون من
مقولة أن ينفعل لأن ملكته الحركة من مقولة أن ينفعل [illegible] [النظر]
بعد أولئك فإنهم يجعلون المعاني الواحدة مقولات ليس [illegible] بحسب الاعتبارات
كما يندرج النوع تحت الجنس لا اندراج الجزئي تحت عارضه فقالوا النقطة من حيث
هي طرف الخط من مقولة المضاف لأن الطرف طرف لذي الطرف ومن حيث إنها
هيئة ما للخط فهي من الكيف وإن السائل من حيث هو جسم ما من حيث هو جسم
فهو من الجوهر ومن حيث هو متحرك فهو من مقولة أن ينفعل ومن حيث هو مختص
بمكان فهو من مقولة الأين وأما الهواء فإنه من حيث هو محرك من مقولة أن يفعل
ومن حيث هو متعد فهو من المضاف ومن حيث هو في زمان مخصوص فهو من مقولة
متى

البحث الرابع في بيان ضعف هذه الأجوبة

غرض البحث في هذا البحث بيان ضعف الآراء السابقة والأجوبة السابقة وتحقيق
الحال في ذلك [illegible] فنقول إن ما قاله طائفة طائفة من هؤلاء الذين
[illegible] فنقول إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ داخلة في المقولة
[illegible] من تلك المقولة فإنهم [illegible] في قولهم
مجازفة مطلقة أما أولا فلأن الوحدة ليست مبدأ للكمية وأنواعها [illegible]
بل إنما هي مبدأ النوع منها وهو العدد الذي هو الكم المنفصل والنقطة ليست مبدأ
[illegible] ولو سلم أنه مبدأ الكمية فليس مبدأ الجميع أنواعها بل إن كانت مبدأ فهي مبدأ
للمقدار [illegible] النقطة عن
الكم المتصل كالوحدة عن الكم المنفصل فإن الوحدة مبدأ للعدد [illegible]
أحدها أنها مبدأ [illegible] العدد وأكثر على الأول والثاني
باعتبار أنها طرف فإن الخط [illegible] العدد وأما النقطة فليس

لذلك فانها ليست الحد علة للمقدار لانه حيث انها جزء منه فاطلب من اين الجوهر الفرد
ولا من جنبها فاعلله لانه يوهم قوما منا يعدون عن الحق ويصرون على ادراكها
ارائهم التمثلات والتخيلات التي قصد بعلومهم التدريب التفهيم واستعملوها بينهم
النقطة عن اكان ومع ذلك فان النقطة والوصل لو كانا مبدان لنوعي الكم كما
توهمه لم يكن يتصور بدونها مبدان لوجب ان لا يكونا من مقولة الكم حتى كان يكون الكم
من المتصل والمنفصل جنسا اذ لا يقع على النقطة والوصل ووقع الجنس على النوع فيقسم
جنس الكم الى المتصل والى المنفصل والى ما هو مبدأ لهما وهو النقطة والوصل وكان
يكون النقطة والوصل مبدان على سبيل للمتصل والمنفصل فاما الان مبدان عدم
مبدان لهما ولم يكونا مبدان لجميع مقولة الكم لانها من اقسام الكم جنس ولسنا
مبدان لانفسهما الا ان يكونا مبدان للمتصل والمنفصل لا غير ومن يسلم من
يجعل النقطة والوصل داخلين في مقولة الكم لانها مبدان لجميع انواع الكم فاما
تسلم هذا ان يجعل الكم منقسما الى الجنس على نوعي المتصل والمنفصل لا غير
حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع المقولة ولو انه سلم ان النقطة والوصل
مبدان لجميع انواع مقولة الكم لما امكن ان الوصل والنقطة ليسا بكمين والا
لكانا مبدان لانفسهما ولم يحتج الى اعتبار المداخلة واذ تشكك في هذا
متشكك فقد تشكك في ذلك ولكن يقال من تشكك في ذلك ان النقطة والوصل
مبدا لجميع انواع الكمية ان الشيخ شرع في بيان طريق الحق في ذلك وهو بان
نظر في رسم الكمية والمعرف لها الذي يجعل معرفا لها فان كان مما يقال
على الوصل والنقطة فالكمية جنسهما سواء كانا مبدان للمتصل والمنفصل خاصة لا لجميع
انواعه او لم يكونا مبدان فان كانا مبدان لم يكونا جنسا مبدان لجميع الكميات على
تقدير دخولهما في الرسم لاستحالة كون الشيء مبدأ لنفسه بل انما يكونان مبدان
لما عداهما وان كان المعرف للكم لا يقال على النقطة والوصل او يقال قول العارض
على معروضه لا قول الذاتي على ما هو ذاتي له فليست الكمية جنسا لهما وقد كان الواجب
ان يبدل الشيخ عوض الاسم الكم حيث ذكر قوله غير الذاتي فانه افضل العمر
هو احد [illegible] عرب اتصال من قول الشيخ او يقال قولا غير
ذاتي

ذاتي لست اقول لانه ان قصد بالرسم الحد لم يصح فان الاجناس العالية لا حد لها وان قصد
ما هو المتعارف صح ان يقال عليها قول الذاتي ثم ان الشيخ لما امر بالرجوع
الى الرسم قال اذا فعلت هذا فانك تجد رسم الكمية غير مقول على الوصل والنقطة لانها
لا تصدق عليها قبول الانقسام والتجزئة ولا التقدير ولا صدقنا على ذلك الا بالعرض
واما الفصل وتجد رسم الجوهر وهو انه الموجود لا في موضوع مقولا على الهيولى
والصورة قوله على مطلق الجوهر فيكون ان من انواعه وما تسلك رسم الكمية وبعد
فاعتبرها بالعبارة من الرجوع اليه هناك واما رسم الجوهر فقد سبق وهو
انه الموجود لا في موضوع وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا
اي عرضا اوليا لا بواسطة وحينئذ تجد الهيولى والصورة داخلين في
مقولة الجوهر وهما مبدان لبعضها بالعلية المقولة وهي الاجسام الطبيعية
واذا كانت الهيولى والصورة جوهرين مبدان لبعض الجواهر وهو الجواهر داخلة
تحت مقولة الجوهر لم يلزم ان الشيء مبدا لما يطلق ان يشارك ما هو له مبدا في المقولة
ولا كونه مبدا يوجب له لما دون العموم في هذا الباب اعتبار رسم المقولة فان
كان داخلا في الرسم كان داخلا تحت المقولة سواء كان مبدا لبعضها اولا وان لم يكن
داخلا في الرسم لم يكن داخلا تحت المقولة سواء كان مبدا اولا ولو كانت النقطة
باعتبار كونها مبدا للمنفصل انواع الكم المتصل ينبغي ان تشارك الخط دونه الكم الاعلى
الذي هو الكم بسبب المداخلة لكان الخط ايضا ينبغي ان يشارك السطح والجسم في
الكم الاقرب الذي هو المقدار لان الخط عندهم مبدا للسطح وهذا السطح مبدا
للجسم فانهم قالوا انه كانا يجعلان السطح والجسم ولذلك كانت العشرة ينبغي
ان تشارك المائة في الكم الاقرب الذي هو العدد فان نسبة العشرة الى المائة نسبة
الواحد الى العشرة وكما ان الواحد مبدا للعشرة لكن لم يكن الخط مبدا
للسطح ما يعارف المشارك في الدخول تحت الكم وكذا الحال في العشرة والمائة فعلم بطلان
قولهم في الواحد والنقطة ثم البحث الا ما من جواب شك تعهد
ما نوينا في هذا الباب ❁ غرض الشيخ في هذا البحث الجمع بين سؤال يورد
على الجوهر ... ويكون هذا الجواب بعد ما فارقنا فيه

احوال المقولة واحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة بقدر ما يحتاج اليه ضرورة
ونقول من الشك ان تقول انكم قد قلتم ان الوجود ليس بجنس لما تحته مما يقال عليه وانما هو (نظائر هي)
للموجودات واستدللتم عليه بانه مقول على ما تحته من المقولات بتقدم وتاخر فان الوجود (تعالى)
في العلة قبل المعلول ويقال عليها بالحالات الاولية وعدمها فان الوجود للعلة اولى
من الوجود للمعلول وهذا الدليل بعينه ثابت في الجوهر فانه مقول على ما تحته من الجواهر
بتقدم وتاخر وبالاولوية وعدمها فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم لما عرف
من ان الجسم يتوقف على الاولين فيكون قول الجوهر على الهيولى والصورة وعلى الجسم بالتشكيك
فلا يكون قول الجوهر عليها بالسوية بل بتقدم وتاخر لان تقدم الهيولى والصورة
في المركب يستلزم تقدم الجوهرية التي هي جنسهما فيهما على جوهرية الجسم وقد تعرض
هذا الشك انصافا عن الهيولى والصورة والجواهر فانه قد تعرض بين نوعي الكميات
مثل بعض الخطوط فانه قبل السطح لانه بعد السطح يحدث له عرضا وكذا الثلاثية
فانها قبل الرباعية بالذات لاستحالة تحصيل الرباعية قبل تحصيل الثلاثية وامكان تحصيل
الثلاثية من دون تحصيل الرباعية وكذلك يقتضي ان يكون للامر في انواع
اخر من مقولات اخرى فان كثيرا من الكيفيات تتفاوت بالشدة والضعف
كالحرارة والبرودة مع انها اجناس لما تحتها فيلزم ان لا يكون اجناسا فيلزم
حينئذ ان لا يكون المانع من كون الهيولى والصورة في جنس الجسم هو كونهما
متقدمين او غير متقدمين بالقصد الاول وبالذات بل المانع انما هو كون الجوهر
مقولا عليها وعلى الجسم ولانما بالتشكيك والتفاوت لا بالمواطاة والتساوي وقد
عرفت ان الجنس لا يكون كذلك فيلزم ان لا يكون الجوهر جنسا ونقول في
الجواب ان نقول ان التقدم والتاخر في جهات بسببها معنى واحد لا يخلو
اما ان يكون بنفس التقدم والتاخر المفهوم لتلك الجهات من ذلك المعنى الذي
يشملها او بتلك المقولة او يكون التقدم والتاخر مفهوم اخر والاول وهو الذي
يكون التقدم والتاخر المفهوم من ذلك المعنى مثل تقدم الجوهر على العرض في معنى
يشملها وهو المدلول عليه بلفظ الوجود اذا قلنا موجود فان الوجود ثبت للجوهر (للذي)
قبل ثبوته للعرض هو اعني الجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم
من

من الوجود لان الجوهر علة قابلة للعرض والعلة القابلة متقدمة بالوجود على
المقبول كما ان العلة الفاعلة متقدمة بالوجود على المعلول واما الثاني وهو ان
يكون التقدم والتاخر مفهوما اخر غير الوجود فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب
على الانسان الذي هو الابن اللذين هما تحت نوع الانسان معا فان الاب متقدم بالزمان
ومتقدم بالوجود وليس الزمان داخلا في معنى الانسانية ولا الوجود داخلا فانما
حد الانسان فانه من حيث حد الانسان يقال للاب وللابن بالسوية فان وجود
الانسانية لهذا اقدم بالزمان لهذا الاخر بعد لا في انها انسانية بل في انها
موجودة واما بحسب لفظة الانسانية فليس احدهما في انه انسان قبل
الاخر في انه انسان وعلى ذلك ليس اقول في انه موجود انسانا فان ذلك لا يتقدم
الاب فيه على الابن كما نقول زيدا بالحقيقة لا يحصل زيد الذي هو ابن عمرو انسانا
فانه كان هنا انسان فان الماهية غير مجعولة فانه يستحيل ان لا يكون زيد
انسانا بل معنى قولنا جعل زيدا وجب ان يكون انسانا ولهذا الوجوب لا علة له في
انه انسان لا لزيد ولا عمرو وليس يستحيل ان لا يكون زيد موجودا فلهذا عدم
الوجوب كان لكونه موجودا علة في انه موجود ولذلك الناس يقولون لذاته لا العلة
مغايرة لذاته فان الذاتيات لا تعلل بعلة غير علة الماهيات لكنه ليس لذاته
موجودا فلذلك له علة في انه موجود ومن هو اكثر ان يقال على الانواع بالسوية
لانه ذاتي والذاتيات لا تتفاوت في المقولية على ما هي ذاتية له فمشترك للانواع
في هذا المعنى المفهوم عنه واما ان اختلفت بالتقدم والتاخر في مفهوم اخر غير
ملحوظ للمجموع اي في وجودها وعدم تساوي تلك الانواع في هذا المعنى المشترك
الذي ليس بذاتي ولا مانع ان يتساوى الشيء في الجنس فيكون الجنس جنسا وان تفاوت
في غيره ولذلك لا يجب ان يكون الاب للابن في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان
للاب اقدم من الابن بالعلية او الزمان فان ذلك لا يوجب التفاوت في مقولة الجوهر
او نوعية الانسان وليست انسانية الاب اقدم من انسانية الابن في انها انسانية
ولا علة لها وان كانت انسانية الاب اقدم من انسانية الابن في الوجود ومن كونه علة لوجوده
وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا

علته في كون الجسم جوهراً فان الجسم لذاته هو جوهر لا لعلة من العلل ولا لسبب من الأسباب
وقول الجوهر عليه لذاته لا بواسطة لكنه وجوده يحتاج الى العلل والاسباب في وجوده ولا
جوهريته بمعنى انها جوهرية يكون علة لجوهريته حتى يصير الجسم جوهراً لاجل جوهرية
الصورة والمادة لست اقول جوهراً موجوداً فان كون الجسم جوهراً موجوداً معلول لكون
الصورة والمادة جوهرين موجودين ولا الثلاثة ايضاً فانها عدد يكون علة لكون الاربعة
عدداً لست اقول كونها عدداً موجوداً بل كل واحد من الثلاث علة لما بعده في الوجود
بعد يكون وجوده علة لوجوده وان لم يكن الثالثة اولاً ونسبة للآخر ثانياً فان
الاب علة لوجود الابن وليست ماهية اعني الانسانية للاب اولاً ونسبة للآخر ثانياً
فيكون بذلك ماهية انسانية الابن لان هذه ماهية انسانية الاب فلا يصح ان يكون
العرض موجوداً لان الجوهر موجود بل وجود الاب للاب اولاً ونسبة وجود الابن يكون
الوجود للابن ثانياً ولاجل كون الوجود سبباً لبعض الماهيات اولاً ولبعضها بنسبة ثانياً
امتنع ان يكون الوجود جنساً اذ لا معنى صحة كون العرض موجوداً لان الجوهر موجود وان
الوجود يعرض للجوهر بتوسطه للعرض ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة احق
واولى بان يكون موجودة لانه موضوع للذي هو جسم الجوهر الجسم فلا يكونان اولى
بالجوهرية منه وهذا الحكم معلوم لا يشك فيه وان كانت الهيولى والصورة احق بالوجود
من الجسم واسبق فيه وهو يدل على ان الوجود يختلف بالسبق والضعف وهو ليس
اذن ان يقدم الثلاثة على الاربعة انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد وليس التقدم
في معنى العدد وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب منهما انما هو في الوجود
وهو غير معنى الجوهرية فمعنى المقولة اذن انما يقدم الانواع ويتأخر عنها لا
لنفسه بل لمعنى بها فليس فيه التقدم والتأخر وهو الوجود فهذا اصل نافع
لك في معرفة الفرق بين تقدم انواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة
مقولة لها وبين ان يكون التقدم في المقولة نفسها بل في معنى آخر كالوجود وليس
تقدم اصناف الموجود وما يجري مجراه بعضها على بعض الذي يمنع كون الوجود وما
يجري مجراه مقولة لها وقد علم من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك ان الوحدة
والنقطة ليستا من الكم وان المادة والصورة هما من الجوهر
هـ

البحث

البحث السادس في بيان ضعف بعض الاجوبة هـ غرض
الشيخ في هذا البحث ان بين ضعف بعض الاجوبة التي سبق بيان ضعف بعضها اما
قولهم ان الوحدة في العدد والعدد من الكم فالوحدة من الكم فهو قول المجازفين اصحاب
فانه ليس كل ما يشبه نوع مقولة فهو منها ولا يلزم ان يكون الاعراض التي تشبهها جواهر
لانها موجودة في انواع الجواهر فالسواد موجود في الجسم والجسم من الجوهر فالسواد
من الجوهر وكذا غيره من الاعراض بل لو سلم انه موجود في العدد وجود النوع في
الجنس فلان العدد نوع من الكم لكان يجب ان يكون الوحدة من مقولة الكم لان نوع
النوع للشيء نوع لذلك الشيء لكن ليس حال الوحدة كذلك فانها في العدد وليست نوعاً
منه فلا يلزم ان يحمل عليها ما حمل على العدد فليس ما قالوه واجباً والاصل فيه عدم
الحد الوسط من المقدمتين لو كان ما قالوه واجباً لكان ما يجري ان يكون يد الانسان
انساناً لانها موجودة فيه فاذا كان غيرهم ان كل ما يوجد في شيء يكون نوعاً منه
وجب ان يكون البدن افراد نوع الانسان وهذا كما ان يكون رجل الفرس فرسه
او حيوانا واما البحوث عنه من حال العدم فلنقدمه اذا عرفت
ان العدم قد يقال على الضد نوع من المجاز رجحا مسلم وجوده العدم فيقال
السواد عدم البياض وقد يقال على العدم الحقيقي الذي يقابل الملكة فاما الاعدام
التي يعني بها الاضداد فان الاضداد قد تسمى اعداماً فالعدم فيه تشترك مع
تشارك الضد في المقولة فان السواد الذي يجعل عدم البياض مشارك للبياض في
مقولة الكيف المبصر والحرارة تشارك البرودة في مقولة الكيف الملموس وغير
ذلك فاما الاعدام الحقيقية المقابلة للملكات مقابلة السلب للايجاب فانها
ليست ذواتاً فالاعدام ذوات والمقولات امور موجودة هي مقولات ذوات وامور
وجودية والاعدام لا حصة لها في الوجود الحقيقي ولا حظ لها منها لانها عدمها
وانما وجودها في موضوعها وجود بالعرض فان وجود العمى في موضوعه بالعرض اذ ليس
العمى معنى وجوديا فكيف يكون موجودا الا في شيء فليس ما دخلت الاعدام في شيء
من المقولات دخلت بالعرض فان البصر للمقابل فالعمى منها بالعرض والدخول
في مقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة لان دخول النوع في مقولة حقه دخول

ذاتي لا عرضي وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوعاً ذاتياً لم يكن جنساً له وإذا لم
يكن جنساً له لم يكن مقولة بالقياس إليه فبهذه الجملة تبين أن المقولة إنما تكون أجناساً للأنواع والأعلام
يدخل في هذه المقولات العشرة فبطل اعتدادهم بأنها داخلة فيها وأما ما قيل
في السؤال والجواب عن المصادر فينبغي أن يعلم أولاً أن هؤلاء المتخلصين حيث
ظنوا أن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنوا فاسداً لأن للشيء ماهية وذاتاً واحدة
من حيث ما هو وإن كانت له أعراض ليست من جملة ذاته لكنها ليست داخلة في ماهيته لا
يتم كثيرها وحدة ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة من حيث هي تلك
الذات والماهية تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست تلك المقولة الأولى فلا
يدخل مقولة الجوهر في مقولة الكم أو الكيف لأن تلك الماهية إن تقومت ذاتها
بأنها جوهر امتنع أن تتقوم بما ليس بجوهر لامتناع اجتماع النقيضين فإن
دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض أمكن ذلك لكن لا يدخل في الأخرى دخول
النوع في الجنس لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء لأنه لا جوهر بعد تقومه
وما هو غيره ومقوم الجوهر متقدم عليه وما لا يقوم جوهره الذي لا يكون جنساً له
لأن الجنس ذاتي مقوم لجوهر الشيء ومتقدم على الشيء الذي هو له وما لا يكون جنساً للشيء لا
يكون مقولة له بسبيله وقد تغلط في هذا الباب في شيء واحد وهو أنا لعلنا أن نقول
إن للجسم بما هو جسم حقيقة ذات وماهية مخصوصة وبما هو أبيض حقيقة ذات لا
[illegible] وماهية مخصوصة ليست هي حقيقة ذات الجسم وإلا لكان كل جسم أبيض وإن كان
الجسم جزءاً من حقيقة الأبيض أن يجعل الأبيض جسماً ذا بياض وكان معنى الأبيض
أنه جسم أبيض وكان لا [illegible] وإن كان الأبيض ليس جسماً أبيض بل كان شيئاً هو أبيض
لم يلزم أن يكون ذلك الشيء جسماً بل جاز أن يكون لهذا المعنى الذي هو جزء ولازم مقولة
تعالى على ذاته وأما الأبيض فهو شيء غيره وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة
ذاته وليس مقارنة الشيء لغيره توجب أن تختلط الأشياء والذوات وإن تجد بعضها
ببعض فيجب أن يكون للأبيض بما هو أبيض مقولة غير ذاته له لمقارنته
للجسم بما هو جسم والجواب عن هذا الشك من أوجه أحدها أنه يجب أن
نعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يحمله ذاتاً فإنه يصلح أن يجعل شيئاً
لو وجب

لو وجب حمل مفرد أو لحصوله جنساً مفرداً مغايراً للجنس مقارنته فإن الهيولى والصورة
أمران متغايران متغايران مع أنهما داخلان في مقولة واحدة هي الجوهر وإذا كان
هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك والوجه الثاني أن هذا غير مسلم من وجه
وجهين أحدهما أنه لو كان في هذه الحالة أن الإنسان مع السامع للإنسان [illegible]
منحصراً [illegible] وهي كلية يجب أن يكون نوعاً [illegible] أن يصير الإنسان
جنساً [illegible] الحكم للأبيض الثاني أنه لو كان هذا حقاً أن يكون الجوهر ما هو ذا
مع كل مقولة مقولة أخرى يجد [illegible] عن المقولات الأخرى إذ كان ذلك الجوهر
الماهو [illegible] المقولة لا تقال على شيء من المقولات التسع قول التواطؤ فإن ذلك
الجوهر الماهو مع الكيف ما كان يكون كيفية ولا كيفاً وإن كان مكيفاً وكذا
إذا أخذ الجوهر مع الكم لا يكون كماً ولا كمية وإن كان يكون ذا كم فإن الذات
إذا حصلت في الجملة لا يحدث لها نوعية مخصوصة ولا جنسية مخصوصة لأن ماهيتها
الذاتية تكون واحدة منفردة ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات
العرضية إلى الأشياء المضمومة إليها الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأولية
الجواب هو أنا إذا وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يجوز أن يكون واقعاً في مقولة
فليس يصح ما قالوا من أن الأبيض من حيث هو ذو بياض فهو من مقولة الكيف فإن
الكيف إن عني به ذو الكيف فليس الشامل في هذا المقولة وذلك لأنه يعد لا ذو كيفية
وإن عني به نفس الكيفية فليس الكيف بالشامل وهو الأبيض داخلاً في هذه المقولة
دخول ما يدخل في المقولة بمعنى دخول النوع تحت الجنس إذ لا يحد الكيف الأبيض إذا
بالكيفية الخاص فلا يقول للأبيض كيفية بأنه [illegible] الوجه الثالث من
الأوجه الثلاثة أن الكيف وإن كان له من حيث هو كيف حقيقة وطبيعة فلا
يحتاج إلى أن يقع غير مقولة الجوهر فإن الشيء الذي هو الكيف قابل الرسم
الجوهر إذا كان الواحد إذا كان من جسم وكيف كالسكر إن كان يصح لها اتحاد
حقيقي بأنها من حيث هي واحدة موجودة لا في موضوع ولا يمكن أن الجسم الذي
هو جزء الكل المركب منه ومن الشكل فلتكن مثلاً من مقولة الجوهر وموجوداً
لا في موضوع إن لا يكون المجموع كذلك ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني وهو الشكل

في الجسم المستحيل لذلك فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء بحسب أنه المقولة التي هو طرفها الشيء
ولعله من المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ومن البين أن الخمسة جزء العشرة وهي
من العدد فالعشرة والخمسة جزء الستة وهو والستة عدد ولا كمية للاتصال وإن
أي لا يجب أن تكون الكمية من مقولة كون الجزء منها كان الجزء الثاني من الستة الرابع الخمسة
أعني الواحد ليس بعدد وإن كان جزءاً من الستة التي هي من مقولة العدد وكذلك إن كان
الخمسة لازمة للأشياء فليس يلزم من ذلك أن الصفات الهيولى تكون جنسها وجوهر الجوهر على
ملزومها وهو الأشياء جميعاً مقوم غير لازم فيكون الأشياء وهو شيء ذو شيء مقوماً
له أنه موجود لا محالة إلا في موضوع واعتبر هذه الفصل العنصر جزء هذه
عرضية ما عرض إلى أربع وهو أن هذه الماهية المركبة من جوهر
وعرض يمتنع أن يكون جوهراً لما مر من المشهور وهو أن جزء الجوهر جوهر ذكر هذا
أعني إنما يقال للكل لما كان لقول إن هذا يكون لازماً له ولا يكون مقوماً له
فإنه لا يمتنع أن يكون الشيء ذو الشامل ليس بجوهر بل هو عرض وإن يكون العرض مقوماً
للعرض وهذا نقضاً لما سلف على أن ما كان كذلك هو غير مقوم بل ربما كان لازماً وإذا
كان الذي يجري ذكره ليس مقوماً للشيء بل هو لازم لماهية المركبة فلا يكون
الجوهرية جنساً للشيء ذي الشامل من الجسم وإن قال قائل هذا وقال
الجوهر لمعنى هو أنه ليس يجب أن يكون للكرسي جنس ومقولة فإن البسائط
وليس إن المركب لا جنس لها ولا يدخل في مقولة من المقولات العشر بل إنما يكون له
وجود منحط نوعي وليس له نعم ربما شيء آخر يكون جنساً له لكونه من
أكثر الفصل ومندرج تحت مقولة فإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذا شامل ليس
يؤدي إلى الاتحاد فانظر هل كون الشيء ذا شامل يجعل الشيء محصلاً موجوداً بالفعل كما يجعل
فصل اللون اللون شيئاً محصلاً موجوداً بالفعل وكما يجعل فصل الحيوان الحيوان
كذلك فيجد الشيء إنما يحصل شيئاً بأن يصير جسماً أو كيفية أو شيئاً آخر من الماهيات
المعينة المحصلة جسماً أو كيفية أو يعرض له أنه ذو شامل ولا يكون كونه ذا شامل محصلاً لوجوده
ولا معنياً لماهيته إلا أنه قد يعرض بكونه جسماً أو كيفية أو غيرهما ولولا اتصاف الكمية
به لما حصل الكل لما أن نقول إن العشرة أيضاً إنما تحصل عشرة باتصاف

هذا الجسم ولنعد ذلك إلى أنا إذا جمعنا إذا للشيء جزأين أحدهما مشترك والآخر محصلاً
ومع ذلك فإن هذا الاتصال يجعل العشرة نوعاً ويكون الكمية قد تقوم العشرية فيقول
في جواب أن للماهية اجتماع ما يجري مجرى الجنس وما يجري مجرى الفصل وما كان من
جميع المقولات حتى يحد طبيعة نوعية يكون جنسها وفصلها وهي الوحدة المحصلة وأما
ليست الكمية جنساً للعشرة ولا الآخر فصلاً لها ولا حصول العشرة هو بأن يجمع هذا
الجمع والثلاثة بل يلزمه هذا الجمع ولا العشرة جميعاً بل العشرة عشرة واحدة ليس من
آحادها فالعشرة عشرة واحدة لا بالإضافة إليها المعادلة نواعي الخمسة والخمسة ولا
الستة والأربعة وغيرهما بل هي عشرة من جهة أخرى هي اجتماع آحاد العشرة التي
واحد وواحد وستعلم هذا إذا تحققه من صناعة أخرى وإنما الإمام في النحو الجمع الذي
من الشيء ذي الشامل وظنا أنه لا يوجب أو ... فلأن هذا الجمع هو جزء
الشيء غير ... منقسم السبب إلى البسائط وكذلك نقول إن الكمية
لا توجب الوحدة بل هي كالأعضاء أخر يعرفه أرباب صناعة أخرى وهذه
الصناعة وذلك الاعتبار هو الموجب للوحدة وذلك يظهر في علم الآلهي وهو أن
يكون الاجتماع من جنس الفصل لا غير بل نقول إن اجتماع الجنس كالحيوان
والفصل كالناطق على إطلاقه غير موجب للوحدة ولا موجب أن الحيوان عام والناطق
خاص ... أو جعلهما الحادث ... أو جهة شرط زائد على ذلك الاجتماع وهو كون
أحد المجتمعين متهيئاً للآخر كجنس المتهيئ للفصل ويكون الخاص محصلاً له في الأعيان
ومن هذا الإبهام كيف يكون المركب هو العام الذي هو ذلك الخاص وما تقال في
هذا الموضع أن كل واحد من مقولات الأعراض قد تقال مفرداته للكثير فإنها اسم
وعن الصفات إلى موضوعها وقد تقال مولفاً وبالتبعية على جنس أحدهما الهيئة
مع الجوهر الذي هو الموضوع كالمجموع جوهر ولون أو جوهر ومقدار والآخر
مطلقاً غير متعين للموضوع بل يجعل الموضوع شيئاً ما غير متعين أنه جوهر أو جسم
أو غيرهما وهذا هو المفهوم من الأسماء المشتقة كقولنا أبيض فإن المفهوم منه أنه
شيء ذو بياض ولا يعلم أهو جوهر أو عرض أو مجرد لفظ الأبيض إلا أن يرجع بصفة
للمطلوب وإنما يلزم أن يكون جسماً أو جوهراً أو غيرهما بالعرض من خارج المفهوم وذلك

لا يدل على المعنى بلفظ النسبة الى المقدار من حيث محمول بغير الموضوع كقولنا ذو ذراعين فانه لا
دلالة له على كونه كما او اضافة او غيرهما من الاشياء المقدرة بالذراع فالكيف بالحقيقة
هو الاول وهو الذي يكون بالصفة مع الفصل الذي هو الكاصل موحدا ونسبة زيادة
القول في ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى   المطلب الثاني في
تعريف حال عدد المقولات وانها لا تزيد على العشر وذكر ما حصل من البحث الذي
يحث فيه من عدد المقولات المطلقة بصحة العدد الذي هو المقولات وانه ان لم يكن
حصرها عند اهل المنطق بسبطها الى العدد المذكور فالشيخ وهذا سعي يحاوله
جمهور المنطقيين وما اراه انه حق اولا فان الشيخ يعني ذلك بحال
الكاملة من النظر كما نذكره فيه ابحاث   **البحث الاول**
في النحو الاول من النظر   غرض الشيخ في هذا البحث بيان اشتراط
مقولية الجنس في كل واحد من هذه المقولات فانه لو حمل الاجناس بوجه على انسان
انه جنس مطلقا فيكون هذا الشرط يوقف على امور احدها ان يكون حملها
على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم بل يجب ان يكون معناها مشتركا في انواعها
فان المشترك في الاسم لا يعد جنسا والالفاظ المقولات بعضها على بعض
على قدر وضع لفظ واحد لجوهر وعرض ولم يحمل الحمل بالتواطؤ فيها ما سمع في
الواضع واللغات فان كثيرا كما تواضعوا [illegible] هذا طرف الثاني ان
يكون يساوي نسبة ذلك المعنى المشترك الى كل واحد مما يندرج تحته مما هو نوع له
تحت فكون مقوليته على ما تحته على الانواع بالتواطؤ لا بالتشكيك ولا يكون
لبعض الافراد اشد ولا اقدم ولا اولى من بعض لما عرفت ان الذاتي لا يقال بالتشكيك
على ما هو ذاتي له الثالث ان يكون ذلك المعنى المشترك على ما تحته من
انواعه قول الذاتي المقوم على ما هو ذاتي له لا قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالحمل
من غير احتياج للكل لا يكون من المقومات بل يكون من اللوازم كقول العرض على المقولات
التسع او قول الامور الاضافية التي لا تقوم بها ماهية فاذا كان شيء [illegible] ان حمل
المقولة على ما تحتها انواعها حملا كحمل الجسم والمادة والصورة والمجرد التي هي انواع الجوهر
على معنى واحد لا [illegible] اشتراك في اللفظ خاصة وان ذلك المعنى مقوم لماهية
تلك

تلك الانواع وليس على سبيل اضافة هو انه شيء اعني انه من اللوازم او من الامور
الاضافية او انه مشترك فان كل واحد منها جنس ما يكيفه لما تحته من نوع ولم
يكن واحد منها الا ما تحته من نوع الا انه عارض من خارج وصفه كنسبة الجوهر الى
الشيء الذي هو عرض لها وكنسبة الوجود الى المقولات العشر الذي هو عرضي
لها او كنسبة الشيء الواحد منها كالاين ومتى والكم والفعل والانفعال التي
هي عارضة لها لا مقومة فانه ان كان مقول الكيف مثلا ليس يقع على الاشياء
المحمول انواعا لها وهي الكيفيات الاربع على سبيل التواطؤ وقع المعنى الكلي فانه ليس
يقع على سبيل اللوازم وان كان ليس [illegible] الاجناس الكيفية الا ان كان حمله عليها
هو الكيفيات المحسوسة او النفسانية مثلا على ما هو اخص مما هو تحتها وهو
الكيفيات الانفعالات او الانفعاليات او الحالات والملكات مثلا حمل مقوم صار كل
واحد مما تحتها بالكيفية هو الكيف الاعلى فان مثلا المحسوس الواحد منها هو الذي يسمى
كيفيات انفعالية وانفعالات والمحسوس الاخر مثلا الملكات والحالات ويكون [illegible] ان
وقع الاربعة اجناسا عوالي لا مندرجة تحت جنس [illegible] فان الكيف مقول على هذه
الاجناس العوالي قول اللوازم والعوارض او قول الجنس المقوم فان عدد الاجناس
التي هي بالكيفية اجناس عالية فوق العدد المذكور لا انقسام واحد منها وهو الكيف
الى الاربع مقولات لشمول الكيف الجنس لا العارض وكذا يلزم في الثواني من العشر وهذا
الوجه من وجوه النظر هو الذي لم يستعمله احد ممن سلف   **البحث الثاني**
في النظر الثاني من الانحاء الثلاثة   غرض الشيخ في هذا البحث بيان النحو الثاني من
النظر في الانحاء الثلاثة التي جعلها شرائط في صحة عدد المقولات وهو ان نبين
انه لا يشذ خارجا عن هذه المقولات العشر وطريق ذلك اما ان نقسم الوجود الى ان
ينتهي الى القسمة المحصلة الى هذه العشر وان [illegible] في امر التقويم بالذات فان ذلك مما
يعسر اثباته وهذا الوجه اتصل بالشيخ عجز في حصره وسنورده فيما بعد
بعد واما ان [illegible] وجه اخر غير القسمة بما [illegible] ان يكون هنا جنس غير هذه
الاجناس العشر على ان كان الحد [illegible] فالشيخ [illegible] انهم عملوا
[illegible] ذلك [illegible] الشيخ [illegible] من تلك القسمة المشهورة فيها [illegible]

فانه يظهر من هذا ان هذا العرض السادس عسير تبين اضافته المقنعة ومواتاتها
لهذه الصفة فاما ما القسمة المشهورة فمنها ما قال به بعضهم ان الجوهر واحد
والمقولات بعده تسعة وذلك انه قسم التسعة التي هي الاعراض القسمة التي بها
المقولات عشرة فقال ان العرض اما ان يكون مستقرا في موضوعه غير وارد
عليه من خارج عنه ولا محتاج في وجوده الى الخارج وهو مقولات
الكمية والكيفية والوضع فان الكمية عرض مستقر في موضوعها غير وارد عليه
من خارج عنه ولا محتاج في وجوده الى الخارج وكذا الكيفية والوضع
واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا يكون له فيه ثبات الا من جهة
نسبة بل نسبة وهو امر خارج ينسب اليه وهو مقولات الاين ومتى
والملك فان الاين مثلا عرض ورد على موضوعه من خارج وهو المكان الذي هو فيه
والنسبة الموجبة لهذا المتى والملك واما ان يكون هناك امر اثنان بينهما نسبة
من خارج وليس حصوله من خارج فقط وهو مقولات المضاف والفعل
والانفعال فان كل واحد من هذه الثلاثة لا يكفي في حصوله اعتبار موضوعه لا
غير بل لا بد له من اعتبار امر اخر هو المضاف اليه والمستعمل ان هذا القائل
احكم امر هذه الثلاثة ونوه بذكرها وعظم شانها جاريا على العادة التي جرت
من استعمال الخطابة بعض شيوخ الفلسفة حيث يقولون في تعريف الثلاثة
ان الثلاثة عدد تام ذو وسط وطرفين ولذا الافعال كلها وجميع الاشياء الثلاثية
مثله والكرة بين ذو دورة وسعة ومركز منها والاقطار بين طول وعرض وعمق
وما اشبه ذلك مما قالوه في هذا الباب ليس شيء بعينه ولا يعول عليه واذا علمت
ان هذا مبني على مسائل بين عجيب ولكنه يمكن ان يدعم ويقوى هذا الماخذ
ويؤيد قليلا بان يقال ان كل عرض فلا يخلو اما ان يحتاج لتصوره الى تصور
شيء خارج عن موضوعه او لا يحتاج والذي لا يحتاج الى ذلك على اقسام ثلاثة لانه اما
ان يكون وان لم يحتج الى تصور شيء خارج عن موضوعه فقد يحتاج الى وجود
شيء اساسي فيلبس خارجه عنه بل هي اجزاؤه واما ان لا يحتاج الى ذلك ايضا
ايضا فان كان محوطا بهذا الاحتياج جعل الوضع منها لوجه ما يشبه يكون له
اجزا

اجزا تكون لبعضها عند بعض حال تقاس بها الى الشيء كيف يكون لبعض الاجزاء
الموجبة للشيء من الجهة او المحاذاة او الاجراء الى العرض للأمر الشيء وهذا
هو مقولة الوضع لانه مقولة الوضع عند بعض اجزاء الجسم بعضها الى بعض مثلا
واحد منها امر هو من الكل اي الذي هو طرف الكل او وسطه مثلا واعلم ان ما ذكرناه ليس يجب
هنا نظرا فانه يمكن ان يعترض عليه الاشتراك فان الذي هو الوضع وان اطلق على هذا الذي
المقول ليس هذا المعروف عندهم ان لفظ الوضع يطلق على معان منها الاشتراك
اللفظي احدها مقولة الاشارة الحسية وثانيها نوع من الكم ليس له اجزاء
بعض اجزائه الى بعض بما لها العقل وهي فيه نوع من الكم ليس الا بان يعرض اجزاؤه
ونسب اشياء الى امور خارجة عنها فلا بد فيها من شيء يرد منها والثالث هو
المعنى الثالث هو المقولة وليس هو هنا له ولا مشهور الى الجمهور فالثالث فان هذه
هي الاختلافات التي يحصل بها الذاتي من حيث هي اجزاء نفسه والذي يكون باعراض اخرى
كالوان وروائح فانها لا تكون الا بعد ذلك فان الالوان والروائح انما تعرض للجسم
الذي لاجزائه النسبة المذكورة ويكون النسبة القائمة بينها كاصلة بما هي اجزاء
فيها الشيء بل يكون ذلك الاختلاف العارض بالوان وروائح انما هو اختلاف بعرض
بعضها لكل واحد مخالفا للاخرى عارض لها الذي يقوم ولا يصير للكل بها ما هيئة
واحدة بعينها كاختلاف الوضع الذي هو هيئة حاصلة للكل يصير بها الكل ذا
ماهية واحدة وليس عرضا الا ان ذلك يكون للكل بسبب الاجزاء بعضها الى
بعض فيكون ذلك حاصلا للكل بسببه ان يكون هذا هو الوضع للكل اي يكون
هيئة للكل من حيث هو كل ويكون اضافة للاجزاء بالمحاذاة والجوار بعضها عن
بعض مثلا واما اذا لم يتصور ذلك محوطا الى شيء يقع فيه فاما ان امرا
لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته ان يكون عنه واحد وهو ضد اما مثلا
كالذراع والاذرع او مثلا كالواحد والاثنين وهذا هو الكمية فان الجسم
ليس معدودا لذاته وانما يعرض هذا العرض وهو الكم واما ان لا يكون كذلك
اي لا يقتضي كون الجسم الموضوع له معدودا او واحدا بعد ان يكون فيه حاصلة
الجسم الطبيعي صورها الذي يجعل الجسم ذا شيء بقوة او يفعل الشيء حتى يجي

بقوة، وهذا يسمى كيفية. وأما الوضع فهو نسبة ما لأجزاء الكم بالقوة إن لم
يعتبر التجزئة أو بالفعل إن اعتبرت، ويكون النسبة لبعض أجزاء الجسم إلى البعض، وأما الكم
فهو بوجه نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة. ويشترك الوضع والكم في أنهما يشتركان
إلى نسبة، وليس يوجد من الوجوه على الكم في المقدار حتى يصح تصورها فقط إلا يوجد
نسبة يوجد من الوجوه تصورها، ولا يوجد كذلك الوضع نسبة إلى خارج فهي نسبة
يشترك أن هذا القسم على وجوه ثلاثة. وأما الذي يوجد نسبة إلى خارج فإما أن
يوجب جعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه، ويكون هناك انعكاس
متشابه في معنى النسبة، وهذا هو الإضافة كالمساواة والمقابلة والأخوة وغيرها
فإما أن يكون النسبة التي إلى خارج لا توجب جعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب
إليه ولا العكس متشابه هناك فحينئذ إما أن تكون تلك النسبة إلى الجواهر
أو إلى الأعراض. وأما الجواهر فإنها لا تنفعل لأشياء بكمالها أو أنها
نسبة لأشياء لأمور وأحوال فيها تخصها فإن انفصال العنصر ...
عن ... النسبة إلى الجواهر أعراض وأحوال
لا لذات الجواهر، لأن حقيقة الجوهر ذات مستقلة المعقولية، وإنما تصير بحال
النسبة غيره بأن يحصل له وصف يفتقر إلى الفعل غيره كالخاتم والشمع
فإن الخاتم والشمع جوهران عرض لهما عارض كالخاتمية والنسبة، وكل
واحد منهما يفتقر التصور عن موضوعها فإذن الغيرية النسبة تكون نسبة
إلى الأعراض، ثم تلك الأعراض لا تخلو إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض
النسبة. فأما النسبة إلى أعراض هي نسبة فهي من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية
كنسبة الواحد إلى الاثنين بالنصفية ونسبة النصف إلى النصفية وهكذا إلى ما لا نهاية
ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي آخر الأمر فيها إلى التي للأشياء الذي إليه
النسبة ويصير عدد أول حقيقي غير منسوب وإلا لذهب الأمر إلى غير النهاية
فيقول نصف نصف الاثنين فيقول النسبة إلى الاثنين فيكون النسبة الحقيقية للأخيرة
إنما هي إلى الأعراض التي لا نسبة فيها فتكون إما إلى الكم وإما إلى الكيفية وإما إلى
وضع لأن ما عداها إما جوهر لا يقتضي النسبة وإما إحدى النسبية والجمع
فقد

فقد خرج عن النسبة إليه فلم يبق إلا النسبة لا نسبة إلى الكمات هي النوع بل
كل ما نسب إليها أن نسب إلى الكمية كحمل جوهر ذا كم مقدار الجوهر آخر فيوصف
جوهر بكم مقدار الجوهر أخرى كجسم الأرض مثلا المقدر بالذراع المعلوم
وإما بسبب الجوهر الجوهر إما بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ولا يكون كل من أحوال
الجسم مقدار فإن مقدار الجسم غير مقدار الكم ولا يلزم من ذلك إلا ما ذكر
أن يكون مثله مقدار غير قار ويكون كالحركة فإنه وكل حالة غير قارة فإنها
تسمى حركة فيكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يتصور لوجود في جسم آخر كأن
وهو أن يكون حاوية ويشتمل عليه أو يحوي فيه ويكون مشمولا به وهذا هو الحاوي
أو بمقدار الحال غير قار وصف وهذا هو الزمان فإذن النسبة إلى الكم لا تخلو
إما أن يكون نسبة إلى الحاوي لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الأين وهو إما
نسبة إلى مكان أول وهو المساوي للمتمكن أو إلى مكان ثان وهو الذي لا يساوي
مثل كون زيد في الدار أو السوق، ويكون نسبة إلى ما يلازم عند النقل وهذه النسبة
قد ذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ومن النسبة للمتمكن أن أنواع المقولات
التي يقع من نسبة الجوهر إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة، وأما النسبة
إلى الكيفية فينبغي أن يعلم أنه ليس كل كيفية يحمل الجوهر منسوبا إلى الجوهر
فإن السواد والبياض والحرارة وغيرها لا يحمل الجوهر منسوبا إلى
جوهر بل الكيفية التي يكون في هذا من ذلك أو في ذلك من هذا وهو مقولتا أن
يفعل وينفعل، وإذا نسبت الكيفية إلى الجوهر في الأجزاء الحال الذي يكون فيه
الكيفية حادث فهو مقولة أن ينفعل، والحال الذي يكون منه الكيفية فهو
مقولة أن يفعل. ثم قال الشيخ وهذا ضرب من التقريب يطلع الأمر محققا ومحاذيه
لا مبني القانون إلا أنه أقرب ما حضر في هذا الوقت ويمكن أن يرام فيه وجوه
أخرى ويطلب ولو أردت ذلك فإنه إذا نحي حقيقة لوجدت أن أقسم قسمة عشرية
لا يكون إلا ... الكل ... إلا أنه لم يسلط الكون فيها بعد أن
هذا العدد ... تعرف به هذه العشرة، وهذا الكلام على طوله غير مفيد
للتقسيم ولا مفض للحصر الذي هو المطلوب، ومما عرف الشيخ به ه

البحث الثالث في بيان اللفظ المفرد والمركب

لنشرع في هذا البحث لنبين ان هذه المقولات العشر مفردة الالفاظ غير
مركبة وان نشير الى معرفة المركب واقسامه فنقول فهذه الالفاظ العشر ومعانيها
هي التي تكون اجزاء التاليف اما الالفاظ فظاهر بساطتها اذ لفظ الجوهر
وباقي المقولات ليس مركبا لا من لفظين ولا من جزئين ولا غيرهما بل كل واحد من
هذه الالفاظ لا جزء له يدل على معنى واما المعاني فلانها اجناس عالية فلا تكون
مركبة والا لم تكن عالية هذا خلف واعلم انه ليس كل لفظ مؤلف بحسب السموع
وبحسب القول باللسان يكون مؤلفا بحسب اصطلاح اهل المنطق فان الاعلام
التي سماها مركبة في اللفظ مفردة عند المنطقيين لانها مؤلفة بحسب السماع
كعبد الله وعبد الرحمن وتأبط شرا وامثالها فانها مؤلفة بحسب اللغة من مضاف
ومضاف اليه او من فعل ومفعول لكنها لا تعد مؤلفة بحسب صناعة المنطق
المؤلف بحسب نظر المنطقي هو الذي يراد بجزئه الدلالة على جزء المعنى وهذه ليست
كذلك على ما تقدم فانه لا يراد باجزائها حين جعلت القابا واسماء شخصية على
معنى اصلا وان كان قد يتفق ان يدل باجزائها على معنى في موضع اخر
فانه قد يقال عبد الله ويراد به لفظ غير صفة العبودية وربما كان اللفظ
بحسب اللغة غير مؤلف وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف كقول القائل اعيش
وتعيش ونعيش فان همزة اعيش وتاء تعيش ونون نعيش يدل دلالة لفظ
مفرد دال على معنى مفرد وهو انا وانت ونحن بخلاف الياء في يعيش فانه ليس
عند المؤلفات لان الياء فيه يدل على نسبة الى موضوع غائب ما فقط من غير
تعيين وليس فيه الا مجرد الدلالة التي للكلمة اعني الدلالة على موضوع غير
معين وهو انه شيء ما وحمله العيش فهو بمنزلة غائب يدل على ما دل عليه وهو
انه شيء ما حمل له العيش واما قولك اعيش بالهمزة وتعيش بالتاء ونعيش
بالنون فهي تعين الموضوع للعيش وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة وبيان
نسبة اتصاف له لكن هذه العشرة هي التي منها يوجد اجزاء الالفاظ المؤلفة
التي تسمى اقوالا وبعض ما يؤلف من معاني هذه تسمى قضية وخبرا وذلك البعض هو
الذي

الذي يصلح ان يقال فيه صدق او كذب كقولنا الانسان حيوان وبعض ما يؤلف
منها لا يعد قضية ولا خبرا وهو الذي لا يصلح فيه ان يقال لقائله صدقت او كذبت
وهو اما مركب تقييدي او غير تقييدي فالتقييدي هو المركب من لفظ عام ومن
لفظ اخر يقيده ويخصصه كقولنا زيد الانسان فان زيدا اسم شائع من
عدة اشخاص فاذا قيل الانسان تخصص وكذا اذا ركب الحدود والرسوم كما يقال
في حد الانسان انه الحيوان الناطق وفي رسمه انه الماشي الكاتب وذلك
يكون الالفاظ التي يؤلف فيها بعضها الى بعض على سبيل ان ما كان بعد يقيد او يخصص
الكلي المتقدم على انه هو وهو الذي يصلح فيه استعمال الذي كقولنا الحيوان
الناطق الماشي فان ذلك بمنزلة قولنا الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الماشي
وايضا تقوم مقام هذا المركب لفظ مفرد وهو الانسان بخلاف غيره من المركبات
واما غير التقييدي من المركبات فان اقتضى طلب الفعل او تركه اقتضاء اوليا
اي وضعيا فهو مع الاستعلاء امر او نهي كقولنا قم ولا تقم ومع الخضوع دعاء
وسؤال ومع التساوي التماس واما ان لا يدل على طلب الفعل وهو التمني والترجي
والتعجب والقسم والنداء او ما يجري مجراه في التنبيه فاما هذه الالفاظ
المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب فان الصدق والكذب من الاعراض
الذاتية للخبر لا غير ولذا فاتصافها واتصاف النفس بكون صدقا ولا
كذبا الصدق والكذب الذي في المعاني بل اذا الفت هذه الالفاظ على وجه التاليف
مخصوص هو الخبر دلت على معنى صادق او معنى كاذب ومعاني هذه الالفاظ
اذا الفت في الذهن تاليفا مطابقا للوجود كانت صادقة او كاذبة ان كانت مطابقة
وان لم تكن صادقة ولا كاذبة فهي اجزاء الصادقة والكاذبة للقضايا المركبة

الفصل الثالث في مقولة الجوهر وفيه مطالب المطلب
الاول في الجواهر الاول والثانية والثالثة وبالجملة في مراتب الجواهر
الكلية والجزئية من الجوهر وفيه مباحث الاول في نقل دليل
من جعل الجوهر واقعا بالتشكيك على الاقسام وغيرها
عن الشيخ في الشفاء انه نقل مذهب من جعل الجوهر مقولا على الاقسام

بالتواطؤ على الأجسام وغيرها بالتشكيك وإن ذكر دليلهم على ذلك
ثم شرع في إبطاله فقال فليعلم الآن في مقولة الجوهر وقدمه لأنه
الذات وهي أشرف من العرض فزعم قوم أن لفظ الجوهر إن أريد إطلاقها
على الأجسام وحدها لمكان يقال على التواطؤ والقول الجنسي لعدم تفاوت
الأجسام فيه وأما إن أريد إطلاقها على معنى أعم من الجسم فإنما يقع
بالاتفاق في الاسم دون المعنى أو بالتشكيك كما يقع لفظ الوجود على الوجودات
بالتشكيك لتفاوتها فيه بالتقدم والتأخر والأولوية وعدمها والأشدية وعدمها
والدليل على أن الجوهر مقول على الأجسام وغيرها بالتشكيك أن الواحد
من الهيولى والصورة والجسم المركب منهما يطلق عليه اسم الجوهر مع أن الهيولى
والصورة كل واحدة أقدم في معنى الجوهرية من الجسم المركب منهما لأن من خواص
الجوهر تقدمه على الكل في الوجود والعدم وذلك الجوهر
المفارق للمادة الذي هو سبب وجود الهيولى والصورة وسبب تقوم
أحدهما بالأخرى فإنه أقدم منها ومن المركب منهما لتقدم العلة على
المعلول وأيضا الهيولى والصورة مبادئ للأجسام والسبب المفارق
مبدأ لها وللجسم والمبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة لاستحالة
تفاوت أنواع المقولة فيها ثم نقل الشيخ عنهم أنهم اعترفوا بأن كونها موجودة
لا في موضوع الذي هو خاصة الجوهر أمر مشترك فيه جميعها اشتراكا
معنويا لا لفظيا لكنها متفاوتة فإن الوجود لا في موضوع لبعضها كالمادة
والصورة والمجرد قبل بعض والدليل على أن الوجود يقال على الوجودات
بالتشكيك فالوجود يقال على الهيولى والصورة والمجرد والأجسام بالتقدم
والتأخر وإذا كان كذلك كان الوجود لا في موضوع كذلك لأن الجوهر لا في موضوع
الذي هو معنى سلبي لا فضل الوجود في هذه الأشياء على مرتبة واحدة
فهذه جملة ما ذكروه هاهنا ثم البحث الثالث في الجواب عن ذلك
عرض الشيخ في هذا البحث أن يجيب عن شبههم وأن يبين أن ما ذكروه لا يقتضي
خروج الجوهر عن الجنسية فقال نقول أولا إن فرضنا أنها لا يلزم أن
لا

لا يكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم أيضا أما التقدم
والتأخر فيطالب المشاركة المبادئ لذوات المبادئ في الجنس [illegible]
فيه فإنه قد سلمنا به حسبان التقدم والتأخر عارض التي لا توجب
كون التي العروض له ضدا ويشاركه ذوات المبادئ للمبادئ
في الجنس ومع ذلك فإن للأجسام أيضا التي لا تشك في اشتراك جميعها
تحت الجسم لا تساوي في المرتبة بل بعض الأجسام أقدم من بعض فإن بسائط
الأجسام أقدم من مركباتها والأجرام الفلكية أقدم من العنصرية والكواكب
الفلكيات أقدم من محويها بالذات فلو كان مطلق التشكيك يقتضي عدم الجنسية
لكان الجسم غير جنس وهو خلاف مذهبهم والأصل في ذلك أنما تقدم من أن التقدم
في معنى غير معنى الجوهرية والجسمية وإنما هو بحسب الوجود والجواهر
رسم الجوهر وإنه لا محالة واقع على بعضها قبل بعض فهو مشكك وحينئذ يكون
لعرضه بخلاف ما سبق فنقول إن قولنا الجوهر هو الموجود لا في موضوع
ليس يعني بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود بالفعل لا في محل
عن قريب ولو كان كذلك لاستحال أن يجعل كليات الجواهر جواهر وذلك لأنها
لا وجود لها في الأعيان الشخصية حتى يكون لا في موضوع أو فيه وإنما وجودها في النفس
لوجود في موضوع ولو عني بالموجود الموجود في الأعيان لكان الأمر بالعكس
على ما يدعون إليه والتفاوت في مقولة الجوهر وأن بعضها قبل بعض فيه لكن
ليس لذلك بل يعنون بالموجود لا في موضوع الماهية التي حقها إذا وجدت في الأعيان
أن يكون وجودها لا في موضوع فنفس الوجود هنا عارض الماهية ساقط في
مقومها لعدم التفاوت في التقدم والتأخر وهو الوجود فإن لم نجد الماهية فإنه
لم يثبت ما قال صاحب الكتاب هاهنا مرتبتها عند التحقيق أن يتشكك فلا يكون الفاضل
هو الموجود حكما من حيث كونه صادقا بالفعل إذ الموجود لا في موضوع
ماهية حقها الوجود لا في موضوع لا الموجود من حيث هو موجود ولذا استحق أن
يطلق لذلك اللفظ على الأمرين وهو أحد الوجود لا في موضوع من حيث هو
موجود [illegible] يلزمها ذلك وإن أحدهما وهو الثاني هو

معنى الجوهر والآخر ليس هو الكامل تخصّا ما كرّ به إذا عاب عنك أو نوع من
الجواهر الأرضية لامع أمكان رفعه عن العالم لو كان لم يكن إنه عندك من العالم
ممكنا أو نوع من الأنواع التي يشكّ في وجودها كجبل من ياقوت فإنك تعلم أنه ماهية
إذا كانت موجودة في الأعيان كانت لا في موضوع وتعلم أن هذا المعنى هو المفهوم
الأول لحقيقته فتعلم أنه جوهر ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل
لا في موضوع بل ربما كان عندك أنه معدوم بعد ما علمت أن أخذ الوجود بالفعل
شرطا في الجوهرية لكان الشك في وجوده وما يلزم من حاله في جوهريته
وليس كذلك فقد بان أن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوّما لماهيته
وليس ذاتيا من الجواهر بل هو أمر يلحق الجوهر والذي هو لازم لها هو الاستغناء
فعلم أن ليس الوجود بالفعل لا في موضوع حدّا للجنس الأول وهو الماهية
التي إذا وجدت كانت لا في موضوع ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود فإن
معناها عن الموضوع لم يكن جنسا لاشتراك الجواهر في ماهيته ولا في معنى
أنها أشياء ومعان إنما يلحقها الوجود ولذا حق هذه الصفة أي الجوهر أمر خارج عن
الماهية بل لا يوجد أمر مقوّم له لذلك الشيء أعني الذي ماهيته هي نفس الوجود
ولو عارض الجواهر بالشركة فإن ما هو ذاتي له لذلك المجرد وهو الوجود فيظهر
عرضي لهذه نوعان الجوهرة الوجود الحاصل لها كان وما هو ذاتي لهذه
النوعان من مفهوم معنى الجوهرية غير معقول لذلك المجرد فإنه ليس لذلك
المجرد الذي وجوده نفس حقيقته ماهية مغايرة للوجود يلحقه الوجود ويكون
شرطا في الجوهر أن يكون هناك ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع فقد عرفت
حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لا في موضوع وعرفت أن كون الجوهر بهذه
الصفة أمر لا يلزم منه ولا يأخذ وإن كان حصول الوجود الذي بهذا الاعتبار وهو
كونه لا في موضوع مفتقر إليه واقعا بعدم وما جرى أن المعنى الذي يقال به للإنسان
ما طولا يلزم منه ولا يأخذ ولا اشتداد ولا ضعف وأما المشي بالفعل الذي يلحق ذلك
المعنى الذي هو الماهية التي يلزمها المشي والذي يفضل فيه أولا يعلم عليه عرض من
للأمور والعوارض اللاحقة بعينه اختلاف شهيهم وتأخر وقلة كثرة وشدة وضعف

وأولويته وعدمها وأما الدليل على أن حقيقة الجوهر التي أوضحناها لا يلزم
منها ولا يأخذ ذلك لا يمكنك أن تقول إن كون الصورة في نفسها ماهية إذا وجدت
في الأعيان لم تكن في موضوع ولم توجد فيه هو مثل كون المركب كذلك أو أن هذه
الحقيقة في المركب أتمّ لأن كون هذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة فالقول
إن وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع مثل وجود المركب إذ وجودها
قبل وجوده متعلق بوجودها لأنه معلول له وكذلك الوجود أما هو الوجود لا في
موضوع فإن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر
ثم بعد هذا أقول خاصة يجب أن تترك للذات اللواحق وهذا الكتاب لم يوجد فيه
إلا أخر ليس بمقطعه ٣ ... الثالث في تقسيم الجوهر وتتمة
الكلام في عدم اشتراط الوجود بالفعل في الجوهرية ٣ غرض الشيخ في هذا الفصل أن
يذكر تقسيم الجوهر بسبيل أقسامه الخمسة ونبين أن كل واحد منها لا يشترط
في جوهريته الوجود بالفعل فنقول قسم الجوهر البسيط غير مركب من
جواهر أخر والمركب بمعنى الأشياء التي تركب منها الجوهر أعني المادة والصورة
لا أن أشياء أخرى كلها الجواهر بأن أصل العنصر المجدود هو واحد
ويشكل المادة الجوهر الذي غرب أيضا أنه أجزاء بذلك عن ما هناك مركب نوعا
ما والمركب الأعيان أن من جوهر وعرضه لا سيما والأفطر وأشياء هنا
ثم البسيط إما أن يكون غير داخل في تقويم الجوهر المركب ولا يصح أن يكون
جزءا من غيره بل يكون مباينا عن لواحق المركب مفارقا عن المادة وعلائقها وهو
الجوهر الروحاني إما العقل إن لم يتعلق بالبدن تعلق التدبير أو النفس إن
تعلق بها كذلك وإما أن يكون داخلا في تقويمها فلا بد أن يكون جزءا من الجسم
وهو على قسمين لأنه إما أن يكون داخلا في المركب دخول الخشب في الكرسي أعني دخول
ما به الشيء المركب وصورته ويكون مادة ومحلا للصورة ولا يلزم من وجوده بالفعل
وجود المركب بالفعل ويسمى مادة وهيولى وإما أن يكون دخوله في المركب دخول
شكل الكرسي في الكرسي أعني وجود مقبول في قابل ويكون صورة له لا القابل ويلزم
من وجوده بالفعل وجود الكرسي بالفعل ويسمى صورة فالمادة هي ما لا يكون باعتبار

وجوده وجد للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة فانما يصير المركب جوهرا
بالفعل بحصولها واما ان لا يكون مفارقا ولا يكون جزءا من المركب فيكون هو نفس
المركب من المادة والصورة اعني الجسم فهذه الخمسة هي اقسام الجوهر وجميع اقسام
الجوهر اما ان توجد كليا واما ان توجد جزئيا واذا كان الجوهر قد قسمناه كذا فانما
هو جوهر بماهيته التي يلزمها وجود اما في الاعيان او في الاوهام ليس انما هو
جوهر من حيث هي موجودة في الاعيان ولان المفهوم من لفظ الجوهر مشككا لا
متواطئا فانا لو ليس بذلك بل انما نعني بالجوهر الشيء الذي هو ذو ماهية لكانت
في الاعيان ان يكون لا في موضوع وحينئذ يكون هذه الماهية للانسان مثلا جعلها
جوهرا لا باعتبار الفاعل فانه انما هو موجود بالفاعل لكن انسانيته التي ليست بالفاعل
فالانسان انما هو جوهر لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان بحيث لم يوجد اي وجود
مستقل او غير مستقل ووجود محتاج او غير محتاج ◦ البحث الرابع
انه ثلاث الجواهر وسميتها جواهر ◦ غرض تسمية هذا البحث ان نبين
ان مقولة الجوهر تصدق على الكليات من الجواهر والجزئيات منها وكل واحد منها
يدخل تحتها دخول النوع تحت الجنس فانا توهمه بعضهم من ان كليات الجواهر
اعراض لانها لا توجد الا في الخارج وقال اذا كان الانسان انما هو جوهر لانه انسان
لا باعتبار وجوده عينا او ذهنا بل لحقيقته الانسانية فما لحقه من اللواحق
الزائدة على انسانيته مثل العموم والتشخص وايضا مثل الحصول في الاعيان
او الصورة الذهنية فهي امور تلحق جوهرا هو الانسانية ولواحق الجوهر لوازم
واعراض يستقل معها جوهرها ولا يبطل ذاته لان الجوهرية من الولواحق تقدم
الماهية بعدها فتكون اللواحق قد لحقت غير الجوهر اذ الجوهر قد بطلت ذاته
باعتبار لحوق هذه اللواحق فلم يكن لحقته العوارض انما لحقت ذاتا جوهرية
باقية مع لحوقها فاذن الاشخاص في الاعيان جواهر لان الاشخاص التي حقيقة
الانسانية انما هي عبارة عن حقيقة الانسانية قد لحقتها لواحق وعوارض لم تخرج
بها عن حقيقتها فيكون الاشخاص جواهر موجودة في الاعيان وايضا الجوهر
الكلي عبارة عن جوهر لحقته الكلية والعموم وقد عرفت ان ذلك العارض لا يخرج
الجوهر

الجوهر عن جوهريته فلم يخرج عموم الشخص الجوهر عن جوهريته لان الانسان
من حيث هو انسان جوهر لانه انسان لا باعتبار انه انسان موجود في الاعيان
او في الاذهان فلا يخرج عمومه العموم الجوهر عن جوهريته فالمعقول الكلي
من الانسان مثلا جوهر اذ يصح عليه انه ماهية حقها اذا وجدت في الاعيان ان وجدت
فيه ان لا يكون في الموضوع ليس جوهرا لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر
ربما يشكك في امره وظن انه علم والعلم هو عرض قائم بالعالم لانه عبارة عن صورة
المعلوم ومثاله قائم بالعالم بل كون المعقول من الجوهر علما امر عرض لماهية الجوهر
وهذا الاعتبار اعني كونه علما بالجوهر هو العرض واما ماهية الانسان من حيث
هو انسان فماهية الجوهر والمشارك للجوهر بماهيته جوهر وكذلك فان حد
النوع من حيث هو طبيعة وحد الجنس ايضا من حيث هو طبيعة لا من حيث عروض
النوعية والجنسية بل من حيث ذاتها محمولان على الاشخاص التي لا شك في انها
جواهر فانه يصدق ان زيدا حيوان ناطق الذي هو حد النوع ويصدق عليه انه
جسم حساس متحرك بالارادة الذي هو حد الجنس فاذن في الاشخاص والانواع والاجناس
ما يدخل في الحد وذلك انما يكون جواهر ولو كان في الاشخاص ما هي جواهر لانها
موجودة في الاعيان مكتنفة بالاعراض لكانت الكليات كذلك فيجب جوهريتها لامور
عارضة لها اذ صح ان الوجود عارض في هذه الماهيات ليس داخلا في ذات
الوجود ولا جزءا منها ولكان العوارض جعل ما ليس بجوهر جوهرا حتى كانت
الجوهرية انما تحصل للانسان مثلا باعتبار عرض الوجود له فيكون شيء ما الانسان
عرض له ان كان جوهرا فيكون الجوهرية عارضة لشيء واذ هذا مستحيل فكليات
الجواهر جواهر فماهياتها كجزئيات ◦ المطلب الثاني في
الجوهر الاول والثاني والثالث وفيه مباحث الاول في تعريف الجوهر
الاول ◦ غرض تسمية هذا البحث ان نبين ان الجوهر الاول ما هو وان نبين
ان الاول يوجد باعتبارين وبين الفرق بين الاول والاول فنقول الجواهر
الاول هي المشخصات والاول في الامور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على
وجهين ◦ اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه فان الجوهر والعرض اذا

أشبه في طبيعة واحدة هي الوجود فالجوهر أولى في الوجود بالقياس إلى العرض لأن
وجود العرض تابع لوجود الجوهر وأما أن لا يكون أولا في ذلك المعنى ولا آخرا ولكن يكون
الأول يعني آخر بوجه آخر غير الوجه الذي وقع الشركة فيه فالجواهر الشخصية
ليست أولا جميع الجوهرية إذ الجوهرية لم تنطلق عليها بتواطؤ وإن كانت
الشخصيات أولى بالجوهرية من الكليات وفرق بين الأول والأولى فليس كل ما هو أولى
بشيء من غيره فهو قبل ذلك الغير فيه بل قد يكون أولى به إذا كان لواحق الشيء في ذاته
يكون له أكثر من الغير أو إذا قدم له في الوجود على الغير والكليات الجوهرية ليست قبل
للكليات في الجوهرية إذ ذلك كمثله نسبة الماهية التي للكليات ولا خلاف
فيها غيرها التي … الثاني أن الأشخاص أولى بالجوهرية من الكليات
غير صحيح فإن … أن الأشخاص من الجواهر أولى من حيث طبائعها الجوهرية فقال
لكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية من الجواهر الكلية وقد استدل عليه بوجوه
أربعة الأول أن الجزئيات أول من جهة الوجود الثاني أنها أول من جهة تقرر
الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الأعيان لأنه موضوع
الثالث من جهة الحمل والفضل الرابع من جهة … أما الأول
وهو الذي من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية من حيث هي كلية إنما مقولة بالقياس إلى
الجزئيات بالفعل أو بحسب … إليها ووجودها ذلك أن يكون مقولة بوجه ما
على موضوعات يكون لها باعتبارها إليها فلا بد لها من الموضوعات التي تقاس
إليها إليها هي الأشخاص والجزئيات فيكون في وجودها … محتاجة إلى الموضوعات
الجزئية وليس يحتاج الشخص أن يكون … إلى أن يكون في آخر حتى يكون مقولا
عليه وعلى غيره ولا … من شرط تقرر وجود الشخص أن يكون معه غيره يجب
تصدق تلك الكلية التي هي شرط تقرر الشخص بالقياس إليها لكن لا شخص …
صاحبه في تقرر وجوده فيكون الشخص مستغنيا عن الكلي وإذا كان الشخص
مستغنيا عن الكلي في الوجود والكلي محتاج إليه فيه كان الشخص أقدم بالذات
من الكلي فإن … قال إن الكلي إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي لأن
الكلية من مقولة المضاف … المضاف ومضافه لكن المضاف إليه هو
الجزئي

الجزئي كذلك الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكلي لأن الجزئية من الأمور الإضافية
فالكلية … إلى مضاف … هو الكلي المتحقق للإضافة … هذا الجزئي من
حيث هو ماهيته لا يتعلق بالكلي بل إنما يتعلق به من حيث هو جزئي لأنه إنما هو مضاف
باعتبار الجزئية كذلك ماهية الكلي من حيث هي ماهية لا تتعلق بالجزئي بل إنما تتعلق
به من حيث هو كلي لأنه إنما هو مضاف باعتبار الكلية فلا تقدم حينئذ لأحدهما على
الآخر … الجواب عن ذلك أنه ليس … ماهية الكلي والجزئي من حيث
هما متضايفان … كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس إلى الغير بل نعني
بالكلي ما هو مقول على كثيرين وبالجزئي ما ليس مقولا على كثيرين بل هو واحد
بالعدد كزيد وعمرو ولا شك أن الجزئي بهذا المعنى لا يتعلق بالكلي لإمكان تصوره
مجردا عن الكلي الذي يقال عليه … زيد وعمرو من حيث هو جزئي
… بل من حيث هو شخص … على … الذي يقال … الكلي
مقابل غير مقابلة المضاف بل مقابلة العدم والملكة فهذا لا يتعلق وجوده
بطبيعة الكلي فإن قيل … فإن الشخص بعينه لا يتعلق وجوده بأن
يكون الكلي موجودا فالكلي أيضا لا يتعلق بشخص بعينه بل بشخص ما فنقول
ولسنا نعني … الكلي بشخص بعينه ولا … الجزئي … الطبيعة
الشخصية على الإطلاق ولا تعلق لها في الوجود بوجود طبيعة الكلية من حيث هي كلية حتى يكون
لا بد من شركة وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة فإن قيل إن
طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد لأن زيدا من … الطبيعة والشخصيات والجزء
أقدم من المركب فنقول إنا لما أخذنا ماهية الجوهر من حيث هي ماهية بل أخذناها
من حيث هي ماهية كلية … حكمنا بهذا الحكم فهذا الحكم يتقدم الوجود فإن قلنا أقدم
… الكلي من حيث هو مضاف … أقدم الماهية الكلية لا من حيث طبيعتها بل
من حيث هي … إلى أفراده … الأخرى وهو الجزئي لا من حيث الإضافة
… مجرد … إلى الكلي فنقول … وليس
لا حد لنا … نقضي عليه بحكم … عند
ذلك … يكون … بعد ذلك … أن

المنطقي انما تسقط في هذه الاشياء من حيث هي محمولة على غيرها فاذا اخذناها انها كانت
فانها من حيث هي موجودة يجب ان تأخذ المنطقي للناظر وهو المنطق المركب والمفرد خارجة
مفردة في نفس الوجود فهذا الجواب [illegible] فهذه الاربعة الدالة على ان الجوهرية
في الشخصيات اولى. الوجه الثاني الذي اعترف به تقدمه في الشيخ بحسب
استقرائه الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر فتعتبره ان نقول ان
الجوهرية هي الماهية التي من شانها اذا وجدت في الاعيان ان لا تحتاج الى موضوع
والجوهر الاول اعني اشخاص الجواهر قد حصل لها هذا الامر اعني الوجود
لا في موضوع الذي تستلزمه الماهية واما الجواهر الكلية فلم يحصل لها
ذلك بعد فهو مستقر لها. الوجه الثالث الذي اعترف به المتقدم بسبب
الجنس والنوع والفصل [illegible] فهو ان الاشخاص موضوعات يحمل
الكليات عليها واصولا لها تعتبرها والموضوع والاصل افضل من المحمول والفرع
فالاشخاص افضل والشيخ بين هذا الوجه الى انه خرج منه عن [illegible] ان
الاصل والموضوع يجب ان يكون افضل بل ربما كان ذو الاصل الذي له الاصل
وربما كان فضله افضل من الاصل والحد وهذا كما كان للشيء افضل من الهيولى
لانها اخس الموجودات وهي اصل لما هو اشرف منها ولا فضيلة لهذه الشخصيات
على ان تعتبر في اللون والاتحاد في الطبيعة [illegible] النوع يحتاج الى ان
يحصل في الاعيان والافعال والاحوال التي يجب ان يحصل فانما يحصل من الاشخاص والاشخاص
اذا المزاج وما يتبعه لا يعم من الامور الكلية بل من الامور الشخصية. الوجه
الرابع السؤال للقسمة لانه اولى بان عرفانه موجود لا في موضوع فهي الاشخاص
الجزئية وما يجري ان يكون الاشخاص سابقة للانسانيات اذا كانت موضوعات لكلها
على سبيل [illegible] وموضوعات للاعراض على سبيل [illegible] للشيء وجوده اما بان
يكون محمولا على الاشخاص او موجودا فيها. البحث الثالث في
ان من الجواهر الكلية ما ليس [illegible] عرض الشيخ هنا ان بين
الجواهر الكلية المتفاوتة في العموم والخصوص متفاوتة في التقدم والتأخر
بحسب ذلك [illegible] العموم والخصوص فان الجواهر الكلية [illegible] في الجوهرية
بالقسمة

بالقسمة الى الاشخاص فان لها نسبة اليها وليس للنوع منها الى الجوهرية من الجنس
لان النوع اشد مشاركة للجواهر الاول التي هي الاشخاص في ماهيات الجواهر لان
النوع يدل عليها دلالة المفرد لا دلالة الجنس لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان
كان جوابا تاما ولو قلت حيوان لم يكن جوابا تاما بل لا يكون قد وفيت الماهية
بل يكون للسائل ان يسأل انه ما زاد الذي في السؤال [illegible] ما يجب [illegible] تلك
الماهية المطلوبة. فلما كان اشد مشاركة للاول من حيث هو اول وهو اقرب
اليه من حيث هو قدم [illegible] او لا الجوهرية فالنوع السافل اولى بالجوهرية
من الجنس السافل والجنس السافل اولى بالجوهرية من الجنس المتوسط وهكذا [illegible] على
ان [illegible] الجنس من حيث هو [illegible] النوع الذي دونه [illegible] النوع والشخص الذي
دونه فان الجنس عام يتناول النوع وغيره وكذلك النوع عام يتناول الشخص
وغيره وكما ان الشخص [illegible] مقدم على النوع لانه موضوع للجنس والنوع
المحمولين عليه فكذلك [illegible] النوع والجنس [illegible] مقدم على الجنس لانه موضوع
للجنس والنوع [illegible] موضوع للاعراض الكلية موضوعيته كما ان
الشخص موضوع للاعراض الجزئية موضوعيته فان الانسان موضوع لاعراض كثيرة
مثل الماشي وذي الرجلين والضاحك [illegible] موضوع للاسود فقياس النوع الى الجنس
والى سائر الامور التي تعرض [illegible] الشخصيات كقياس الشخص الى النوع والى
سائر الامور العارضة له [illegible] ان نقول ان الكلام الذي اورد موجها
على الكل الذي ذكره ان الكلي [illegible] انه محمول بالجزئي فلذلك الجزئي محمول بالكلي
ويلزم منه ان الشخص غير الجزئي المضاف الى الكلي من حيث المعنى والشخص والجزئي الذي
هو بمعناه لا يجب ان يوجد مضافا كما كان الجزئي الذي يضاف الى الكلي فلا يكون مضافا
بالكلي فلا يندرج في تقدمه على الكلي بالجوهرية من حيث الانفراد او اورد مثل ذلك
الشك في النوع بان نقول العرض ليس اقدم ولا اولى بالجوهرية من الجنس لان
الجنس [illegible] انه محمول بالنوع ومضاف اليه كذلك النوع مضاف الى الجنس ومحمول
به فلا تقدم ولا يمكن ان يندرج ذلك [illegible] ان الشخص لم يكن [illegible] الاضافة فلا
يكون مضافا الى الجنس والنوع فيحصل له الاستغناء عنهما [illegible] النوع فانه لا يمكن ان

ان يوجد الا منفصلا فالاكثر حيث يقال ان النوع هو المرتب تحت جنس اول الذي يقال عليه
وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا فقد ظهر ان النوع ليس يستحق من حيث انه
انما هو نوع بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقياس الى الجنس الا ان
نعني بالنوع النوع السافل الذي نوعيته بالقياس الى الاشخاص فان ذلك يعرض
له عن التعلق بالجنس لم يكن كاملا مخصصا بالمناسبة بين النوع وبين الاشخاص
واحاده ولا سيما المناسبة التي من نوع متوسط وجنس اعلى منه فيكون بالحكم بانا
غير مستوعبين لا موضوعا خاصا يكون وضعه اوليا فانا لا محالة نجعلون يسمى ما
هو نوع متوسط الا هو جوهر فوقه هذه النسبة فنقول في الجواب اما النسا
سطح للانسان انما من حيث هو نوع مقول بالقياس الى الجنس بل نظرنا الاول
كان في المناسبة بين الكلي وما ليس بكلي اعني الشخص الذي يشارك الكلي في الماهية
والكلي بما لعله واما الان فنظرنا انما هو في ان الكلي الذي هو جنس من الكلي المشارك
في الماهية المختلف بالعموم والخصوص لعله كالنوع الكلي المشارك له الاخص منه
الذي ليس كجنس اعني النوع فنجد ههنا تلك النسبة فان احدهما اخص والاخر اعم و
الانسان الكلي ليس يحتاج في ان يكون انسانا الى ان يكون قد وجد هو نوعه بل
يحتاج الى ان يكون يجب بان الكلي انما يوجد بلا الحيوان الكلي الاعم منه الذي
هو جنس له لا يحتاج في ان يكون حيوانا الى ان يكون فيه جسم كلي ولا تنكر اي
لا يصح ان يقال ان الحيوان الكلي لا يحتاج في ان يكون الى ان يكون تحته شيء فان
الجنس انما يحمل بذلك لان الانسان من حيث هو مضاف الى الجنس يكون معقولا
تحته بحال الاكثر فلذلك الحيوان يحتاج من حيث هو جنس انما هو مدرج تحت
ما هو اعلى منه الى ان يكون فوقه شيء فليس نظرنا الان في طبيعة الانسان والحيوان
ولا من حيث هو نوع مضاف الى ما فوقه بل نظرنا في طبيعة النوع من حيث هو كلي فقط
وليس النظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي هو النظر في طبيعة النوع من حيث
طبيعة النوع او من حيث هو نوع ولقائل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية
ما هو عن المحسوسات حيث جعلتم الجواهر الاولى هي الاشخاص المحسوسة ويلزم
ذلك ان يكون العقل المفارق الذي لنا اما هو عن الاشخاص المحسوسة فنقول
في

في هذا ان ذلك اولا اما البارئ تعالى فيجب ان نعلم ما يليق انه غير داخل في
جنس الجواهر لانا قلنا الجوهر هو الذي يكون ماهيته تجب لو وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع وهذا المعنى انما يصح فيما يكون وجوده معايرا لماهيته وزائدا
عليها وقد قيل مستبان واجب الوجود وجوده نفس حقيقته فلا يكون جوهرا بالمعنى
الذي به كان جوهرا بمعنى اخر وهو انه ذات وحقيقة واما ما يلي ان
كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي انواع واجناس بل في
العقليات مفردات فانه في ذواتها العقول الفعالة التي انواعها منحصرة في
اشخاصها وهذه المفردات العقلية المجردة اولى بالجوهرية من ذلك من الجواهر
اما من المفردات الجسمانية فلان هذه الجواهر المجردة اسباب للمفردات الجسمانية والاسباب
متقدمة على مسبباتها والمسببات محتاجة فتلك الجوهرية التي هي الاستغناء بها اولى
واما من الكليات العقلية فلان هذه نوع لمعنى او جنس فلانها مفردات على
النحو الذي اوما اليه واما من الكليات الجسمانية الطبيعية فالجسم من حيث هو جسم
فلان هذه المفردات المجردة اولى بالجوهرية من الاشخاص المحسوسة اعني المفردات
الجسمانية وهذه الاشخاص المحسوسة اولى بالجوهرية من الكليات الجسمانية فيكون
اولى واما الكليات التي بعدها فلم تدرك الا بعد المحسوسات وهذه الجواهر
العقلية المفردة ليست من الجنسيات الكليات من الجواهر سواء كانت من المحسوسات
او المجردات وان كان في الجواهر العقلية كثرة مختصة بعضها نوعية كما ذهب اليه
قوم اعتقدوا ان العقول العشرة متفقة في الطبيعة او كان في الجواهر العقلية
نوعية بعضها جنسية فالمناسبة بينها هذه المناسبة وهي ان اشخاصها اولى
بالجوهرية من انواعها وانواعها اولى من اجناسها وليس ان يكون ذلك موجودا
في بعضها دون بعض اي الكثير الشخصية او النوعية وكذلك الحال في البسائط
التي للجواهر المحسوسة فان الصورة الشخصية منها اقدم من الصور النوعية
مثل ان صورة هذا الماء وذلك الماء اقدم من صورة الماء المطلق

الفصل الرابع

في المناسبات غرضنا في هذا الفصل ان نبين المناسبات بين
الجواهر على ما نبين من الجواهر الشخص اخص من نوعه او نوعها

من الجواهر الى نوع آخر حسبما فرع من المقابلات التي تجري بين هذه
الجواهر جميعا اي من ذلك الاقدم والاولى الى المتأخر الادون فنقول ان
الاشخاص الجوهرية وان تفاضلت امورها بأمور خارجة عن اشخاصها فانها بها
لا تقدم لبعضها على بعض وكذلك حال انواعها ليس نوع منها اولى من نوع فان
الجوهرية في زيد وعمرو سيان وكذا سائر اشخاص الانسان ليس لواحد
اولوية ان يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر بل قد يكون اولى بالجوهرية بل في
بعض الاعراض التي تعرض كجوهريته الشخصية مثل ان يكون زيد اعلم من عمرو ويكون
اولى بالعلم منه لا بالجوهرية وكذلك ليس للانسان النوعي استحقاق درجة
الجوهرية النوعية التي له وهي كونه نوعا اولا للجوهر واسبق وحملا للجنس عليه
اولى من الفرس بل هما سواء في حقيقة الجوهرية وهي كونه موجودا لا في موضوع
وان كان للانسان اولوية اذا اعتبرنا العارض له الى الشرف والفضل وليس هما
جواهر بعد الجواهر الاول التي هي المفردات المخصصة للانواع بل الاشخاص واجناسها
واما الفصول التي للجواهر فانها من جهة تجري مجرى الانواع وكذا اذا اخذت
حصة بالاضافة الى اعتبار كونها فصولا لغيرها وقد علم من هذا ما بعده ومن جهة
اخرى غير تلك الجهة فان الفصول اما ان نعني بها الصور وهي الفصول البسيطة
كالنطق مثلا وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مقايسة بينها
وبين الاشخاص والانواع باعتبار العموم والخصوص لان العام هو الذي يحمل على
افراد اكثر من افراد الخاص والخاص هو المحمول على جزئيات اقل وقد قلنا ان هذه ليست
محمولة على الاشخاص والانواع فلا يقال زيد نطق او انسان نطق فتعين ان الفصول البسيطة
والاشخاص والانواع مقايسة باعتبار البساطة والتركب فالفصول ابسط والاشخاص
والانواع مركبة وايضا فان هذه الفصول البسيطة قد توجد اشخاصها كهذا
النطق الذي لزيد مثلا وقد توجد انواعها كالنطق من حيث هو نطق وقد توجد اجناسها
كالادراك وهي جواهر صورية للاشخاص والانواع والاجناس فهي اجزاء لها
كهذا النطق وذلك النطق من جهة ما هي كالنطق والادراك وبحسب هذه المقايسة
بينها وبينها فتكون اجزاؤها اقدم من الجوهرية من انواعها وانواعها اقدم
من

من اجناسها واذا نسبنا الفصول البسيطة اشخاصا كانت او انواعا او اجناسا
الى المركبات منها ومن المواد اعني الاجسام التي هي مواد وجب بهذه الاشخاص والانواع
والاجناس من الصور ان تسبق هذه المركبات فتكون اقدم منها وفيه المذاهب ذي
المبادئ اما ان يحمل على الكل وهذه الصور باعتبار الى جزئياتها اجناس او انواع فهي
ايضا بهذا الاعتبار انواع الجواهر واجناسها وان كانت باعتبار آخر هي
الانواع الحقيقية فصولا فالنطق مطلقا نوع لنطق زيد وفصل للانسان واما
الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق المحمول على ما هو فصل
له فانا قلنا وان كانت لا تكون الا جواهر لانها مقومة للانواع الجوهرية ومقوم
الجوهر جوهر ومحمولة عليها حمل على فتكون جواهر فان معنى الجوهرية كما
علمت غير متقوم بها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق ليس ذو نطق لما
تقدم في الاسماء المشتقة فنعلم من طرح انه ليس يكون الذي للجوهر الاعلى ان يجب
يكون الجوهر جنسا له والا لكان مشاركا لغيره من الانواع التي تحت اجناسها بل
على انها لا تخلو عن لزوم الجوهرية لها ولهذا لم يرد تحقيقه فيما سلف واعتبر بانه
لا يلزم من حمل المركب على الجوهر حمل على ان يكون جزءا جوهرا فان الاسم محمول
على الجواهر حمل على مع ان جزءه وهو الناس عرض وبالجملة الجواهر هي اسمى المراتب
وانواعها واجناسها العرضية البعيدة وفصولها المركبة المحمولة على افراد اجناسها
وانواعها على النحو الذي قلنا اي على نحو ان الجوهرية امر لازم لها واما الفصول
المجردة البسيطة التي هي الصور فاذا نسبت الى طبائع الانواع المركبة منها كانت
اولى بالجوهرية بسبب العلية ولم تكن اولى بالجوهرية بسبب الكمال فان الانواع
اكمل منها واما المنطقية الفصول وهي الفصول المحمولة فانها ما خرجت
الجوهرية وطبائع الانواع من جهة اخرى وذلك الوجه ان الجوهرية فيها لازمة
لها لا مقومة لها ولا داخلة في مفهومها اذ قد علمت ان الناطق كان لا يوجد
جوهرا او هو اما ذا نطق او ذو نفس ذات نطق اذا كانت الجوهرية لازمة كانت
متأخرة عن ذات الملزوم والجوهرية متقدمة في الاشخاص والانواع والاجناس

المطلب الثالث في رسوم الجوهر وخواصه وفيه مباحث

الاول في خاصة التي رسم بها ۞ غرضه يشير في هذا الفصل الى ان يذكر الخاصة
المساوية للجوهر المنعكسة اللازمة المعرفة له فقال الجواهر كلها تشترك
في خاصة مساوية لكل الجواهر منعكسة عليها وتلك الخاصة هي التي رسم الجوهر
بها وهي انه اي الجوهر موجود لا في موضوع والفصول المنطقية داخلة في هذا
الرسم اذ هي جواهر على ما تقدم ولذلك فالاجناس والانواع اولى بالجوهرية منها على
ما علمت فانها موجودة ايضا لا في موضوع اذ ليست هي اسماء لا تحد ودها
والتي تقال في موضوع فربما او تسام الجواهر في الاسم لان المعنى قد يطلق اسم
الشمس على النور الذي هو عرض وعلى جوهر الشمس وحقيقتها الذي هو جوهر
وليس شيء من الجواهر في موضوع بل كل جوهر فانه موجود لا في موضوع وليس
شيء من الجواهر في موضوع ولا شيء فاذا هو في موضوع فهو جوهر وليس اذا كان اجزاء
الجواهر الثلاث التي هي المركبات مثل كون المادة والصورة في الجسم وهو انها
اعني الجسم الفلكي او العنصري في الثلاث اعني في الجسم من حيث هو جسم يجب
من ذلك ان يكون في موضوع فقد علمت ان الوجود لا في الموضوع يقال وجود
للاجزاء الثلاث والجواهر في الثلاث ولا يلتفت الى ما يقال من ان الصور والفصول
العنصرية المنطقية انما هي مقولة الجوهر بحسب اعتبارها انها اجزاء للجوهر
وانها بالقياس الى موادها التي هي محال لها اعراض وانها من مقولة الكيف لانها
حالة في مادة تحملها على صفة ما لانا قد بينا انه لا يمكن ان يقع شيء واحد في مقولتين
بالذات بحيث يكون جوهرا لكل واحد من المقولتين وانما يمكن ان يقع في
مقولتين لكن لا بالذات بل اما بالعرض او بالمعنى وعلى ايضا ان هذه الصور
والفصول المنطقية ليست بالقياس الى موادها اعراضا لان العرض يقوم بمحله
ويستغني محله عنه وهذه الصور والفصول مقومة لموادها ولا تستغني موادها
عنها واما ما يستعمله الحكماء في هذا الباب من اشتراك الاسم فان الكيفية تقال
على الحالة في غيره سواء كان جوهرا كالصور او عرضا وتقال على الكيف
التي هي عرض باشتراك الاسم لا بالقول الكلي الذي يعم معناه فالجواهر الحقيقية
والفصول المنطقية تشترك مع سائر الجواهر في هذه الخاصة اعني الوجود
لا في

لا في موضوع لانها كلها جواهر والفصول المنطقية اعني المحمولة بالمواطاة
تشارك الجواهر الثانية اعني الانواع والاجناس في انها مقولة بالقياس الى اشخاص
الجواهر قول المقول على موضوع وهذه الخاصة اعني الكون لا في موضوع اما
بالقياس الى الجوهر المطلق فخاصة مساوية للجوهر المطلق منعكسة عليه
واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص والانواع والاجناس
فانها اعم لانها تصدق عليها وعلى الصور والفصول المنطقية الثاني
في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة ۞ غرضه ان يذكر في هذا الفصل
الخاصة الثانية للجوهر وهي ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة والاشارة دلالة
عقلية او حسية تقدم على الشيء التي الى ان المشار اليه لا يشركه فيها غيره وان كان
من نوعه والاعراض لا تقصد بالاشارة ولا تعرفها هذه الاشارة لان الاعراض ان
الاشارة الى التي انما تكون بعد تميزه ولا يصح الاشارة الى الاعراض الا بعد تميزها
عن غيرها لا بنفسها وتميزها انما يحصل لها بموادها لا بغيرها لان العرض انما
يتميز بمحله فكل واحد من الاعراض انما يشير واحدا منها لنفسه موضوعه ولا الاشارة
الحسية للموضوع انما يتناول الجواهر ذوات المقادير والجسمية لان الاشارة
الحسية انما تكون الى ذوات الاوضاع واما الاشارة المشهورة فانها عقلية وهي
الدلالة العقلية فانها الاشارة تتناول الاشخاص ذوات الاوضاع لكن تتناول الجواهر
الجوهرية المجردة عن المادة وتتناول الاعراض ايضا ولكن اذا تناولتها من حيث معناها
لم يكن للاشارة التي تميزها وتعرفها انها ذات الحسية او عقلية الى شيء لا شركة
فيها غيره لان معاني هذه الاعراض صالحة للشركة واذا تناولتها بحيث لا تشترك
فيها وهو الذي يخص باسم الاشارة لانا شرطنا عدم الشركة فلا يمكن العقل ذلك
اي الاشارة المخصصة لها دون غيرها الا وقد خصصها بموضوعات معينة بمحله
يكون بها الاعراض ويكون هي هي بذواتها فلا يمكن تلك الاعراض او يمكن تلك
الموضوعات لا بسبب كونها فلا يمكن تلك الاعراض لولا تلك الموضوعات
لها الهيات ما علم انسان في موضعه فيكون الاشارة العقلية بهذا المعنى ايضا
لا تتناول الاعراض العقلية الا ان كانت موجودة بنا ولا بالقصد الاول بل ثانيا

لموضوعاتها المكثرة دون المقصود الأول فإن الإشارة بالقصد الأول هي الجواهر
دون الأعراض لا منافاة في أن يحمل الإنسان إذا أخذ من حيث هو الجوهر
الحسي فقط أو يحمل أعم منها لتشتمل على الإنسان الحسية والعقلية وإن لم
يطرد ذلك بالمواطأة بل بالاشتقاق فإن [illegible] الرسوم والحدود دالة هذه
الأشياء يشملها هذا الشمول وهذه الخاصة أعني قبول الإشارة إنما هي خاصة
للجواهر الأولى أعني الجزئية دون الثانية أعني الكلية فإن الكليات لا يصح إليها
الإشارة إذ لا تعين فيها لا يقال أما إذا أشرنا إلى زيد فقد أشرنا إلى الإنسان
من حيث هو إنسان لأنه جزئي بل إنما نقول [illegible] إلى الإنسان وزيد فإن
الإنسان لو كان هو نفس زيد لكان كل إنسان هو زيد ولا يكون الإنسان محمولا
على عمرو وإن كان الإنسان محمولا على زيد فإنه هو هو لا بمعنى الاتحاد
[illegible] للإنسان وسائر الجزئيات لا يدل على ما [illegible] إليه لانسداد دلالة العام
على الخاص بل على أنه واحد من سائر [illegible] من الجزئيات ما يعطيها مع ذلك إنية
[illegible] الدالة على ماهيات مخصوصة متميزة عن غيرها
من الجزئيات ومنها ما لا يعطيها إنية [illegible] كالجوهر الذي هو جنس الأجناس
فإنه لا [illegible] في جنس [illegible] وإنما هي كذلك [illegible] الإنسان
[illegible] على [illegible] المشار إليه في الحس [illegible] إلا أن يحمل الأنواع والأجناس
[illegible] إلى المشار إليه في الحس بل [illegible] الموجود وهذه الجواهر الثانية
إذا أفادت إنية فإنها إنية ذاتية [illegible] بالذات عن [illegible] إنها أي
عام [illegible] وليس [illegible] للإنسان الذي هو نوع جملة من الأشخاص بالذات ولا
[illegible] الحيوان [illegible] اعتبار اندراجها تحت عام
ليست [illegible] أنه الفصل فإن أمر الفصل [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] بعض أنواع الجنس عن بعض وهذا [illegible] لا [illegible] على النوع
إلا [illegible] فإن [illegible] بالحقيقة إنما هو الفصل
الذي هو جزء [illegible] النوع [illegible] بالعرض [illegible] إنما
[illegible] بواسطة غيره [illegible] لا [illegible] بالحقيقة في قول
المتوسطا

مفرد بالعرض لأنه [illegible] المراد الأول ولهذا قال وأعني بقولي بالعرض
ما لا يكون للشيء أولا وبذاته بل إنما يكون له بسبب غيره ولست أعني بقولي
بالعرض أن طبيعته لا تفرد بالحقيقة بل الإنسانية تفرد بالحقيقة ولكن إنما
تفرد لأن فيها تفردا هو الأول في ذلك الإفراد وهو [illegible] الجواهر
الكلية يدل على أي [illegible] أحدهما أنه لا يدل على هذا المشار إليه بعينه
بل أي على واحد كان والثاني أنها تفرد أمرا جوهريا فهذه الخاصة [illegible]
إلى الإنسان خاصة للجوهر [illegible] لا يوجد إلا الجوهر وإن كانت
ليست شاملة [illegible] لا يوجد لجميع أفراد الجوهر فيكون [illegible] تخصيصها للجوهر
بأن يقال إن الجوهر الذي هو [illegible] المقولات هو المقولة التي [illegible] للأمور
التي [illegible] عليها هذا الشرط [illegible] أن الكلية خاصة [illegible] على أن جميع
أجزاء [illegible] الكلية [illegible] بعض أجزاء الكلية [illegible]
من الأفضل [illegible] الثالث أن الجوهر لا ضد له
[illegible] في هذا [illegible] الخاصة الثالثة للجوهر وهي أنه لا ضد له وهذه
الخاصة شاملة لجميع أنواع الجوهر لكنها ليست خاصة مطلقة فإنها قد [illegible]
لبعض الأعراض دون بعض فليست خاصة للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس
إلى بعض الأعراض [illegible] وإن كان بعض الأعراض [illegible] الجوهر
في [illegible] وإنما كان الجوهر لا ضد له لأنه لا موضوع له [illegible] الموضوع
[illegible] لأن الضدين [illegible] على موضوع
واحد [illegible] الخلاف [illegible] الكلام هاهنا [illegible]
في الموضوع [illegible] على الدليل [illegible]
[illegible] موضوعه أو محلا مطلقا وأما هاهنا فالمراد [illegible] على
الموضوع [illegible] السواد والبياض وأما [illegible]
في محل سواء كان مادة [illegible] العناصر التي [illegible] عليها الصور النوعية أو كان
موضوعا [illegible] الذي [illegible] عليه السواد والبياض فإن [illegible] في هذا [illegible] لا
[illegible] يكون للجواهر الصورية [illegible] والنامية [illegible]

المنطق ان كان له امانة هذه الاسما بالخصوص فليس يعني بها وسمه بل الكثرة ما
يحمله هو من ان يعرف ذلك بالاستقرا او يحتج ما هو ذه من المشهورات وان سال
عن سلوك يعرض له من اسلك [illegible] مسراه [illegible] الحج الماخوذه من المشهورات ان ما
احتج في صدق او التي اليه من السلوك بواسطة تلك الامثلة فان [illegible] وان [illegible] زوال تلك
السلوك لا توجد اعتقاده ان هذا صادق فالاستقرا الدال على انه لا ضد للجواهر
[illegible] مثل الانسان والفرس واشباهها فانه يدل على انه لا ضد للجوهر
لما استقريت هذه الجزئيات واما الجسم الحار والجسم البارد فانها لا توجب
الشك في هذا الحكم ولا تستقصي [illegible] الامثال الا ما توضح له ان الجسم الحار
والجسم البارد غير متضادين بذاتهما بل باعتبار عروض الحرارة والبرودة
فتضادهما بالعرض بواسطة وجود الحرارة والبرودة اللذان هما متضادان
بالذات والحاصل ان النزاع في ذلك لفظي فانه ان اريد بالضد ما يتعاقب
على الموضوع فلا ضد للجوهر وان عني به ما يتعاقب على المحل سواء كان موضوعا
او مادة كان له ضد [illegible] بل للصور النوعية المتعاقبة على المواد وهذه الخاصة
ليست مطلقة بل يشارك الجوهر فيها غيره من المقولات فان الكمية لا ضد لها
فان نقض ذلك بالصغير والكبير فحل المناقضة ان [illegible] المعلم ان الاربعة
والثلاثة والخمسة ليس لها اضداد اذ ليس من العدد اول بان يجعل في غاية
المخالفة لها فيكون ضدا لها وهناك ما هو ابعد واشد مخالفة منه فان [illegible]
[illegible] فلا [illegible] هناك ما هو اشد منه وهو الالفان وهكذا الى ما لا نهاية
قال افضل العصر خواجه نصير الملة والدين [illegible] عبارة هنا في
تمثيل الشيخ بالاربعة والثلاثة والخمسة لطيفة وهي انه بدا بالاربعة لانها زوج
زوج الزوج والزوج هو المنقسم بمتساويين وهو محدود بالثلاثة التي هي الفرد
المحدود بعدها وانما خص الاربعة بالذكر دون الاثنين لوقوع الخلاف في عدد
المحصلين ان الاثنين ليس بعدد ثم عقبه بالثلاثة التي هي الفرد ولم يذكر الواحد
لانه عند المحصلين ليس بعدد ولا عبرة بعددهم وايضا فلانها عدد تام يشتمل على
طرفين ووسط وهي اول عدد فرد فهو طرف في الثلاثة هو واحد على البعد ثم
عقب

عقب بالخمسة التي هي [illegible] ايضا ليبين ان الحكم غير مختص بهذا الكم بل هو شامل
لكل عدد زوجا كان او فردا اعلم انه لا ضد للثلاثة ولا للاربعة بهذا القدر من البيان [illegible]
فلا [illegible] وانه مدخل للجوهر [illegible] يشاركه في هذه الخاصة وهو الكم المنفصل وان كان
سائر الكم [illegible] له ضد وهو الكثرة والقلة فان كل واحدة منهما ضد للاخرى وان
كان [illegible] فان [illegible] ذلك الامر [illegible] من الجواهر ما [illegible] يشاركه في
عدم التضاد وهو نوع من الكم واذ [illegible] الاعراض [illegible] مع تسليم وجود
التضاد في الكثير والصغير والكثرة والقلة فلا [illegible] هنا في الاستعمال بان
[illegible] الكثرة والقلة والكبير والصغير ليست من مقولة الكم وليست ايضا [illegible] فيه
متضادة لان [illegible] سلامة [illegible] عن الاعتراض [illegible] الكم وان يشاركه الجوهر
في عدم التضاد فان [illegible] المقولات الاخرى لا يشاركه فان الامر الكمية لها
اضداد وان كان بعضها ايضا لا ضد له [illegible] الامر ان هذه
خاصة للجوهر غير مطلقة بل اضافية الى بعض المقولات دون بعض

البحث الرابع في ان الجوهر لا يقبل الشدة والضعف

غرض الشيخ [illegible] ان الجوهر لا يقبل الشدة والضعف فقال ويشبه هذه الخاصة
خاصة اخرى وهي ان الجوهر لا يقبل الاشد والاضعف فان المشتد [illegible]
هي هذه الحالة التي [illegible] فلا يزال [illegible] عن الضعف يسيرا يسيرا [illegible]
الى الحالة الاقوى كالحار [illegible] في التسخين المتدرج فانه ما دام [illegible] الاشتداد
في [illegible] يسيرا يسيرا [illegible] الحالة القوية في الحرارة الى ان ينتهي الى الطرف
الذي هو غاية الحرارة من الطرف الذي هو غاية البرودة [illegible] الضعف فان الشديد
في الحرارة [illegible] من طرف البرودة [illegible] في التسخين فان البرودة [illegible] الحرارة
[illegible] البرودة في الضعف [illegible] الى [illegible] على التدريج حتى [illegible]
الحرارة في القوة [illegible] الحالة التي [illegible] وهما طرفا الحرارة والبرودة
[illegible] متضادان [illegible] لانهما [illegible] للاضداد
والضعيف [illegible] وان [illegible] الجوهر [illegible] وقد
[illegible] واذا وصف الخاصة التي قبل هذه يعني عدم التضاد [illegible]

أيضا

أي عرض كيفيتها صار بهذه الكيفية أعني عدم قبول الشدة والضعف موضوعه

فإن الاستعداد والتنقص يشتق من أسماء الضد لأن أسماء اللازم يستلزم أسماء الملزوم

ثم الضرب من التضاد الذي لم يستعد دفعة رفعه عن الجواهر وهو الذي أخذه المغالط

في محل واحد لا على موضوع واحد الذي هو ربما يوجد الصور النوعية المتوالية على

المواد العنصرية فيه لكن ما لا يجد العنصر بعضها إلى البعض على سبيل الاستعداد

والضعف فإن الاستعداد والضعف إنما يحصل بحركة الاستحالة طرف الزيادة

والضعف أطراف النقصان على التدريج يسيرا يسيرا والحركة لا يحصل دفعة

في مقولة الجوهر على ما يأتي فلا يحصل الاستعداد والضعف فيها بل الانتقال

المادة من صورة نوعية إلى صورة أخرى إنما يقع دفعة فلا والانتقال من الكون إلى

الفساد فلا فإن لا يمكن العنصر من بعض الصور إلى بعض على طريق الاستعداد والضعف

فلو فرض توارد التضاد في الصور النوعية على الأعيان التي فيها لم يصح الاستعداد

والضعف لما تقدم فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على سبيل

الاستعداد والضعف والانتقال التدريجي بل ربما كان الانتقال دفعة بل هو واجب

في الصور الجوهرية خلاف الأعراض بل رفع قبول التضاد رفع قبول التنقص

والاستعداد وضع التضاد لا يوجب قبول التنقص والاستعداد ولا يصحبه فقد

ظن بعض الناس أن الاستعداد والتنقص يكون لا فيما بين الأضداد فقال ذلك

أن الصحة لا تضاد الحس والأصلة التي هو الصحيح وربما كان حس بين التوسط

صحة فقد أتى التضاد دون الاستعداد ولا يلزم من رفع التضاد رفع الاستعداد

فإنهم وهذا الكلام لا يستقيم إلا بعناية أنه فإن الذي دفعه هذا القطان الذي

أن الحس قد يكون أشد من الصحة فهو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان وهذا

غير الذي يحصل بهما وهو اعتبار الشدة والضعف فإن الجوهر لا يقبل

الاستعداد والضعف على سبيل الحركة فلذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف

لست أعني بالمقايسة التي تجري بالأول والآخر وعمها فإن الجواهر قيل إن

بعضها وهي الأشخاص بالجوهرية من الجهات موجبة والمراعى يحسب المقايسة

التي يحققه من طبيعة واحدة وحد واحد فليس في أشخاص الناس أنه إنسان [illegible]

فهو جوهر بأشد في أحق ولا أيضا يقال إنسان في أنه يقال إنسان أشد من شخص

آخر فيتوهم أن بياضا أشد بياضية من سواد في سواديته وحرارة في حرارتها أشد

من برودة في برودتها فسواء بسبب بعض الجواهر العنصرية كالماء نوعا أو نوعها

نوعا ولذلك لكل الأنواع التي في درجة واحدة فإنه ليس بعضها أشد بأنه من الآخر

إذ درجات الأجناس إنما يحمل عليها بالسوية فليس الإنسانية في الجواهر أشد

من الفرسية ومع ذلك فإن الجواهر الأول وإن كانت أولى بالجوهرية من الثواني

فليست أشد في الجوهرية والأولى أعم الأشد فإن الأولى يقال بوجود الجوهرية

أي العلة من الجواهر أولى بالوجود من المعلول والأشد يقال بما فيه الجوهرية أي

حقيقة الجوهر وما فيها في الأشخاص أشد من الأنواع والكل أيضا [illegible] الجوهر

في هذا ليس بعد في [illegible] إنما مر في أن الجوهر قابل للأضداد

عرض له شيء أن يشبه هذا الذي أن الجوهر السابق قابل للأضداد لذاته يعني

في نفسه لا بالمعنى المغاير وأحسن به لأجل القول والظن فإنهما يتغيران من الصدق

إلى الكذب لا بتغيرهما في أنفسهما بل بتغير المظنون والمقول عنه وقد يتصور

ظاهر الأمر أن أخص الجواهر بالجوهر أن ماهيته ماهيته إذا شخص وضعها

للأضداد [illegible] وإن كان الجوهر الواحد بعينه لا الكلي بل الشخص

المعين فيقبل الأضداد لتغيره في نفسه أما الجوهر الكلي فلا يقبل الأضداد

لأن التغير إنما هو في الأمور الخارجية التي يصلح أيضا بها بين الصدق والأصل وبآخر

والكلي لا يوجد في الخارج في شخصا [illegible] وحرمانه والكلي إذا قبل الصدق وهو

[illegible] على الكل بحمع حيث أن يصدق على كل شخص أسود أو أن كل شخص [illegible] لا

يصدق ذلك فإن ظن ظان أن العرض الكلي يقبل الصدق أيضا فالكلي

يكون بياضا وسوادا بالمغالطة بما يشترك اللون الذي هو الأسود

فالكلي اللون الأسود فإن ينسلخ السواد عن اللون ويصادفه البياض بل إنما يقال

في اللون المطلق أنه يقبل الضدين بمعنى أنه يعرض ولعرض أي أن بعض اللون

أسود وبعضه أبيض لا بمعنى والانتقال عن النوع الذي هو أبيض ويتصف

بالسواد ولا بالعكس بل إنما نوعان تحته أو أن الفعل يغير الطبيعة الكلية

للنوبة وتجردها المستحصاف وتجردها في الوهم فيفصل في الوهم اي العقل من
فانه العرض ما سرته كان وليس كلاما في هذا لذلك على الامور الذهنية وانما
القول الذي في الوجود الخارجي وفي القول الذي يكون لها مثلا واحد وهما لها بل امثاله
ولو كان اللون الكلي يقبلهما لكان كل لون سوادا او كان كل لون بياضا على ما تقدم
ولو كانت طبيعة اللون المجردة تقبل ذلك لما كان سوادا وبياضا قابل مسودة ومبيضة
فلم يكن لون ما سوادا او لون ما بياضا وكان ذلك على التعاقب لا معا كما هو الشأن
في قول الحمل الواحد للصدق وهذه الخاصة ليست عامة لكل جوهر فان الجواهر
العقلية البسيطة لا تقبل ضدا فانه للصدق لانها لا تقبل التغير البتة ولا
يقبل ضدهما ما هو بسيط [illegible] فلا تقبل الاضداد بل انما تقبل الضدين
الجواهر الحسية والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة فتخلع هيولاها
صورة وتلبس اخرى ولا كل الجواهر الجسمانية ايضا تقبل الاضداد فان كثيرا من
الاجسام السماوية لا تقبل الاضداد وانما تقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية
فيكون هذه الخاصة [illegible] لذلك النوع الخاص وهي خاصة بحسب ذلك النوع
فقط لا الجميع فان قال قائل انا نجد الواحد منها بالعدد يقبل
ضدا وكذا فانه وان لم يقبل ذلك بنفسه فان الحس موضوعه فان الواحد
منها يقبل فان قال قائل ان جعل هذه الخاصة تحت تصح للكل [illegible] لم
يصح للجواهر فان زيد الشك يقال على ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات
فالجواب ان هذا هو صحيح وان هذه الخاصة في النظر الاول لطبيعة الجوهر
الخاص المذكور منظورا اليها بما فيها كلي ومنها جزئي وتلحق هذه الخاصة
للكل بحسب ما يلحق الطبيعة ويلحق الموكلة لحوقا على الوجه الذي قيل في بعض
الخواص التي تخص لا تعم موضوعات المخصوص وقد طرق قوم ان من الاعراض ما
يشاكل هذا الشك وهو انه يقبل الصدق وذلك لان القول قد يكون صادقا
وقد يكون كاذبا فالصدق والكذب ضدان وقد قبلهما القول وهو عرض وايضا
الظن قد يكون صادقا [illegible] بحسب [illegible] والشيء يكون [illegible]
للشبهة اما في القول فانه لا يقبل الصدق فان القول الواحد لا يقبل بعينه موضوعا
للصدق

للصدق والكذب لانه يعدم عند حدوثه فليس الواحد بالعدد قابلا للصدق
والكذب فاذا قلنا قام زيد ولم يكن قام كان هذا القول كاذبا فان قام زيد بعد ذلك
لم يصر صادقا بل عدم ذلك القول وحصل الصدق الاخبار بان ولذا طرق الصدق
واما الظن فانه قد يكون الشبهة [illegible] والجواب المشهور عن هذه الشبهة
عام في القول والظن وهو ان القول والظن لم يصيرا قابلين لشيء البتة وانما المتغير
حال الامر المخبر عنه او المظنون فان سبب الاضداد متعاقبة على ذلك
الامر دون القول والظن واستضعف بعض هذا الجواب وقال انه غير سديد
في هذا الوجه فانه ليس اذا كان الامر يستحيل لزم ان يكون الظن لا يستحيل فان
الامر يستحيل باستحالته وفي الظن استحالة وذلك ان الامر يستحيل في انه كان
موجودا وكان الظن فيه صادقا انه موجود ثم انه صار معدوما وبقي الظن بوجوده
فان الظن ايضا يستحيل حين يكذب لان الظن الذي فيه بعد ان كان صادقا فان من
ظن ان زيدا في الدار وكان فيها كان ظنه صادقا لمطابقته لما في نفس الامر فاذا
خرج من الدار وبقي الظن على حاله لعدم شعور الظان بخروجه فان الظن يصير
كاذبا فقد تعاقب عليه الضدان فهذا الكلام ليس حلا للشبهة بل من قبله ان هنا استحالة
اخرى غير استحالة الظن والقول وذلك لا نزاع فيه ولم يعرض في هذا الكلام لان
ينفي الاستحالة الاولى وذلك لانه يثبت للامر استحالة في وجوده وعدمه والاما
ليس في ذلك نفي استحالة الصدق والكذب والتبدل لكون الظن صادقا معنى
الظن انه كان اصابة لان معنى صدقه مطابقته للواقع وهذا المعنى قد
زال لا عن الامر وحده بل عن الظن ايضا سوى مطابقا فان هذا الوصف وهو انه
صادق اي مطابق للوجود كان للظن لا للامر نفسه واذا زال هذا الوصف فانما
يزول عما كان فيه وهو الظن لا الامر وليس كل وصف يتغير على الشيء يلزم ان يكون
بتغير [illegible] سائر المعاني ايضا من جملة الاوصاف والاعراض التي تلحق الاشياء لتغير
غيره ولا مانع ان يكون تغير امر هو المخبر عنه او المظنون سببا في تغير امر اخر هو
الظن او القول كقول [illegible] فان ذلك سبب لتغير حال الهواء والارض
[illegible] واحد من تغير الشيء [illegible] تغير [illegible] بعينه وليس اذا كان الامر قد يستحيل

كـ[illegible] لا يكون ولا يسمى [illegible] [illegible] ... لا [illegible] أن
الجوهر [illegible] للأضداد [illegible] [illegible] بعضه [illegible] الأول
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فعوله
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] معين
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] يقول [illegible]
[illegible] [illegible] بل يكون موضوعاً للأضداد [illegible] [illegible]
إلا أن جهة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اسمح و[illegible] أقول
عرضت أن يكون من الجوهر أن يكون الكم والأعراض [illegible] [illegible]
موضوعة [illegible] وهو [illegible] للأضداد [illegible] [illegible] الأعراض [illegible]
[illegible] أعراض [illegible] بعضها أعراض لبعض أعراض [illegible]
[illegible] أول يكون [illegible] الجوهر [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الجوهر [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الجوهر
[illegible] [illegible] [illegible] موجود في الجوهر [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على أن العرض
[illegible] [illegible] [illegible] الأضداد [illegible] [illegible] أو مضاف
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الفصل الرابع في مقولة

الكم وفيه مطالب المطلب الأول في أقسام القول في الكمية وفيه مباحث
الأول في سبب تقديم ذكر الكم عقيب الجوهر دون غيره من الأعراض
عرض الشيخ من هذا البحث بيان الوجه في ذكر الكم عقيب ذكر الجوهر مقدماً
على التي غيره من الأعراض وقد ذكر الشيخ له لأجوبتها فقال وقد جرت العادة
أن [illegible] الكم عقيبا [illegible] من مقولة الجوهر لكان داخلاً فيها منها
ما

ما تقدم ذكره من مباحث [illegible] وبعض الخواص من الجوهر والكمية احتمال ذلك الكم
في التي على الجوهر لقولنا إن الجوهر لا يقبل التضاد وقلنا إنها ليست خاصة غير
مطلقة لوجودها في الكم وكذلك دون الكيف والمضاف وأما [illegible] لا [illegible]
ما نعطيه الأربع العلة ومنها أن الكم أعم وهو داخل في الكيف وأيضاً
وهو داخل في المضاف الأعم متقدم على الأخص وهذا الأصح وهو أما أن الكمية
أعم وجوداً من الكيفية فلأن العدد من الكم وهو موجود في المفارقات المادية
والمجرد عنها وليس مقصوراً [illegible] ووجوده على الأمور المفارقة للحركة والمادة دون
المفارقة للمادة التي لا تقبل كيفية ولا شيء من هذه العقول المجردة
وأما أنها أصح وجوداً من المضاف فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه
بخلاف الكمية في ذات موضوعها فإن تقرر الأبوة مثلاً في ذات الأب ليس كتقرر طول
الأب وعرضه وعمقه بل تقرر الكمية أتم وأقوى وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد
في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف والكيفيات تختلف فيها فإن جميع
الأجسام الطبيعية يوجد فيها طول وعرض وعمق وليس جميع الأجسام يوجد فيها
لون أو حرارة مثلاً والكم إذا ساوى الكيفية في الجواهر فإنها يلزم أول جوهر
منها وهو الجسم والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد
الجسمية فإذا ثبت أيضاً أن الكم والكيف استعداد العرض للجواهر فإن
الكم يلزم أول جوهر من تلك الجواهر العرضية وهو الجسم من حيث هو جسم سواء
كان من الفلكيات أو العنصريات وأما الكيفية فإنما تعرض للجواهر النوعية السافلة
أو المتوسطة بعد الجسمية ولا يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى ويمكن أن يطلب
للكم خواص يفضل بها على الكيفية لكنا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث
إلا أشياء لا دون الوسط فإن أفضل العصر [illegible] [illegible] [illegible]
عرف إشارة المناسبة بين الجوهر والكم أشد من المناسبة بين الجوهر والكيف
لأن جماعة ظنوا أن الكم جوهر وليس أحد أعلى جعله الجسم وبعضهم ذهب إلى
أن الكم هو الجسم المالي للجواهر الأفراد البحث الثاني
في معاني الجسم التعليمي [illegible] عرض الشيخ من هذا البحث أن يميز المعاني من الجسم

والإرادة عرض ليس بجوهر فقال وأول ما يجب أن نعرفه من حال الكمية أن الكمية
والتي يحمل فيها أنها جوهر أو عرض فإن الكمية هي الكمية التي بها تقدر المادة فيقوم
الجسم جسما فأحرى أن يكون صورة مقومة للجواهر والصورة جوهر فالكمية إذن
جوهر فنقول إن كثيرا من هذه الأقسام من الاشتباه المنطقي لأنه بحث عن المقولات
الأول بل يجب أن ما جاز المنطقي فإنه له أخذا أو يكون ساقه له من صناعة أخرى فنقول
يجب أن نعلم أن كل جسم فهو مساو على ما أي ولكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد
الجسم المساوي من حيث هو مساو فيكون المساوي مغايرا لحقيقة الجسم والمساوي
يلزم كل جسم بعد ما يقوم حد الجسم جسما كذلك قد يعقل الجسم جسما ولا يعقل
مساويا ما لم يصح ويوضح ببرهان أن أصلح العوارض المطلوبة للموضوعات
بالبراهين المنسية أما قالوا المساوي ليرد إطلاقه ماهية الجسم والسطح ليس جوهرا حد الجسم لأنه
إنما نسب للجسم بواسطة ماهية الذي هو عارض للجسم لا مقوم وما يثبت بواسطة العارض
فهو أولى بالعرضية ومع ذلك فإنه ولو كان كل جسم مساويا فإن الأبعاد لا يجب
حصولها في الجسم بالفعل فإن الكرة من حيث هي كرة جسم وليس يخطها الأبعاد واحد
من السطح الظاهر منها ولا يعرض فيها الأبعاد من طول وعرض وعمق بالفعل ثمرة
بل الجسم إنما هو جسم لأن من شأنه أنه يمكن أن يفرض فيه أبعاد على
الإطلاق وعمقه متقاطع على حد واحد مشترك هو نقطة تقاطعها على
زوايا قوائم وهذه صورة الجسمية التي الذي يمكنك أن تفرض فيه بعدا ثم بعدا آخر
تقاطعه على قائمة ثم ثالثا يقاطع الأولين على التقاطع الأول على قوائم فهو الجسم فالجسم
إذن هو الشيء الذي يمكن فيه فرض أبعاد ثلثة متقاطعة على حد وإما قوائم ثم إذا اختلف
الجسمان بأن أحدهما يقبل أحد الأبعاد أو أكثر منها أو يقبلها أكثر من الآخر أو أصغر
من الشيء الجسم الآخر فإنه لا مخالفة من أنه يقبل الأبعاد الثلثة على الإطلاق السوية فإن
ذلك مشترك بين كل الأجسام وكالمقدار فقبل الأبعاد على ما ذكرنا بأن يكون طول
أحدهما ذراعا مثلا وطول الآخر ذراعين وهذا ما في الأبعاد وبالعرض فهو من
حيث يقبل ثلثة أبعاد جسم على الإطلاق ومن حيث يقبلها الأبعاد بعينها أو هي موجودة
بالفعل فيه إن كان فهو بحسب بعد ووحدة ذلك لا من حيث الجسمية بل من حيث أنه بعد د

سوا

سواء كان المقدار لا بعينه الشيء إن أمكن أو بعينه والصورة الجسمية التي هي صورته
الجوهرية هي التي لا تزيد فيها جسم على جسم فإن الطبيعة لا تتبدل به وأما
الكبر والصغر والصغر والكبر أحوال المقدار وهذه الصورة هي من كمال الجسم
الأول وهي صورة جوهر بل هو جوهر وليس عرضا والمعنى المقوم للمقدار للأبعاد
الثلثة بعدا محدودا أو غير محدود هو العرض الذي هو بالكم والجسم الواحد
يوجد يختلف عرضه أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة فإن الشمعة
أي شكل شئتها به يصلح عليها أن يكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلثة متقاطعة
فيها على صورة التقاطع على القوائم ولا يختلف فيها ويختلف الأبعاد مع ذلك شكلها
بحد ومقدار منها طولا وعرضا وعمقا فقد يزيد الطول في بعضها وينقص في الباقي فإن
أو أخذ ما على بعد من الأرض أو عمقها أو بالعكس على بعد من شكل آخر بالعرض أو بالعمق
إذا أخذ ذلك الشكل فإنه إن شكل الشمعة شكل كرة كان مفروضا ليس أبعاد
محدودة غير المحدودة التي يعقلها إذا كان شكلا مكعبا أن لذلك الكمية الفاعلة
لا احلال الأقدار ونها وتبادل ونقصانا وعدم الاحلال وهذا أما هنا إلا
فإنه قد يحفظ جوهر المادة حال زيادة حجمه عند التخلخل بسخونة وحال نقص
حجمه عند تبرد وتكاثفه فيكون قد ينسب له جوهرها الموحد فضلا عن الجسمية
وتغير مقداره الكمي فيعلم أن المقدار غير الجسم وغير الصورة الجسمية
وليس لقائل أن يقول أن الجسم للأرض لا يكتف فإن أبعاده لم تتغير
إذ هو ما ولما كان أولا المساحة يختلف أبعاده فإن زاد الطول نقص
العرض أو العمق لأن مجموع الأبعاد كانه الكمية مساو ومجموع الأبعاد حالة
التكعيب وغيره من الأشكال إلا أنا نقول إنك تعلم أن المساوي يقال
بالحقيقة لما هو مساو بالفعل كما وله ذراع لذراع وهذا إنما يكون مع الاتحاد
الشكلي بأن يفرض طول مربع ذراعا وطول مربع آخر ذراعا فإن طولهما مساو
بالفعل ويقال المساوي لما هو مساو بالقوة كالمثلث للمربع وقد يكون لا بالفعل
ولا بالقوة كالخط المستقيم إذا نسب إلى الخط المستدير فإنه ما وله أو يعمى
مساو فإن ذلك إنما هو شيء من الوهم لا بالفعل ولا بالقوة لأنه ما بالقوة

الذي يكون هو قابل الفصل والمتقدر لا يقبل شيئاً منهما إلا في الوهم ولا يمر الطرفان
بينه وبين المتقسم وأما إن هذه الأشياء أعني الكمية والمتكممة لا مساواة لها
بالحقيقة بل بمعنى ما يقال فيها من ذلك أي من المساواة أنها فوق المساوية بمعنى
أنه إذا جعل المتكمم كبيراً أو بالعكس أمكن أن يكون مساوياً أو متفاوتاً والذي يكون
بالقوة ليس بموجود بعد فلا يكون المساواة ثابتة فلا يكون حقيقة بل إنما يكون
حقيقة لو أخرج بعض الأشكال عن حقيقتها والجسمية بالمعنى الأول أي
الامتداد الجوهري لا يتقدر بشيء لأنها ليست مقداراً وإنما يتقدر بغيرها فلا
مقدار له لا يتقدر بشيء فإن السواد لا يقال إنه ذراع أو ذراعان ما لم يحل في المقدار
فالصورة الجسمية لا تتقدر بشيء لأن الأجسام لو صح أن يقدر بعضها بعضاً ويقدر
بالمقدار فإن كان كذلك فإما أن يكون مساوياً للمقدر أولا والأول محال لأنه ربما كان
الأصغر مقدراً لما هو أكبر منه فمعنى أن يكون المقدر يجب أن يكون مساوياً
للمقدر أو مخالفاً له أصغر منه كالمقدر قطعة ثوب بذراع والمساوي للمقدر
لا يقدر بالمساواة بما يخالفها المقدر والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره فما يقدر لا يكون
غير مخالف الجميع ما كان مقدره بل لا بد من أن يكون مخالفاً لبعض ما كان مقدره
ولذلك ما يقدر فإن المقدر صح أن يكون مخالفاً لبعض ما يقدره فلا يشير بهذا المعنى
أعني الامتداد الجوهري وهو الصورة الجسمانية الذي لا اختلاف فيه جسم حتى أن
يكون مقدراً أو مقدراً إلا أن بعض الجسمية يستحيل أن تخالف فيها جسم جسماً فلذلك المقدرة
إنما يكون بأمر زائد على الجسمية فإن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر
وهي الأبعاد بالفعل التي هي الكمية فإذاً إن ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير
غير المعنى الذي يصير به الجسم جسماً فليست الصورة الجسمية هي الكمية التي هي الأبعاد لأن
الأول جوهر موجود على حد واحد في الصغير والكبير والثانية في الفرض الذي يتقدر
به الأشياء بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض هي جسمية بمعنى آخر هو ما أشرنا
إليه وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملازمة لها لا هي نوع بعضهم اتحادهما
ولذلك أيضاً يسمى أشياء الكمية وليست بكمية فإن وجدت ما نسبة الكمية
وهي الصورة الجسمية وليست كمية والسطح أيضاً لصورة غير البسيطة التي فيه
التي

البحث الثالث في بيان البراهين على التغاير بين الكم والصورة الجسمية
واعتراض الباحثين فيه ❊ الغرض من هذا البحث أن يذكر بعض أدلة القوم على
التغاير بين الصورة الجسمية والكمية وأن يذكر بعض ما اعترضه أفاضل المتأخرين
عليه فنقول اعلم أن القوم استدلوا على تغاير الصورة الجسمية على ما قررناه ولأن الجسم قد يبقى
شخصاً واحداً مع تغير أبعاده في التخلخل والتكاثف ظاهراً حيثية لاستحالة الأشكال ويتبدل
سمعوا جهة من غير انفصال شيء من أجزائه أو زوال طاقة فيه وذلك الجسم شخصه
محفوظ لم يتغير إلا بالزيادة ولا بالنقصان بل الحجم متغاير لما وقع فيه الزيادة
والنقصان أعني المقدار وأيضاً السطح متناهٍ للجسم بواسطة التناهي فإنه من لوازمه
لأنه إنما يعرض له بواسطة التناهي وانفصاله عن غيره ومباينته وكذلك بعد
معروض كذلك إنما يحصل للجسم لا بذاته بل بواسطة التناهي العارض والتابع للمادة
يكون متأخراً عن المادة من حيث فلا يكون نفس الجسمية المقومة لها لكونها المتقدمة
عليها بالعلية فإذن السطح مغاير للجسمية وإذا ثبت ذلك في السطح ثبت في الخط أيضاً
لأنه من توابع التناهي بهذا الدليل بعينه وقال أفضل العصر خواجه
غير تام لأن ملزوم هذا الحكم أعني الخط أولى لأن الخط إنما هو نهاية
السطح غير واحد ليس له إلا أن يكون سطح لا خط فيه كما في الجسم الذي لا
يكون موجوداً إلا متناهياً فلم يكن يأخذ عن السطح بأخص معلول مفارق والنهاية
إنما يكون باعتبار كونه معلولاً لا ولعمري يكون السطح على ما نصه فيه فضلاً عن أنه
ناهٍ عن الصورة الجسمية أيضاً يمكن تصور الجسم مع الذهول عن كونه متناهياً
أو غير متناه بل مع الشك فيه بل مع الحكم بكونه غير متناه فإن الحاكم على موضوع
بحكم ما يجب أن يكون متصوراً للموضوع بحيث لا يلزم من تصور الجسم تقدم تصور
التناهي بل ولا تصور تناهيه والجسم متقدم في التصور على المركب فلا يكون التناهي
جزءاً منه بل يكون عارضاً ولا يلزم أن التناهي جزء الجسم لكان من تصور جسماً غير
متناهٍ يكون قد تصور جسماً لا جسماً وهو محال فيثبت لكل الجسمية وإن امتنع انفكاكها
عن السطح في الوجود الخارجي إلا أنه يصح انفكاكها عنه في الوجود الذهني وأما
السطح فيصح خلو الجسم عنه في الوجود لأن الكرة لا يوجد فيها خط بالفعل ولا

معه رفعها معه ولا سقوطها ما لم يتحرك ولئن سلم شرط اللزوم في صيرورتها صحيحا ان
يكون متحركة ولو سلم عدم انفكاك الجسم عن الحركة فان الجسم متقدم عليها بالذات لانه ما
لم يوجد الجسم اولا لم يوجد حركة فالذي الجسمية ذاته متقدم على الحركة المتقدمة على النقطة
والمحور فيعدلها من هذا البحث ومن البحث السابق علمت ان الدلائل الدالة على مغايرة الجسمية
للكمية وهو منها انما الجسمية الخاصة حال زوال الكمال فالمقادير الخاصة ت
ان الجسمية واحدة في الصغير والكبير والمقدار مختلف فيهما وفي الاصغر قد يعدد
الاكثر المخالف له في المساواة له والجسمية لا تخالف الجسمية مثل كبعضها المساواة في
الجسم قد يزداد مقداره وينقص حال التخلخل والتكاثف والجسمية باقية اي الممتدة
البسيط والخط خارجان عن المادة الخارجة عن الصورة التي هي عليها فلا يكون عبارة
عن الصورة في البسيط والخط الانقطاع مفهوم الجسم فلا يعرضانه ولا يكونان
عبارة عنه واعلم ان الوجه الاول مبني على نفي الجوهر الفرد لانه لو ثبت الجوهر
الفرد لجاز ان يكون التفاوت لاختلاف او ضائع للاجزاء المتألفة وهذا اعترض
ايضا اصل الثاني من المنع من اختلاف المقادير المختلف بما هو الاشكال والمقدار
واحد في جميع احوال المعرّانه اذا زاد في الطول انتقص في العرض او العمق وبالعكس
فالمقدار باق بحاله في الاحوال كلها والمتغير هو الشكل ولئن سلم ان زيادة الطول او
نقصانه تغير الكل لكن تغير للشكل واعترض ايضا على الثاني بان الاجسام
لما اشتركت في اصل الجسمية فهي مشتركة ايضا في اصل كونها متكممة متقدرة فان كان
اختلافها في المقادير المخصوصة بعد اشتراكها في الجسمية يوجب ان يكون مقاديرها
اعراضا زائدة على جسميتها لزم ان يكون اختلافها في المقادير المخصوصة بعد اشتراكها
في المقدارية المتكممة يوجب ان يكون مقاديرها المخصوصة اعراضا زائدة على متكميتها
ومقداريتها فيكون المقدار المشترك عرضا والمقدار المخصوص عرضا آخر
ولكن ذلك محال لانا ان فرضنا ان يكون الامر كذلك فالمقادير المخصوصة ايضا
مشتركة ايضا في اصل المقدار فيلزم ان يكون مقدار آخر مشترك ويلزم منه
التسلسل واذا ثبت بطلان الاشتراك موجودا او ثبت الامتياز موجودا آخر فيكون المقدار
المخصوص تمام مقدار من اجزائه مشترك والآخر مخصوص ثم الكلام في هذا المخصوص
الثاني

الثاني في الكلام في الاول فيلزم التسلسل فثبت انه لا يلزم من اشتراك الاجسام في اصل
المقدار واختلافها في المقادير الخاصة ان يكون اصل المقدار موجودا مغايرا
للمقدار المخصوص واذا كان كذلك جاز ان يكون الاجسام مشتركة في الجسمية ومتمايزة
في مقاديرها المخصوصة ولئن لم يكن المقدار موجودا مغايرا للجسمية ولئن سلم ان
المقادير المخصوصة اذا اشتركت في مطلق المقدار لم يلزم من ذلك ان يوجد
عرضان متغايران متميزان يكون احدهما مقدارا مطلقا ويكون الثاني مقدارا
خاصا لم لا يجوز ان يكون التمايز بنفس الاشتراك الذي هو الجنس وما به الامتياز الذي هو
الفصل في الذهن ولم لا يجوز في الخارج موجودا واحدا وغيرها بسبب ذلك بل وجدانا
جسمية خاصة مع مقدار خاص ووجدانا لا نتصورها مع مقدار آخر يحدد عليها بعد
زوال الاول فعرفنا التغاير والعرضية واعترض على الثالث بالمثال والمثل
الرابع بانه مبني على نفي الجزء الذي لا يتجزأ لانها مبنية على القول بصحة التخلخل والتكاثف
الحقيقي لا بكرانية الاشياء الجزء الذي لا يتجزأ اما لو وجد فيجوز ان يرد الجسم من اجزاء الأكثر الى
استحالة ان يزاد في مقداره الا اذا زاد فيه واحد من تلك الاجزاء في مقداره واذا
كان كل واحد من تلك الاجزاء لا يزيد مقداره كان كل واحد منها قابلا للقسمة بعد
ان ما ذهب اليه الجزء الذي لا يتجزأ ممتنعا بها طعنهم فيها لقائل ان يقول لم
قلتم ان الجسم لما عظم مقداره في التخلخل محفوظة فانه يجوز ان لا يحصل ذلك
العظم الا بعد ورود انبساطه وذلك البعد وعدم لو حصل انعدام الصورة الجسمية
ومع هذا الاحتمال لا يصح الشعور عليه وفيه نظر فانهم يقولون المتخلخل
اما ان يكون مداخلا في او تحلل مقدار وليس الثاني والاول لا يجوز لما يلزم
في الاولى المنعدمة عند انتهائها فتعين الثاني وذلك لا يوجب انعدام الجسمية بل
المقدار وهو المطلوب وعلى الخامس بان السطح له اعتباران احدهما انه
مقدار قابل العرض امتدادين وهو بهذا من مقولة الكم وليس بمضاف والآخر
كونه نهاية للجسم وهو بهذا الاعتبار يعرض له الاضافة فالذي هو من باب
التناهي لم يلزم ما هو باعتبار الكمية وليس يجد لانه يجلى معنيه انما يحصل للجسم
بعد عروض التناهي له وعلى السادس بمثل ذلك فان السطح انما يكون عرضا

داخل في مفهوم الجسم من حيث هو مضاف لا يلزم أن يكون غير داخل من حيث هو لم
يعتبرها فليس بالهيولى والصورة فإنهما داخلان في قوام الجسم وقد لا يعقلهما
من يعقل الجسم بل لا يلزم من العلم بالجسم العلم بالهيولى بعينها أو بعوارضها أن لا يكونا مقومين
للجسم كذلك ههنا فالذي يذكر أن يكون هذا الاحتمال إذا علمنا الجسم غفلنا عن الهيولى
عن الهيولى فليس الجسم بتمامه معلوما لنا بل المعلوم أحد أجزائه وهو الجسمية الجنسية
وأما الصورة فلا يصح أن يكون مجهولة بعد ما يكون الصورة معلومة لا جرم وجب تعقلهما
فيها إذا علمنا الجسمية وكذلك نجد السطح في الصورة مغايرا للسطح وذلك
هو المطلوب البحث الرابع في السطح عرض الشيخ ههنا
أول شيء أن للسطح كمية خاصة وصورة أخرى نسبتها إليه نسبة الصورة الجسمية إلى
وأن يشير إشارة تعرض فقال والسطح أيضا له صورة غير الكمية التي فيه وتلك
الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة أي يكونان
متقاطعين على زوايا قوائم وهذه الصورة صفة له حصلت باعتبار أنه نهاية
شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد لأن يكون الشيء نهاية لذي الأبعاد
الثلاثة يقتضي أن يكون له بعدان فإن ما لا بعد له من ذوات الأوضاع فالنقطة نهاية
بذاته وما له بعد واحد وهو الخط الذي هو بعد واحد لا جزء أن يشابه في خط بل لا
بعد له وهو النقطة وما له بعدان وهو السطح نهاية للخط الذي هو بعد واحد والجسم
الذي له أبعاد ثلاثة نهاية السطح الذي له بعدان فإن الأشد إذا الجسماني إذا فرض
أحد أبعاده [illegible] الطول والعرض والعمق [illegible] فإذا انتهى فيها وقطع
امتداده فإنما ينقطع بالسطح لا بالخط الذي ينقطع بسطحه لا غير فلذلك جعل الصورة
لست هذه الصورة تخرج السطح عن العرضية وعن الحاجة إلى الموضوع لأن السطح
باعتبار هذه الصورة التي حصلت له باعتبار أنه نهاية ذي أبعاد ثلاثة يكون في الدرجة
الرابعة من العروض للجوهر فلم يخرج عن العرضية ولأن الجوهرية يستحيل تعلقها
بالعرض فإن الجوهر ذاته والذاتي غير معلل وأما كمية السطح فإنها نظير
كمية الجسم إذ هو مقدار ذو بعدين كما أن الجسم مقدار ذو أبعاد ثلاثة ولا يخرج عن
كميته باعتبار كونه نهاية لغيره فهي كمية بأنه فيه لا [illegible] في الجسم [illegible]
[illegible]

من أن المستقيم يستحيل عليه أن يصير مقعرا أو بالعكس ولا يمتد السطح إلا
بمدد الجسم [illegible] عن كونه ذلك السطح ولو صار سطح غيره في هذا الموضع مباحث
عميقة [illegible] عليها [illegible] الواضح أنه إذا كان للسطح صورة يلزمها ويقومها الكمية
يجب أن يكون [illegible] هذا [illegible] أن الصورة النوعية من الأنواع يلزمها عرض
فهي جوهر بل لا بد [illegible] صورة [illegible] لا باعتبار اللزوم بل باعتبار أن
صورة الجوهر مقومة له ومقوم الجوهر جوهر فيكون الجسمية التي هي قابلة للكمية
أعني للأبعاد الثلاثة لازمة لجسمية التي هي الصورة الجوهرية المقومة للمادة
صورة لأن الجسم يقبل التجدد وأن يحصل بواسطة الكمية ويكون صورة الجسم لا
جرم [illegible] كما أو جرم [illegible] الكمية [illegible] في الذهن مجردا جسما تعليميا
لأنه موضوع علم التعاليم ولا استبعاد في أن يعقل الذهن المقدار مجردا عن
المادة وإن استحال في الخارج تجرده عنها فإنه يمكن أن يتجرد الطول والعرض
والعمق عن الصفات التي أخرها [illegible] إلا إذا تعقلنا الجسم التعليمي فإنا
قد عقلنا سطحه بأن عقلنا ذلك السطح عن الصفات إلا ما عداه ولا نظر إلى ما
يقارنه في الأجسام الطبيعية من اللون والضوء [illegible] السطح التعليمي وكذا القول
في الخط والنقطة واعلم أنه قد يقبل الجسم التعليمي ويكون السطح والخط
تعليميين لأن الجسم التعليمي يمكن أن يؤخذ باعتبار [illegible] باعتبار آخر
الذي لا يشترط أن يكون معه شيء والثاني أخذه بشرط أن لا يكون معه شيء وكذا
السطح التعليمي بالاعتبار الثاني أعني بشرط التجرد عن المادة لأنه
لا يمكن أن يحصل السطح إلا نهاية جسم [illegible] مجردا عن الجسم [illegible] الخط كذلك
أيضا فافهم للسطح البحث الخامس في أن العدد عرض عرض
الشيخ في هذا البحث أن العدد من الأعراض [illegible] الذي [illegible] الأعداد في
من المبادي فقال واعلم أنه قد يشكل أن العدد أيضا أنه عرض أو ليس بعرض
يحتاج إلى أن يعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها
وأن مجموع الأعراض عرض والعدد عبارة عن مجموع الآحاد فهذا قد بينه على
[illegible] في هذه المباحث المنطقية وأما كون هذه الأشياء [illegible] أخرى في [illegible] الطبيعة

الاول وسند لزومه ونحن نقول في حل الاشكال ان هذا المطلوب موقوف
على مقدمات يلزم احديها مسلمة وهي ان العدد ليس عبارة عن مجموع الوحدات والثانية
ظاهرة ايضا وهي ان مجموع الاعراض عرض فان مجموع الاعراض يقوم بالاجسام
المتقومة الموضوع فيكون اولى بالاتصاف [illegible] والثالثة ان الجوهر عرض لان وحدة
الجوهر والعرض واحدة بالنوع والمفهوم فان كان ذلك المفهوم جوهرا لاستحال
حصوله في العرض لان الجوهر لا يوجد في العرض وان كان عرضا لم يمتنع حصوله في
الجوهر لان العرض يوجد في الجوهر وحينئذ يكون الوحدة عرضا فان
اتصل النقض [illegible] عرف ايضا ان مفهوم الوحدة
مع المعنى ايضا ذهني لا عبارة عن مجرد كون الشيء لا يقبل القسمة والوحدة
الذي هو [illegible] امر عدمي وكون الشيء بحيث يطلق الذهني بحيث لا
يقبل القسمة ايضا من الامور الاعتبارية فلا يمكن كونه جوهرا [illegible] فيها
البحث الثالث في تقسيم الكم [illegible] ان يذكر ههنا
البحث ان الكم ينقسم [illegible] احدهما وهي المقدمة التي فيها يوقف
على خواص الكم ان يقال الكم اما متصل واما منفصل وهذه القسمة موقوفة على معرفة
المتصل ما هو فنقول ان لفظ المتصل من الاسماء المشتركة وقد يعرض له
[illegible] ان مفهومه معنى واحد فيقع بسبب ذلك الغلط في معاني المتصل
بسبب الاشتراك اللفظي فاذا تقرر ذلك فالمتصل يوجد باعتبارين احدهما ما يعني
به المقدار في نفسه والثاني ما يعني به [illegible] الى مقدار اخر
غيره فالاول هو فصل الكم الذي ينقسم الى المتصل والمنفصل والثاني منه
ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هي اعظام اي يلحق المقادير من حيث هي
مقادير ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام المادية من حيث هي طبيعية
فاما الذي هو فصل فمن خاصته انه يمكن ان يفرض فيه المقدار الواحد بعينه ولا يوجد
[illegible] مقدارا غيره والدلالة تحديدها انه الذي يمكن ان يفرض له اجزاء يشترك
في حد واحد بحيث يكون ذلك الحد مشتركا باعتبار بداية لجزء ونهاية
مثلا اذا امتد خطان من جانبي الخط الى منتصفه ثم امتد [illegible] الاخر من
الطرف

الطرف المقابل للاول حتى انتهى الى منتصف ذلك الخط فان ذلك المنتصف هو
النقطة المشتركة بين الخطين المفروضين وقد صارت نهاية لكل واحد من الخطين
واشتركا في النقطة بين الخطين فصارت نهاية لكل واحد منهما وباعتبار اخر
يكون تلك النقطة التي في المنتصف نهاية لاحد الخطين وبداية للاخر وكذا اذا
اخذ احد الشخصين من احد الطرفين الى ان انتهى الى نقطة المنتصف كانت النقطة
نهاية لهذا الخط ثم اذا ابتدأ الخط الثاني من هذه النقطة الى اخر الطرف الاخر
فيكون بداية للخط الثاني ونهاية للاول الذي حصل في العمل الى الاشارة اقرب
[illegible] اول وبداية للاخر فيقال لهذا الحد [illegible] المقدار الذي يكون الطرفان
المذكوران انه متصل ولا يشترط فيه ان يكون هناك قطع او حركة بالفعل حتى
لو قطعنا كان ذلك القطع نهاية لاحد الخطين وبداية للاخر بل الشرط
فيه ان يكون هناك امكان لهذا الوهم وهذا الفرض فهذا المعنى هو معنى المتصل
الذي ينقسم اليه الكم والى المنفصل واما المتصلان الاخران احدهما العرض
الذي يلحق الاعظام من حيث هي اعظام والثاني الذي يلحقها من حيث هي طبيعية
فيقال شيء واحد ويقال لها ما يتصل الى الغير ويكون المتصل فيها الا المتصل نفسه
بل المتصل بغيره فلا بد من اعتبار الغير والمتصل بحسب العرف اللغوي انما يطلق
على هذا واما في الاصطلاح [illegible] فيطلق على الاول الذي لا يعتبر فيه [illegible]
الى الغير والمتصل بهذا المعنى اعني [illegible] الى الغير والثاني يقال
لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل [illegible] طرف [illegible] انه متصل حتى
لو كان [illegible] يتصل [illegible] فكان قولنا اتصال [illegible] مثل الخط الذي يتصل بخط
اخر على زاوية [illegible] بنقطة واحدة بالفعل يكون تلك النقطة طرفا للخطين معا
ومثل الجسم اذا انقسم باختلاف الاعراض حتى صار ذا جزء باعتبار العرض متميزا
فيه عن الاخر اذ كل واحد من العرضين ليس فيه الاخر كسواد وبياض [illegible] حصل في
جسم واحد حتى صار ابلق فان السواد اختص بموضع لم يحل فيه البياض والبياض
اختص بموضع لم يحل فيه السواد فكل واحد من السواد والبياض اختص بموضع
هو الذي [illegible] الاخر فان [illegible] المتصل الطبيعية [illegible] باعتبار

عارض يعرض لها فيكون ما يحصر بها بين السامرفه فيما بينهما وما يختص بنهايات
السواد فيه يكون فيما بينهما ولا لذلك الفعل ولست اعني بها ان المفترضات
لا غير من السواد والساطل مشترك هناك نهاية واحدة فهذا نوع آخر من
الاتصال المقول بالقياس الى الغير فيكون للكميات وهي كما لم تجعلها واحدة
الكميات بل هو الموضع الذي يحيط به اعني الاجزاء والكاصل من الا ما
احاط بي عن صاحبه وامام بعرض بدل السواد فيه مثلا به في الاولى واما ولا
هاهنا تعرض فيه بدل السامر حتى لا يكون ما هو دائم عن طبيعي فيكون ذلك هو
النوع الثاني يسمو الاتصال للخطوط والسطح او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع
الذي لو اعطى النهايات فيه واحدة في الموضع اعني سمي الاتصال فهذا بالاسم
انما هو الموضوع لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة واما
الاتصال الثالث اعني الاتصال الثاني من الاتصال المقول بالقياس
الى الغير فهو ان يكون المتصل به ملازما للمتصل في حركته التي يزول معها
طرفه الذي يليه عن موضعه الذي يلاقيه به فهذا هو الذي يقال الذي يلاقي
المتصل به اتصالا مع المتصل ذلك الجسم المتصل وهذا الاتصال لا يمنع ان يكون
فيه مماسة لان المماس يتحدد بها نهايتاهما وان احدهما لا يتحرك اذا وصل ملازمه
عند حركة ملاصقه او مساوقه فان الجسم اذا انبسط على جسم اخر انه
بحيث اذا تحرك وتقلع عن موضعه فلا ينفصل طرفه الذي يليه من الاخر حتى يصير الاخر
معه حيث صار او ينفصل فانه يقال انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا
الموضع هو الاول اعني الذي يكون بحيث تفرض من اجزائه حد مشترك وان كان
انما يقال اسمه من الاتصال الذي على سبيل الاضافة فانه لا يتوهم له اجزاء
فيها الاتصال الاضافي لان المعاني عند العامة انما هو الاصل واما الحقيقي
فانما لهم اخواص ونقل اسما يقال باسم لمعنى عن اسم بين لمعنى يحسب صناعته
ما اخذ به الاسم عن المعنى

الفصل السابع في اقسام الكم المتصل

غرضنا في هذا الفصل بيان اقسام الكم المتصل قد عرفت في الفصل الماضي ان
الكم منه ما هو متصل وهو الذي يفرض بين اجزائه حد مشترك يكون نهاية لاحد

الجسم ونهاية للاخر وهو السطح الموهوم واسمه الامتداد فيه تحديد جزئي ومنه
ما ليس بمتصل وهو المنفصل فنقول من اقسام الكم المتصل الجسم التعليمي الذي
من باب الكمية ... الجوهر الفرد فقال وينبغي ان يكون من اقسام المتصل
ويحد هذا القسم بحسب ان يفرض بين اجزائه حد مشترك يكون بداية لاحد جزئيه
ونهاية للاخر وهو السطح الموهوم واسمه الامتداد فيه تحديد اجزائه الجسم مشترك سطح
واحد يلتقي الجزآن على ذلك السطح ويحد بطرد لذلك انه ان فرض خط
مشترك بين الجزئين للسطح فانك اذا فرضت سطحا السطح قاطعا له كان القاطع
هو الخط فيكون ايضا متصلا والخط كذلك لو فرض اجزاؤه حد مشترك بالنقطة
والزمان ايضا من الكم المتصل لان اجزاءه وان كانت غير قارة لكنها اذا فرضت له
اجزاء فيشترك بحد يكون بداية لاحد الجزئين ونهاية للاخر هو الان المشترك بين
الماضي والمستقبل الموهوم عند فرض الزمان مقسوما وانما قال موهوما لان
الزمان عنده متصل لا يقبل القسمة الفعلية الا وهمية فاذا فرض قسمه توهم
الان الذي يفصله الفصلان واعلم انا قد ذكرنا ان الجسم المحسوس اعني الكم المتصل ذا
الابعاد الثلاثة قابل التجزية وان من اجزائه حدا مشتركا هو السطح فنقول
انه انما يجزأ من حيث فيه بعد قابل للقسمة وان البعد علة لقبول القسمة فيقسم ذلك
البعد القابل للقسمة فاكثر انما يتبعه من حيث هو ذو ذلك المقدار لا من حيث هو
جسم على الاطلاق فان ذلك لا يقتضي التجزية ولا من حيث هو جسم جوهري فان ذلك
لا يوجب القسمة ولا ان يكون له جزء حيث لم يفرض له بعد فان اخرج منه او حيث
له بعد وبه ولا من حيث لا يقبل معا وقبوله على اعلمنا ان
التجزية انما عرضت له بالعرض الاول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته لا انه
ان التجزية انما تكون بسبب شيء فيه بقول التجزية فان التجزية امر حادث لا بد له
من قابل والقبول والاستعداد انما يكون في المادة لانها الجوهر القابل لاداته فيكون
قبول التجزية والاستعداد لها بسبب المادة لا بسبب الكمية الا انا نقول
هذا اشكل يحلله الفلسفة الاولى للكوكب ان يسلم هاهنا ان التجزية تعرض للمقدار
بما هو مقدار فان مجرد الطول يوجب تصور المنصوص مثلا وان كان فيه

ثلاثة [illegible] بلا عرض [illegible] ان الخط المستقيم هو الذي [illegible] من العلوم [illegible]
الا انه [illegible] محلا للاتصال وللامر الذي للكم لذاته من ذلك
ما هو [illegible] الدهر [illegible] المقدار [illegible]
[illegible] المفسر [illegible] المقولات الستة [illegible] سطحها [illegible]
الى الحركات [illegible] الحركة التي معها حركة [illegible] الى [illegible]
الى [illegible] عن الحركة التي انما [illegible] هذا الكلام [illegible] الى الكم
المتصل [illegible] البحـــــث الثامن في الكم المنفصل [illegible]
هذا البحث [illegible] الكم المنفصل [illegible] مخالف للمتصل [illegible]
مشترك فقال واما الكم المنفصل فانه [illegible] التي لا يوجد لاجزائها حد
مشترك لانه اذا قسم [illegible] الى الواحد
[illegible] واحد لا ينقسم [illegible] طرفا [illegible]
[illegible] للاجزاء [illegible] وعشرة فانه لا طرف [illegible]
الواحد ولا [illegible] مشترك من [illegible] الذي هو [illegible] والجزء الذي هو
اربعة [illegible] مشترك فلا يكون اما ان يكون من [illegible]
الواحدات [illegible] ويكون المشترك [illegible] احدهما
اول من هذه الاجزاء [illegible] الواحد [illegible]
قال [illegible] المنفصل [illegible] عن [illegible]
الوحدات التي [illegible] يكون واحدا
منها [illegible] من اجزائها [illegible] لا يكون احدهما طرفا [illegible] المقدار
المتصل [illegible] العدد [illegible] لا يمكن
ان يكون من اجزاء [illegible] مشترك فلا يمكن كونه متصلا البحـــــث
التاسع اقسام الكم المتصل [illegible] في هذا البحث ان يذكر اقسام
المتصل [illegible]
[illegible] للاشارة [illegible] هنا او هناك [illegible] الكم
المتصل [illegible] اما ان يكون [illegible] الذات [illegible] محله الذي [illegible]
وسلم

وسلم [illegible] واما ان يكون ذاته [illegible] انما [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] حركة [illegible] الحركة [illegible] الجسم [illegible] الزمان
وهذا [illegible] المنطقي [illegible] لانه ليس [illegible] احدها [illegible] الكم
المتصل القار [illegible] فلا يخلو اما ان يكون [illegible] واحدا [illegible]
واحد [illegible] وهو الخط وهو طول لا عرض له [illegible]
[illegible] واحد هي جهة طوله واما ان يكون [illegible]
[illegible] ولا [illegible]
السطح وهو طول وعرض [illegible] واما ان يكون [illegible]
[illegible] الذي [illegible]
[illegible] وقد يسمى [illegible]
[illegible] السطوح [illegible] الجسم [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] السطوح [illegible] الجسم وهو [illegible] واما [illegible]
[illegible] الى الاسفل [illegible]
[illegible] السطوح [illegible] القاطع [illegible] اولا [illegible]
[illegible] طولا [illegible] عرضا [illegible]
[illegible] الذي [illegible] السطوح [illegible]
[illegible] الى [illegible] الذي [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] واعلاه [illegible]
[illegible]
البحـــــث العاشر ان الثاني من هذه الاقسام [illegible] في هذا
[illegible] السطح [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] للسطح الظاهر من الجسم [illegible]
السطح [illegible] ولا [illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] السطح [illegible]

بمقدار السطح والخط فاصلة ... موجود للكم ... لان ... جسم محيط
من الجسم ... حتى ... الكم
التي ... متصلة ... نحو ذلك
... الى ... عطاء
كان هذا ... وجهة ... من الخط ... ليسمح
المثلث ... ان يقول ... هو لا ... له
... ذلك الكم ... له ... جزء ... ان
الذي ... السطح ... ولا ... ان يكون
... ولا يكون ... من ... نصره ... لي
كونه ... الكم الذي ... العادل ... كونه ... وما
هو ... على الذي ... السطح ... يوسطح ولكن ذلك
وان ... وهذه ... الكم ... ان
موضوعا او ... وهو السطح من الكم فيكون الكم ... هو السطح ويكون عرض
له ... الذي ... ان ... واحاطه فيكون ... هو ... عن
السطح ويكون ... ولا يكون نوعا ... منه
... التي ... وفيكون للشي من حيث هو ...
... له ... وكونه ... ايضا
لان ... باعتبار ... الى المحوي ... ان ... التي
... من ... ويكون ... سطحه
... ان ... باعتبار سطحه وان
الذي ... من السطح ... باعتبارها من الاضافة ... من سطح
... من الكم ... السطح ... نوعا اخر ... بعد
... نوع ... او ان يكون ... سطحا ... كان وهي
... ولا ... له ... سطحا ما هو ... كان لا ... نوع
... يكون الجسم ... وكان مخصوص ... بعد نوعا با ... ذلك
مثلا

مثلا ان يكون الجسم من حيث هو متمكن نوعا ... اذا علم ما ذكرنا باعتبار عروض
هذا الوصف له لا ان ... ولا بد نوعا للجسم المطلق اذا اعتبرت الانواع الاولى
من الشيء من الواحد عليها اذا عدد ما انواع الاجسام ان لا بعد انواع انواعها
منها ولا بعد انواعها من حيث ... او ... نفسها فان ... يكون
... الا ... انواع التي ... المتصلة ... وان ... اعمل
... عرف ... هذا المطلب من ...
المطالب واظهرها واوضحها عند العقل وان كون الشيء انما هو باعتبارات
... لذاته ... والاضافة والتي كونه ... التقسيم
والتجربة لذاته ... انه ... ان ... من ...
ان ... واحدا ولا ... هذه ... ان ... ليس سطحا اصلا
بل هو سطح اصلا ... باعتبار ذلك الاضافة ... ان
... من حيث ... السطح او من حيث ... او
... لكن الاعتبار ... ان يكون ... هذا ... باعتبار سطح لا عن
عن ان يكون ... الى ... عن ... فيكون ... باعتبار
سطحه لا عن ... يكون نوعا اخر ... بل ان ... ولا بد ان يكون ...
الى نوعا ... عوارض ... فكالانسان بكونه ... وانه لا اخر بذلك
عن كونه نوعا ... الى ... الكم المتصل
عرض السطح هذا ... ان ... الكم المتصل ... عن المتصل وان ...
انه ... عن العدد ولا ... مذهب ... القول نوعا اخر
للمتصل ... واما المنفصل ... ان يكون ... العدد لان المنفصل
... فان الاتصال والتفرق ... الاتصال ... له يكون
... باعتبار ... والمفردات ... المفردات
التي ... والاحاطة ... باعتباران احدهما اعتبار ... هذا العارض
اعني كونها ... وهو ... المعنى الذي المنقسم من حيث هو المنقسم ... عن
ان ... من كونه انسانا او فرسا او حجرا او غير ذلك من

العرض ان [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] متصلة [illegible] [illegible]
[illegible] متصل [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] العدد
[illegible] الذي هو لذاته لم يتصل [illegible] معنى
متصلة [illegible] ولا [illegible] [illegible]
[illegible] ذلك الكلم [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] واحد ولا [illegible]
[illegible] معنى الحد الذي [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] ولا [illegible] عبارة
[illegible] العدد [illegible] اعتبار المعنى [illegible] [illegible]
[illegible] عن الحد [illegible] ان يكون صوتا او حركة او جسما فان [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] او غير [illegible] [illegible]
[illegible] الاتصال العددي [illegible] الاتصال [illegible]
لكن عن الحد لم متصل [illegible] لا [illegible] احتمال [illegible]
[illegible] او غير [illegible] اتصاله او عدده [illegible]
[illegible] اتصال [illegible] لم يكن لها عدد او لم متصل [illegible]
[illegible] ان القول ليس [illegible] الذات [illegible] عرض
[illegible] ان القول [illegible] الكم المنفصل
معاد

مماس للعدد دو فصل المتصل مماس لو عنى احدهما كان الذات وهو العدد
والثاني عرضيا كان الذات هو القول فان الذي للاساتذة لم يتصل العدد فيها الذي هو
لم يتصل لها ولم يدرك لها اتصال بالمعنى الحقيقي وهو ان يكون بين اجزائه حد مشترك
يعد بذلك الاتصال الذي هو الكم المتصل بعد ما يعد بها او لهذه متصلة الاسما
ومعرفتهم نقول ان للمقاطع المقصود القطع المهود ويسبب عدد العدد
وهو يصرح بانه يعد للقطع العدد وحاله في ذلك حال الشيء الكاتبة والمعنى
انه لم يدل الا على احسام يحصى من غير اتصال يعد بها واحد ويكون لها حد
مشترك هي منفصلة والا ازمنة متفرقة انفصالها الوحدها اما يعرف
معلوم بالفعل ذات عدد بعد [illegible] والا حركات الاتفاقات ولا [illegible]
عدد لها [illegible] يكون في النفوس والصور مع ان الكمال الذي نوهمه في القول
موجود في هذه الاشياء ايها مع انهم لم يعدوها انواعا اخر للكمات المتصلة ولا
المنفصلة وانما استدلوا بها على ان القول المسموع فانهم قالوا ان
الكم المنفصل انما هو ان يعصم فصل السبب منه انه يعد بها قطعة فيكون
معا قطعة اجزاءه ولها ازمنة يعد بها فيكون القاطع يعد الكلمات بها
فيكون هو لانا يعدون القول بعدد اقسام ازمنة ولما ذكروا قبل ان الكلمة
انما يحملون القول [illegible] يعدد بها فيكون القول على طريقتهم [illegible] من الكم
[illegible] الا انه [illegible] اخرون يحسبون من ذلك فيحتاجون ان [illegible] اخر
يقولون ان الصوت [illegible] ويصير [illegible] القارع والمقروع ولا يكون
ذلك [illegible] الزمان [illegible] ولا [illegible] يحملون القول
وهو الزمن القاطع [illegible] منفصلا [illegible] الصوت [illegible] وهذا
الاتصال الذي [illegible] الصوت [illegible] القارع
والمقروع ولا يكون ذلك [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] فان الكلمة التي [illegible] ان يكون [illegible] الصوت كما
ان [illegible] الكلمة المتصلة [illegible] الزمان
وهو لانا [illegible] الكلمة [illegible] منفصل غير متصل [illegible] ان [illegible]

الصوت وصغر هو بقلة حصته او حماره وحدانه وهذه كلها بانا تكثيرة اما
ذلك موضعه وليس ثبات ومع ذلك فهو لا يخلو من الصوت لكنه ما يواز عنه من القطع
والصغر والثقل والخفة فجعلوه ابتدا من الكثير بالعرض مثلا انا لسنا نعني بالصوت
وقوم اخـــرون منهم اسد كيسلا رعموا انه ليس القول شيئا من ذلك بل
لان المقطع حرف وهو يعقبه وذلك حرف بعد حرف فهو من الكلم اما الصغرى
فلان الحروف اما صامتة لا يمكن الابتدا بها وهي ما عدا حروف المد واللين واما
مصوتة لا يمكن الابتدا بها وهي حروف المد واللين وهي هاهنا عارضة للحروف المبتدا
بها والحرف الذي هو من حروف المد واللين اما مقصور يقع في اقل زمان يمكن
ان يقال فيه من صامت الى صامت كالضمة والفتحة والكسرة او ممدود يقع في
ضعف ذلك الزمان او اكثر فاذا استعملت الحركات التي بها المقطع هو اقل ما يمكن
ان يقوم به باقي الاصوات وهو صامت مقرون بمصوت قصير لا يمكن ان
يستوفيه الا مع المصوت لان المصوت اذا كان مقصورا سمي المقطع مقطعا م
قصورا وان كان ممدودا سمي المقطع مقطعا ممدودا فالاول ينبغي ان يعرف
المقطع المقصور صامت احرسا كل ما كان في قوة المقطع الممدود لان فيه
... زمان صامت ثم زمان مصوت مقصور ثم زمان صامت ساكن
فزمان المصوت المقصور والصامت الساكن قريب من ان يكون مساويا لزمان
المصوت الممدود واول مبتدا المقاطع ... وحسن اصحابها ان يذكر
المقطع المقصور ثم يردف بالمقطع الممدود ... والاخر ان يذكر الممدود
ثم يردف المقصور ... ثم يرتب هذه المقاطع من اخرى فيحدث اشيا
اعظم مما تقدم فاصغر ما يتقدم به لا المقاطع هي المقاطع البسيطة المقول
بالمد ثم بعدها المرتبة والتي لما ذكرنا المقصور اولا ثم اردفنا الممدود
ولا ما ... لم يستوف الواحد من هذه المقاطع الا ... واحد بل
يحتاج الى ان يقرن باثنين او اكثر ... المقادير فان منها ما يقدر ان يستوفي
... ومنها ما يحتاج الى ... فقد تبين ... وان القول مركب
من المقاطع التي هي حروف ... وما يقدر ... فهو كم في القول ... والخطا
في

في الكثرة فانه ليس لها مقدار يحصى يكون له بالذات كي ان يكون له جهة
اخرى يعرض لها المقدار او العدد فيقدر ويكثر به وصار له بسبب ما عرض
له جزء بعد جزء والقطع ليس جزءا الذاتية بل انه واحد والقول كثير والقول ليس له
طبيعة ... من جهة الكثرة التي فيه فاذا لم يلتفت الى تلك الكثرة لم يكن القول
كثيرا ولو صار القول كما بالذات لما فيه من الكثرة لزم ان يكون كل ما عرضت له
الكثرة ويقدر بتلك الكثرة او اجزاء كما بالذات فيكون جميع الاجسام
والاعراض بل والجوهر كلها كما بالذات وهو محال وانما السبب في كون
جميع الكم بالذات الكثرة ... ثم يدخله فانه ليس له جزء بعد جزء فيه
ان يكون من الكم بالذات بل يكون ان يكون له وجود جهة اخرى وقد عرض
له كمية ما اما مقدارا فالكم الذي عرض له المقدار واما عددا فالمعدودات
من الجواهر والاعراض التي عرض لها العدد فكم ذلك الشيء الذي عرض له احد
هذين هذا العارض وصار كما بسبب العارض جزءا بعد جزء واما لهذه الاشيا
لا يكون كما بالذات ولا ... دخول النوع في جنس المقطع
ليس جزءا ... واحد والقول ... ماله خاصية
الكم من جهة الكثرة التي فيه وهي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه التي
هو يحصل منها ولا الى الزمان الذي ... ولا الى مقادير ما يتولد منه
الصوت ... القول كمية البتة فان كان هذه الاشيا يدخل القول
في مقولة الكم ... بالذات فهي ساهرة ... الايقاع ... من الالحان
والقران ... اخرى ... هذه الكتاب ...
او بعضها ... لا بالذات ... ان المقادير المتصلة
قد يقع عليها العدد اما بواسطة انقسامها الى الاجزاء المقدارية او بواسطة
انفصالها عن غيرها فانقسم المقدار الى جزئين او ازيد او يعدد المقدار بعدد
موضوعه فاقسام الانسان ولون المقادير قد يقع عليها العدد لا بمعنى
ان يكون في انفسها كمية فكذلك يقول في القول لا انا نقول ان
المقادير واجزاؤها كثرت بالعدد ... متصلة ... منفصلة ... بعد

للجزء العدد [illegible] وهو المطلوب والمجهول
[illegible] متصلان [illegible] او الواو [illegible] والجواهر
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فعل [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] العدد [illegible] العلم
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان الثقل
[illegible] السعد [illegible]
[illegible] الاول
[illegible] الجزء [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة الى [illegible] الاول
كان [illegible] الميزان حركة لم [illegible] حركة [illegible] العلوم [illegible] احدهما
[illegible] لا [illegible] الصور
[illegible] الاجزاء [illegible] الاجزاء على [illegible] الميزان [illegible]
[illegible] اي عن [illegible] في التحريك فان [illegible] عظيمة
[illegible] الاجزاء ولا [illegible] على [illegible] الاجزاء
[illegible] الاجزاء [illegible] ذلك الجسم الذي [illegible] على تحريك [illegible] اسناد
[illegible] والاتصال وصول [illegible] اجزاء
او [illegible] بحركة الزمان في [illegible] او بحركة المسافة
[illegible] الزمان [illegible] والمعادلة [illegible] الحركة المتعلقة بالزمان
[illegible] الذي بحركة [illegible] الزمان [illegible] المسافة [illegible]
[illegible] الثقل [illegible] الحركة والزمان او المسافة [illegible] المفاوتة [illegible]
الاجسام

الاجسام اما الثقل فمن وذلك ان الحكمة اعني بالحكمة القوة المقتضية الى فوق وقد يمكن
ان يجد الخفة ميزان معلومة للمساواة اعني بالعكس ان يكون المائل من كفتيها
صاعدا وقد يمكن ان يجد موازين للميول القسرية التي تحدث بالدفع والرمي يكون حكمها
حكم ميزان الثقل لكنه قد يكون لا جهة الثقل فلا يلزم من ذلك ان يكون الميول
القسرية [illegible] ان الثقل والحكمة تدل عليها المساوي والرجحان والنقصان
وهو غلط فان المساواة والمفاوتة [illegible] ان يكون [illegible] يسطو على احدى اخر
ويسطو [illegible] الاجزاء فان اسطو احد ان الاجزاء [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] وهذا المعنى [illegible]
الثقل والحكمة فان الثقل [illegible] حركة الى [illegible] اما بالطبع [illegible]
او [illegible] الذي هو [illegible] حركة وهو مقوله الكيف [illegible]
[illegible] لا [illegible] ان [illegible]
وان الثقل والحكمة [illegible] المساواة والمفاوتة [illegible] ان القوى [illegible] لا
[illegible] اما [illegible]
او طول زمان [illegible] ولا [illegible] ذلك بالكثافة [illegible] الثقل
والحكمة [illegible] المساواة والمفاوتة [illegible] اما [illegible]
او زمان [illegible] المطلب الثاني [illegible] القسمة الاخرى للكم [illegible]
الكم بالعرض وفيه مباحث الاول [illegible] ذكر القسمة الثانية للكم [illegible]
[illegible] هذا البحث [illegible] القسمة الثانية للكم [illegible] ذكرنا اولا ان الكم
[illegible] الى المتصل والمنفصل [illegible] اما [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] الانسان [illegible] الوضع [illegible] واما القسمة الاخرى
للكمية فهي ان من الكمية ما له وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي [illegible]
[illegible] ان يكون لها وجود [illegible] مجتمعة في [illegible] يكون بعضها عند بعض
وضع ما اما بالفوقية او التحتية او [illegible] والاتصال [illegible] الاجزاء
اتصال والاتصال [illegible] بعضها [illegible] وضع
[illegible] متوسط او [illegible] هذه الاجزاء [illegible] الانسان

اي كل واحد منها اين هو عن صاحبه هل هو ملاصق او مباين وهل هما في سمت واحد او
ازيد او انقص [illegible] انواع الوضع واعلم ان الوضع اسم مشترك يقال على معان
شتى [illegible] فيقال وضع لما [illegible] الاشارة [illegible] في الاشارة [illegible] الجهة
التي يقصد [illegible] العالم وهذا المعنى يصدق على النقطة الوضع كالان
الوحدة فانه ليست ذات وضع ومع [illegible] الاشارة [illegible] ويقال وضع لمعنى
اخص من هذا [illegible] بعض الكميات وضع [illegible] الكميات المتصلة ومعناه ما يقال ان
انه يقال لبعضها اين هو عن صاحبه ويقال وضع للمعنى الذي [illegible] على المقولة
[illegible] وهو حال الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض في جهاته
وهذا [illegible] في تفسير الوضع [illegible] نسبة اخرى له وهي
اجزائه [illegible] وهذا الوضع لا يقال [illegible] الا
[illegible] ولا يقال على الخط والسطح اذ [illegible] بالذات وقد يقال الوضع
لمعان اخرى [illegible] الاشارة [illegible] ووضع [illegible]
انه وضعي اي [illegible] اقسام [illegible] والوضع الذي يقصد
في باب الكم هو الوضع بالمعنى الاوسط وهو الذي لاجزائه نسبة بعضها الى
بعض [illegible] المعنى الثالث اعني المقولة [illegible] وضع الجسم الذي
مقولة الجوهر [illegible] حال اجزائه بعضها عند بعض [illegible]
[illegible] اذا اعتبرنا الجسم الذي [illegible] باب الكم وضعا وان لم [illegible] الجسم الذي من باب
الكم ولا السطح ولا الخط [illegible] الجسم الذي من باب الكم
[illegible] اتصال [illegible] احدهما [illegible] موجود [illegible]
اين هو عن صاحبه وكذلك السطح والخط [illegible] المعنى [illegible]
في الجسم الجوهري [illegible]
لا وضع له [illegible] الجسم المتحرك
[illegible] ذلك [illegible] لا وضع له الوضع الذي هو [illegible]
ان لا يكون للشيء وضع [illegible] ان لا يكون له وضع [illegible] ان لا يكون للجسم
[illegible] ان لا يكون [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible]

وهذا [illegible] الذي هو [illegible] الوضع [illegible] الذي هو [illegible] الوضع وان
الحركة عند [illegible] الجسم عن ان يكون ذا [illegible] وانما اخرجه عن ان يكون ذا [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الوضع فان الحركة لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا [illegible]
[illegible] اخرجه عن ان يكون ذا وضع [illegible] الوضع الذي [illegible] مقولة الكم
[illegible] الوضع وهو [illegible] الجسم المتحرك وان تحرك فان
الحركة لا [illegible] الوضع الذي هو [illegible]
[illegible] يكون متصلة ويكون بعضها [illegible] ذلك
البعض [illegible] الجسم فان الحركة [illegible] الاجزاء بعضها بعضا ولا [illegible]
[illegible] محفوظة وان كان
[illegible] الجسم [illegible] الجسم وهو
متحرك علامة [illegible] العلامة [illegible]
[illegible] تلك العلامة [illegible] تلك العلامة
وان كان المتحرك لا [illegible] الاجزاء [illegible] الوضع الذي
هو المقولة [illegible] وضع لا وضع وهذا لا يوجب
ان يكون [illegible] لا وضع له بل يوجب ان الوضع [illegible] على الاتصال او على
الانفصال [illegible] له وضع [illegible] هذا الوضع [illegible]
الذي [illegible] الكم [illegible] الذي الوضع [illegible] الوضع [illegible]
ان [illegible] الفصول بحركة او سكون [illegible] محفوظة [illegible]
الحركة او السكون [illegible] الخط لا اجزاء [illegible] والسطح لا اجزاء [illegible] والجسم
لا اجزاء [illegible] لا اجزاء [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] لا اجزاء ووضع
ولا [illegible]
[illegible] العدم او [illegible]
ولذلك [illegible] اجزاءه اتصال وان لم [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] ما [illegible] لا اجزاء [illegible]

والتي هي ... ما العدد فيقولون وقد الحق اقوام فرسخ فليس بوصله للاتصال
بل لكونه ذا وضع وقد يعرض عدد الانسان الى الجهات ... عدد الجدران ووصلا
على ان بعضها من بعض ومن ذلك العدد الذي يقع على المقولات ... والجدران
اكثرها ... فان العدد لا ... ومما لم يوصله ان يصير ذا وضع
ما بعده والقول الذي ... لا يكفيه من الكم العدم ولذلك ... الا
من جهة طبعها ولا ... واستمرارا والكم ذو الوضع هو المقدار والمقادير
ما يجمعها الخط والسطح والجسم فان ... كان ... بعضهم
صار ... وسمى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع وهذه العبارة
ذاهبة الى ... فان الزمان كان من اقسام المتصل ... ومن هذه اقسام
غير ذي الوضع ... القول والعدد ... الزمان والعدد والقول في قسم
النفس ... من جهة الاول فهذه هي الكلمات ... التي

... الكم بالعرض هو عرض ... بها ... الكم بالذات متصلا كان او
منفصلا ان يدل الكم الذي بالعرض وهو الذي لا يكون في ذاته ... الكم اما
بواسطة ... الكم او ذي الكم ... السواد والبياض او بواسطة طول الكم وهو الجسم
... المقدار الذي ... ما يقال له انه كم ويكون ... لا
بالذات ... ما يقال فيه ... الكمات التي هي كميات
بالذات ... موضوعات لها ... الانسان والفرس حين يقال
انسان طويل وقصير وفرس طويل وقصير والانسان لذاته لا طول له ولا ...
... عرض ... المقدار ... العبارات ... اعراض
... الكميات بالذات ... الحركة فانها لا توجد الا ... جسم متحرك
... الزمان ... في ... الحركة ... يقال حركة ...
جسم ... الحركة ... حركة يوم او ساعة ...
او ... زمان طويل ... يقال ... طويلا او عريضا ... سطح طويلا او عريض
وبعض هذه العبارات عوارض خاصة للكميات الطول والقصر ... بالقياس
مثل

مثلا ما يقال ان هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير وان كان ذلك خط
طويل بعينه يعني آخر من جنسه العدد واحد وهذا السطح عريض وذلك الآخر
ليس بعريض بل ضيق وان كان ذا سطح عريض بعينه يعني آخر ... اي بعد
... طويلا بعد ... عرضا ويقال هذا الجسم ثخين والآخر ... ليس بثخين وان
كان للجسم ... يعني آخر من جنسه ... له ثلاثة ابعاد ولذلك
يقول ان هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان ... عدد ...
يعني آخر من جنسه ... منفصل ... وانما ... كمات
وليست بكميات بل هي احوال تعرض للكم ... بالقياس ... الى ... سوء ... بعد
ان ... يقال ... الابعاد الثلاثة هي
عرض ... هذا ... معاني الابعاد الثلاثة اعني الطول والعرض والعمق
لانه لما ... ان هذه الابعاد الثلاثة قد ... العرض ... وبالذات
... من ... عرضية ذلك ... واعلم ان الطول
يقال بالاشتراك في الاسم على معان فيقال طول للامتداد ... ان
سواء ... طويلا او ... العرض ... اخر ... بل ... العمق
ويقال للامتداد الواحد ... ان ... اولا طول والعرض ...
للاول ظاهر فان الاول ... والثاني ...
... الطول هو الاول ... كان سواء كان اطول من الثاني او لا
ويقال طول ... الطول امتداد ... سطح ... ولا
... طوله على طول ... سواء كان اولا او ثانيا ويقال
طول للامتداد الواحد ... مركز العالم الى المحيط وهذا الطول
لطول الانسان وهو البعد الذي فيه اول حركة النشو ... من البعد
الذي ... رأسه وقدمه واما العرض فيقال للكم الذي فيه بعدان
... السطح ويقال للبعد الواحد الذي يعرض ... البعد ...
اولا على انه طول سواء ... الطول او اقصر او مساويا ويقال عرض ...
... سواء ... اولا او ثانيا ويقال عرض للبعد الاخذ ...

الحيوان الى شماله واما العمق فيقال للبعد الذي يحده السطوح يعني البعد
المفروض حشو ما بين سطوح الجسم المحيطة به ويقال ايضا عمق لذلك
اي للبعد بشرط الاخذ من فوق الى اسفل والعمق بهذا المعنى حتى انه لو اخذ البعد
من اسفل الى فوق لم يسم عمقا بل يسمى سمكا ويقال عمق للبعد الذي يقاطع البعدين
المفروضين اولا طولا وعرضا المقاطعة العلوية يعني التي تكون على زوايا قوائم
فان الخط اذا فرض اولا واخذ انه طول فان فرض خط اخر مقاطع طوله على زاوية قائمة
كان عرضا فان فرض خط ثالث يقاطعهما [illegible] ولو اخذ اولا كان طولا
ويقال عمق للبعد الذي تحويه قدام الانسان وخلفه ومن دون ذلك الاربع للبعد
الذي تحويه فوقها واسفلها التي [illegible] الزوايا ووجود هذه
الابعاد [illegible] عرض للشيء وهذا التي ان يبرهن على وجود هذه الابعاد
اعني الخط والسطح والجسم التعليمي على وجه [illegible] الاشارات وغيرها الى النفس
لا الى الحس فقال ونقول انه لو توهم نقطة تتحرك او تحرك جسم فيه
نقطة فلا شك انها النقطة فان تلك النقطة الموهومة بالضرورة [illegible]
الجسم الذي فرضت فيه تفعل بحركتها بعدا [illegible] امتدادا فيه بحركة
النقطة هو مجرد طول لا عرض له لانه مطابق للنقطة في جهة العرض وهذا
عبارة عن الخط فقد حدث الخط بواسطة [illegible] النقطة ولذلك الطول [illegible]
[illegible] بهذا الخط الحاصل بواسطة حركة النقطة لو فرضناه قد تحرك الى جهة
حركة النقطة [illegible] الى الجهة الاخرى عرضا مقاطعا لجهة حركة النقطة
ارتسم من حركته سطح له طول وعرض ثم هذا السطح اذا فرض [illegible]
فيكون حركة على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ارتسم جسم له طول وعرض
وعمق فالطول حصل له بواسطة حركة الخط في جهة طوله والعمق حصل له بواسطة
حركة السطح الى فوق او اسفل [illegible] على وجود هذه الابعاد الثلاثة
ان الجسم [illegible] انما هو بسطحه الذي هو ظاهر الجسم فاذا [illegible] هذا الظاهر
الجسم [illegible] ظاهر جسم [illegible] ما وراء الظاهر فهو السطح والبسيط
فان قطع هذا السطح [illegible] القطع الذي [illegible] قطعا غير

غير النهاية اشارة الى الجسم او السطح له فيه فان طرفه الحاصل بالقطع هو الخط
ثم هذا الخط اذا قطع فان طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة يعني على اعتبار
ان القطع تجرد عن الالتفات الى ما وراءه من خط او سطح او جسم فالخط
المحدود بالنهاية هو البعد الذي يفرض لقطع السطح المحدود وهو البعد
الذي يفرض بين طرفي والعمق المحدود هو البعد الذي يفرض بين سطحين فان
[illegible] هو احد [illegible] عرض له ان وجود الكرة
لا [illegible] الوهم والتصور دون الخارج اذ لا وجود لسطح مجرد في الخارج
ولا للخط [illegible] ولا النقطة [illegible] ان يبرهن عليه بالامور الوهمية ولهذا قال الشيخ
قوله اولا ونقول انه لو توهم نقطة تتحرك [illegible]
[illegible] وغيره [illegible] عرض الشيخ في هذا [illegible] تمام الكلام الى
[illegible] اشارة الى [illegible] الى العمق فقال ان الطول
والعرض والعمق من جملة [illegible] والاضافات [illegible] الكمية
فالطول والعرض والعمق اذا اريد بها مجرد هذه الابعاد الثلاثة او بعضها من
غير التفات الى اخر [illegible] بالذات وان اريد بها [illegible] الطول
عبارة عن الطول [illegible] او عن البعد المفروض اولا [illegible] للاعتبارات
[illegible] الابعاد [illegible] فان الخط
[illegible] وامتداد
[illegible] مع ذلك [illegible] ان هذا الخط طويلا [illegible] الخط الاخر ليس بطويل بهذا
[illegible] والامتداد [illegible]
انما هو الامر الاضافي [illegible] واما [illegible] الى
غيره هو العدد [illegible] الاضافة [illegible] العدد [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] والقول في جميع [illegible] ذلك القليل والكثير
والصغير والعظيم واعلم ان الطويل والعريض والعميق والكثير [illegible] مع
الاضافة الى [illegible] ان يوجد [illegible] على الاطلاق والاتصاف
[illegible] ان [illegible] الى [illegible] الكثير والكبير فان الكثير

والكثير وان اخذنا بالاضافة الى غيرهما اعني الصغير والقليل لا نعرفان بالقياس
الى ما هو غير الكبير والقليل فيقال هذا الخط طويل وذلك الخط ليس بطويل وهذا السطح
عريض عندما يقال السطح الآخر ليس بعريض وهذا الجسم ثخين عندما يقال للآخر
انه ليس بثخين ويقال هذا العدد كثير عندما يقال للآخر انه ليس بكثير والا فكل
خط طويلا وكل سطح عريضا وكل جسم ثخينا وكل عدد كثيرا او الثاني ان يوجد
مضافا باضافة شيء يطول بالقياس اليه فانه يقال هذا العدد اكثر من العدد الآخر
وهذا المقدار اعظم او اطول او اعرض من هذا المقدار فان كلا واحد منها اضافة
الى ما له الاضافة اليها فان الاطول يقال لما له زيادة في الطول الاضافي
ومن بعده فيقال اطول بانها [illegible] هو عندي ما له طول الا ان هذا الذي
اطول منه

البحث الثالث في الكم بالعرض

[illegible] في هذا البحث ان بين الكم بالعرض وهو ما هو عرض ليس بكم في ذاته لكن له
مقدار عرضي من الكيفيات اما بالة او بالحلية او بنوع آخر صارت واعلم ان
المساحة عبارة عن تقدير المتصل ونسبه فيقال عشرة اذرع او قبضة او شبر
واشباه ذلك والعدد هو تقدير المنفصل فيقال عشرة او خمسة من هذا العدد
والمساحة اللذان يعرف بهما قدر المتصل والمنفصل منها ما في النفس وهو العاد
والماسح ومنها ما في الشيء وهو المعدود والممسوح فالذي في العاد والماسح هو
معرفة المقدار ونسبه ويحصل عنه والذي في المعدود والممسوح هو نفس
ذلك القدر المتصل فيها الثاني الذهن يتصور بتمام لان العدد [illegible] لكل
متكثر اما بذاته او بفرض وقوع كثرة فعلا او وهمية فيه وكذا المقدار ما لم يكن
فعلا او قوة امكن ان يعرض له ان يكون معدودا فاذا صار الممسوح معدودا فانه
قد عرض له العدد من وجه خارجي لا مقوم ولا كجزء لذلك نصير المنفصل صنفا
للمتصل فيكون المقدار كم متصل بذاته منفصل بالعرض ولذلك لا يوجد في الكم المتصل
او المنفصل او يوجد الكم المتصل او المنفصل فيه يكون كما بالعرض لما عرفت انه لا يكون طولها
في الكم المتصل ولا المنفصل ويكون عرض من الكم المنفصل لها مقصر معدود فكم بالعرض
لا لذاتها والكم المتصل قد يعرض له انفصال ويكون عددي فيصير كم منفصلا بالعرض

وه

وه متصلا بذاته واما الزمان فانه متصل بذاته اذ يوجد له حد مشترك بين اجزائه
يكون ذلك الحد نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر ويصير منفصلا بالعرض فانه يقدر
بالمسافة اي المسافة يكون له تقدير عارض له وعرض فيقال زمان حركة
فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير
له بالحركة وذلك بسبب اتصال المسافة التي يوجد فيها الحركة للمتحرك فالزمان
لما طال وكثر له التقدير بالفرسخ كان مقدرا بهذا الوجه الذي هو بالعرض
الكم المتصل ولا امتناع بان يكون الشيء كالزمان في نفسه مقولة اعني الكم المتصل
ثم يعرض له شيء آخر مثل المقولة كالاتصال الذي عرض له بواسطة تقدير الحركة
الواقعة فيه بالفرسخ فان الاضافة قد تعرض للاضافة والكيف قد يعرض
لها مقولة اخرى ولما ان الزمان متصل بذاته وبالعرض فانه منفصل
بالعرض فان كله متصل الابد وان لم يعرض له اجزاء او يكثر فعرض له اعداد بعد تلك
الاجزاء فالزمان يمكن ان يعرض له الانفصال الى الساعات والايام والشهور والاعوام
فيعرض له العدد فيقال زمان هو عشرة ايام او عشرة اشهر الى غير ذلك
والكم المتصل بالذي منه [illegible] الذات وهو الزمان لا يوجد الا في الحركة ولا يوجد في غيرها
من جسم او مجرد اذ عنيهما لا حركة يوصف الحركة بالوصف المعاد وسرّ ان
يقال للحركة انها طويلة وقصيرة وقليلة وكثيرة [illegible] وعرضها وذلك بسبب
الزمان وقد يوصف الحركة بهذه الاوصاف بسبب المسافة فيقال الحركة طويلة اي
طويلة المسافة واما الكم [illegible] المتصلة القارة الذات فهي لا توجد
الا في الاجسام فلهذا يوصف الاجسام بانها طويلة وعريضة واعلم ان قول
من قال ان الزمان منفصل انفصالا بالعرض وذلك من جهة انه عدد للحركة
وان الآن يوجد فيه فصله ليس بشيء فان الآن في الزمان امر متوهم لا محقق كالنقطة
فهو موهوم لا يحقق عن شيء مستحقه فيه بالفعل ولو كان شاطا للآن
لا نقول انه فاصلا ولزم عندما ان يلحق الزمان بالكم المنفصل فانه ليس ادا فرض
الآن فاصلا لم يكن اصلا ولو كان ما نبه الى هذه منه بانه متصل بالآن اذا كان
فاصلا بالفعل صار الاجزاء الزمان حد مشترك ابرا حرابه بالفعل بدل على الاتصال

من تلك الاجزاء حدودا بها وان عرض لها من حيث هي اجزاء ان يكون ذات عدد او
ذات نسبة منفصلة الا انها ليست كمية منفصلة مثل خط الخط والسطح والجسم
اذا فرض فيها حدود مشتركة وليس هذا الفصل هو الفصل الذي بها يجتمع الوحدات
في العدد لان ذلك الفصل هو الذي يعد الاجزاء بعضها ببعض بالفعل فيتساوى
ولا الفصل المتحد الذي لا يحاذي الكمية المتصلة [illegible] ذات كمية متصلة وان
من الكمية [illegible] فقط من ذلك ان الشيء يكون بالعرض باعتبار [illegible] ذكرنا
[illegible] ان يكون امرا موجودا [illegible] الكم [illegible] ان يكون الكم موجودا فيه ثم ان
يكون [illegible] بحسب الحلول في المحل الذي حصل فيه الكم ويقارنا في المحل فيقال للشيء
انه طويل او عريض او عميق بسبب مقارنته للكم في المحل الواحد ثم ان يكون قوة موجودة
في اشياء تقال عليها الكم بالذات فيقال لتلك القوى انها متناهية او غير متناهية
لا لان القوة ذات كمية في نفسها بل لان القوة تختلف بالزيادة والنقصان
بالاضافة الى [illegible] الفعل عنها او العدد ما يظهر عنها والى مدة بقاء
الفعل عنها والعرض باعتبار الشدة والعدة ظاهر واما الشدة والمدة
فان الواحد [illegible] الشدة [illegible] لان الذي يتفاوت فيه القوى بحسب المدة
ما [illegible] فيه بحسب الشدة فان [illegible] اكثر [illegible] الزيادة
والنقصان بحسب الشدة [illegible] القوى [illegible] الرمي واما العرض
اعتبار المدة والعدة فلان الذي [illegible] واحد وليس اعتبار العدة في باب
[illegible] واحد البحث السابع في الفصل والمنفصل فصلان الاولى
غرض [illegible] في هذا البحث [illegible] ان المتصل والمنفصل فصلان [illegible] بها الكم
الى نوعيه [illegible] الجوهر بالناطق وغيره الى الانسان وغيره [illegible]
[illegible] لان الكمية المتصلة او المنفصلة [illegible]
ان [illegible] التي [illegible] من تلك المقولة ام ليس لانها ربما [illegible]
ولا يكون من مقولة ذلك الشيء [illegible] الفصل البسيط غير المحمول [illegible] فانه يقوم
الجنس ولا يكون من مقولة ذلك الجنس والا لكان مركبا من ذلك الجنس وفصل
اخر فلا يكون بسيطا هذا خلف والفصول الجوهرية فانها ليست من مقولة الجوهر
واللازم

واللازم للتسلسل ويلزم ايضا دخول الفصل تحت الجنس ليدخل النوع تحته فيكون
اخذ النوع فصلا للاخر وذلك محال فكان لقائل ان يقول ان الفصل
البسيط لا يجب ان يكون من مقولة النوع الذي يحمل هو عليه فانه لا يجب ان يكون
من مقولة الانسان مثلا اذا عرض له العموم فانها [illegible] من مقولة
العرض واعلم ان الفصول المنطقية انما تحمل على الانواع حمل هو هو فان
الناطق محمول على الانسان فلا يكون [illegible] الموضوع لان الذي لا يصدق على غيره
بانه هو هو اذا كان مغايرا له بالموضوع [illegible] يكون مغايرا له بنوع من الاعتبار
لامتناع حمل الشيء على نفسه فان كان الفصل المنطقي [illegible] بمعنى موجود في النوع
لا يحمل على النوع حمل هو هو كان النوع متصلا بفصل اخر غيره فالانسان
الذي هو ناطق انما هو ناطق [illegible] والنطق لا يحمل على الانسان
حمل هو هو فلا يقال [illegible] بالموضوع بهذا الفصل [illegible]
[illegible] الذي هو غير النوع [illegible] واعلم ان الكم المتصل الا كالخط
المنفصل [illegible] باتصال غيره والا المنفصل [illegible] الا [illegible]
مغايرة له فذات النوع هنا والفصل واحد بالموضوع وليس [illegible] الا بالاعتبار
واما الفصل البسيط اعني الاتصال والانفصال فليس هو البتة اذ ليس هذا
متصلا باتصال مغاير له ولا ذاك منفصلا بانفصال اخر مغاير له [illegible]
شرح هذه المسائل [illegible] مواضعها المطلب الثالث في
خواص الكم وفيه مباحث الاول في عدد الخواص على سبيل الاجمال في
غرض [illegible] في هذا البحث ان يعد الخواص التي تخص الكم على سبيل الاجمال ثم يبين كل
واحد واحد منها فقال [illegible] من خواص الكمية [illegible]
قال بعض [illegible] ان للكمية خاصتين اوليين لا بواسطة خاصة
[illegible] احدهما ان الكمية [illegible] والاخرى [illegible]
[illegible] خاصتان اخريان [illegible] ان الكمية [illegible]
[illegible] لنوع له [illegible] له [illegible]
لان كون الكم [illegible]

ـث وبالمعروف في المساحة ان نوعًا من الاطراف وعمومًا واوصافًا للاعداد
ان لم يوجد احد منها يحمل الاخر وعمومًا وان مادة ونوله من الخاصة الثانية وهي
انه لا ضد له لانه لا يقبل الاشد والاضعف [illegible] الخط والسطح لا يكونان اكثر
بعدًا ونحو سطح من احد طرفي الزيادة وهو الخط في الغاية والثاني طرف النقصان
وهو الصغر في الغاية وهذان الطرفان يكونان في غاية التباعد فلو كان ضد
لكان اشبه التضاد اشبه طرفيه وهو للسطح والصغر [illegible] نسبة الخاصة
الاول للكم وهي التي بها تتحد الوجود على معنى الكم وهي انه لذاته لا التي الحق
كما ان موضع فيه العدد [illegible] الخاصة الثانية وهي انه لا تضاد لها
ما من الا [illegible] الحدود [illegible] على الخط [illegible] الكم ولا يقولون كذلك
وهذه الخاصة ليست مطلقة فانها [illegible] لانه لا تضاد فيه
من الجواهر التي [illegible] التي على الاطلاق الخاصة اذا [illegible] كذلك [illegible]
[illegible] الخاصة [illegible] من العلم العام العلم بالخاص ولا يلزم من الوجود على
هذه الخاصة الوجود على معنى الكم ولا [illegible] لا تضاد [illegible] ان
موضع السطح ومعالمه لا [illegible] المعقولات الاول ولا عوارضها [illegible]
هي من ملحقها المنطقي هذا الحكم بالاستقراء انه يدل على عدم قبوله للتضاد
وما [illegible] الاستقراء الصحيح مثل ان يقول [illegible] لنصل [illegible]
في موضوع واحد فان الكم الطبيعي [illegible] له الكم التعليمي والسطح والخط
وموضوع الصدر لا يجوز ان [illegible] الصدان [illegible] على [illegible] واحد
فلا يكون [illegible] متضادة [illegible] التضاد واحد [illegible] الاخر
والا [illegible] الكم التعليمي قابل للسطح والسطح قابل للخط [illegible]
الانواع [illegible] بالسطح [illegible] الكم والخط [illegible] السطح [illegible]
[illegible] الكم المنفصل ولا [illegible] له تضاد [illegible] ان [illegible] احدهما
[illegible] عدد [illegible] الاثنين [illegible] العدد [illegible] للاثنين [illegible]
وهو العدد الازيد [illegible] الاول [illegible] للاثنين [illegible]
[illegible] الاول [illegible] العدد [illegible] اولى [illegible] الاول اولى بان
يكون

يكون في كم الوسط من الصدر ولسنا نعقل الوسط والطرفين معروفًا
ابعد [illegible] طرفا [illegible] الزيادة يكون الاربعة اولى بالطرفية [illegible]
ان [illegible] يوجد له [illegible] النقص وهو الاثنان فلا يكون [illegible]
[illegible] هذا [illegible] يكون ضد له اذا كان [illegible] هذا [illegible] الضد [illegible]
الاثنان ضد [illegible] الغاية والنهاية في [illegible] الاكثر
[illegible] العدد [illegible] الاثنين [illegible] احد [illegible]
ذلك يوجب للتضاد لان الضدية انما [illegible] الطرفين فلا يعقل ان يكون [illegible]
ضد العشرة وذلك العشر لا يكون ضد [illegible] ولذلك [illegible] المنطقي
لا [illegible] ان [illegible] ان لا [illegible] انواع [illegible] لها اضداد
وهي مع ذلك [illegible] انها [illegible] الطرفين [illegible]
[illegible] الثاني من [illegible] الامور التي [illegible] انها [illegible] متضادة
[illegible] هذا [illegible] انها [illegible] متضادة
تلك الامور [illegible] اول ذلك [illegible] المتصل من الكم [illegible] المنفصل فان حد
الصدر [illegible] ان [illegible] متضادان على [illegible] واحد
الكم [illegible] صدر [illegible] الاول
ان المتصل والمنفصل [illegible] لنوعي الكم [illegible] احدهما [illegible]
الكم لا [illegible] ان يكون المنفصل [illegible] النوع في العموم [illegible] واحد فلو كان
[illegible] الكم [illegible] الفصول [illegible] الثاني ان الانفصال
امر عدمي لانه عدم [illegible] ان يكون متصلًا [illegible]
واما [illegible] عدم [illegible] فليس الانفصال ضد الاتصال
وان كان [illegible] واحد يكون [illegible] متصل [illegible] منفصل موضوع [illegible]
له الطرف الثاني [illegible] ان الزوجية [illegible] للفردية [illegible]
[illegible] الاول [illegible] ان الزوجية الفردية موضوعها [illegible] العدد
ولا [illegible] الاعداد [illegible] والفردية [illegible] فليس العدد الموضوع
للزوجية [illegible] العدد الموضوع للفردية [illegible]

روجدا للوحدة من الاشياء يكون موضوعا لنفسه للامر معا وما كان كذلك لم
يصدق الا بشرط الصدق كذا الموضوع في قولها الثاني ان الفرد امر عدمي
لان الفرد معناه ان لا يوجد للعدد قسمة بمتساويين فيكون عدميا وانقسام
العدد الى الزوج والفرد انقسام كما يكون كالدائر بالشيء وسلب خاصيته لكن قد
العنوان وضع للكم مقرونا به السلب وهذا العدم ان حصل وهو الفرد فلم
الاثنان فاذا كان الفرد عدم الزوج لم يصدق الا بشرط النقص الثالث ان الزوج
والفرد مع انهما من قبيل الكيفيات بل هما كيفيات في الكم وكذا لا يمتنع ان يكون في الكم
كيفيات متضادة فتصير الكيفيات لاجلها متضادة بالعرض كالجواهر التي تتضاد
الوانها فانها لا تكون متضادة في ذواتها بل تضادها بواسطة العوارض فيكون
تضادها عرضيا اذا في العموم الذي قلناه ان الكيفيات لا تتضاد موضوعها
اي ذاتها كتضاد السواد والبياض لذاتها كالاسود والابيض المتضادين
بالعرض الطرف الثالث الاستقامة والانحناء فانها طرفا بهما
كيفيتان متضادتان والجواب [illegible] في حصول حدهما المنع والصدق فهما
لا امتناع ان يكون موضوع الاستقامة هو موضوع الانحناء وان المستقيم
يمتنع ان يصير هو بعينه منحنيا اذا امتنع تعاقبهما على موضوع واحد لم يكن
بينهما تضاد الثاني انه يمنع نسبتهما [illegible] للكيف لا من الكم الطرف الرابع
ذهبوا الى ان التساوي والتفاوت لشيئا بل من مقولة المضاف [illegible] اضافات
في الكميات لا كميات واضافات لا تقابل بينهما تقابل التضاد بل تقابل التضايف
الطرف الخامس قالوا الكبير والصغير كانا متضادان والجواب ان الكبير والصغير
اضافات للكم وليس بينهما تقابل الضدية بل الاضافة والكبير لا يكون الا
كذلك [illegible] انه ليس فان الكبير فلا يكون في ذاته [illegible] اوسط الا حد
يكون كذا يعرض له اضافة ما يصير [illegible] واذا عرضت له اضافة فاما
يلحقه بعد ان كان [illegible] في تلك الاضافة [illegible] عارض [illegible] متضاد لم يكن
في ذات الكم بل في عارض الكم اذا انما يكون التضاد [illegible] عارض [illegible] واعلم
ان الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يكون في الكميات تضاد فانها كلها
عوارض

ان [illegible] متضادان [illegible] فان التساوي والتفاوت [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ولا [illegible]
[illegible] موضوع للتضاد [illegible]
[illegible] للاضافة وكيف [illegible] واحد [illegible]
[illegible] اجتماع الضدين في شيء واحد [illegible]
ان [illegible] الطبيعي اعني الكبير والصغير الحقيقي [illegible]
لانه لا يتصف الكبير بالقياس الى شيء صغيرا بالقياس الى شيء اخر [illegible]
هذا القائل قد سلم ان الكبير والصغير لا يحصلان الا بالاضافة [illegible]
هذا الشيء لولا الاضافة الى ما هو اصغر منه لم يكن كبيرا ولولا الاضافة الى [illegible]
[illegible] لم يكن صغيرا [illegible] الاضداد [illegible] طبائعها [illegible] تحصل [illegible] الطبائع
[illegible] متضادة [illegible] الاضافة التي [illegible] التضاد [illegible] تلك الطبائع وان
لم [illegible] الى اعتبار [illegible] التي في التضاد طبائع متضادة [illegible] لا
[illegible] كان الصغير والكبير [illegible] والسواد والبياض [illegible] الاضداد والاضداد
طبائع [illegible] اضافة التضاد [illegible] الصغير والكبير [illegible]
[illegible] ولا [illegible] التضاد [illegible] تلك الطبائع [illegible] التضاد

فقد يوجب لنا ان يعطي انها لونها ملك الطبايع بالجمع فاذا سح وارد بهذا استرها
فاقول قد عُقل ان يقابل المضاد للشي بعينه بما هو المضاد بعد ان كان المضاف
للمضاد من حيث هو مضاف من وجه لا يجمع طرفاه وفيهما طبائع يجعلها لاحق ولا
يلا يحاذر المضاد والمضاف ما يحفظ طباع الاضداد كالسواد والبياض لا يحاذر
الاوحسم غير الضد به واما هيئة التضاد فيجري غير هذا الحد بل لا تضاف فيها
وكذا الحرارة والبرودة لا تضاد ان لم يعلم انه المضاد من حيث هو مضاف دون ان يضاف
لا يحال لموضوعه على امر شعار للمضاد وفيها لا نقل ذكرا وقد يعني ان
يكون في المضاد شي هو الذي لا يضاف فيه وذلك المضاد من حيث هو مضاد وهذا
معنى انه الشي الذي فيه المضاد لا يقتضيه موضوع للمضاد وطبيعتها الى الاجزاء
التي هي فيه اعني امور معقولة لا انفس بها الى الآخر حتى تكون كالمضاف في المضاد
وقد يتبع عن الاضافة فان المضادة لا تمر الا بان يكون موضوعات للمضاف
انفسهما وليس هيهنا يتبعه المضاد وبيان الموضوع حتى لا تبقى لا يجمع البتة لا
اذا اعتبر فيه انه قد يعطى ان يكون لها امر فيه المراد قبلا مضاف
والحقيقة المضاف ليس يعني ان يكون الكبير والصغير اذا صحا ان موضوعات
هذا الموضع معقول لنفسه وانها لا تجمع وان لم تلحق اضافته وليس الموجود
من الشي ما لا يجمع الصغير والكبير لذاته ما يمنعه لطبايعها كما يحصل عن الطباع
ولا يجمع فلا يجمع طبيعة السواد والبياض لانها سواد وبياض فيما ذاك
فلما يقال لان المضاد من جهة اعم من المضاد لا من حيث هو طبيعته بل من حيث هو
مضاد فلما كانا لا يجمع الكبير والصغير لانهما بما يقال بالاضافة فقط لا بالضد
فعلى هذه الصورة ينبغي ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى ما طرا حرفا حتى
لا يستمر ان يقال ان الكبير لو كان ضدا للصغير لما اجتمعا لكنهما قد اجتمعا فيما
ورضاه كثيرا لقائل ان يجعل صغيرا بالقياس الى آخر وذلك لان لقائل ان
يقول ان الكبير ليس ضدا الا للصغير وهو صغير لو كان له او لغيره من الصغير الذي
له وبقياسه ويقاس اليه ما يكبر بالنسبة اليه ويكون الآخر صغيرا بالنسبة
اليه لا لكونه صغيرا بحسب ما يعرض فيها الاجتماعات والمجتمعات عن
سائر

سائر فسر وبعض السند للسر القرين يقول في هذا الموضع سائر مع الطلال
ما قلناه فمثل هذا والكلام مردود فيه بما نوهم انه شي وذلك انهم
يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير من الكم وان الكبير والصغير
متضادان فبعض الكتاب متضادات فيقول ان هذا جواب عن ذلك
جواب مساعدة والثاني جواب معاندة اما المعاندة فان يقول ان هذه ليست
كميات واما المساعدة فان يقول انا وان اعطيتها انها كميات فليست متضادة
وهذا الجواب لا اوضح جواز الاصلاح وتحميل المقدمات على الجهة الواحدة
واما تطفل ذكر المعاندة والمساعدة فيه من جنس المطلق وذلك لان ابطال الكبرى
لمعاندة الصغرى من المقدمتين والآخر معاندة الكبرى والمعاندة في الصغرى
اعراض عن الكبرى الا ان يدعو طبيعتها والمعاندة في الكبرى اعراض عن الصغرى الى ان
يقرع طائفة انه حين قال ان هذه ليست بكميات فكأنه قال هيهنا اضداد او
احسن انما عدل عن ذلك ولكني اقول ليست بكميات ولذلك لا يصح قال ان
هذه كميات فكأنه قال هيهنا ثبات وحسن انما عدل عن ذلك فانها ليست باضداد
فسواء قال انها لا موضع وهو سار عنه في مقدمة هي اسم لكل مقدمة للاخرى
او لم يقل فان ذلك لا يطلع فما هو بسلبه وقد يوهم في هذا القائل لو قال هيهنا
اضداد فانها ليست بكميات ان ثبت لمعاندة معك مساعدة وقد كان يلزمهم ان
يسمعوا المعاندة والمساعدة على جهة اخرى فيجعلوا المساعدة هي ان يسلم
مقدمة ولا يسلم له اخرى ويجعلوا المعاندة هي ان لا يسلم ولا واحدة
من المقدمتين الكـــــــ الثالث جواب فيه حل هذه الشكوك
عرض للشيخ في هذا الذي لم يذكرها الا القدماء في الجواب عن هذه الشكوك
وبين ضعفها وقد ذكرنا هو الحق عنده فقال وقد قيل في الجواب عن هذه
الشكوك ان الصغير قد يكون شطرا من الكبير وجزءا منه يقومه والفرد جزء
من الزوج والشي المقوم لا يكون مضادا لما يقومه وقالوا ان الصغير والكبير
بالقياس الى الفرد ضدان ونفسه ان يكون ضد وهذا الشي يجعلها بالكبير والصغير
مثلا بالرابعة والمناقض لا من حيث هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكم وان

الحمد [illegible]

[illegible] وجهه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاطلاق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible] ان

مثلا [illegible] نوع من [illegible] الصادق

[illegible] نوع من [illegible]

[illegible] فان

[illegible] وعليه المتاخرون [illegible]

سطح ولا [illegible] المتضاد المكان [illegible] الذي هو

فان المكان [illegible] فيها كلمة على موضوع واحد

معا فان [illegible] موضوع واحد [illegible] موضوع المكان الاسفل والاعلى

[illegible] انفصال [illegible]

فقد [illegible] قال المحققون ان المكانين الاعلى والاسفل غير [illegible]

[illegible] الجسمين [illegible] الصادق ان

[illegible] الصغير والكبير والمكان من حيث هو مكان ليس

[illegible] من حيث هو [illegible] حركة ومن حيث هو طرف ساكن او من حيث هو

طرف

طرف جسم ما [illegible] سطح ما هو [illegible] اضافة مخصوصة [illegible]

لو [illegible] او [illegible] وهو العامل [illegible] المكان اخر [illegible] عوارض الكلمة [illegible]

للقول [illegible] الفوق والاسفل [illegible] موضوع واحد [illegible] متضاد

ما [illegible] الاثنان متضادان [illegible]

وهذا [illegible] ان المكان [illegible]

اعني الاعلى والاسفل [illegible] لم يلزم ان يكونا ضدين [illegible] الصادق

هذا الشرط [illegible]

[illegible] المكان [illegible]

[illegible] المكان [illegible]

[illegible] المكان [illegible]

[illegible] اصطلاحات [illegible] الالفاظ [illegible]

[illegible] لفظ المتضاد [illegible]

[illegible] لفظ المتضاد [illegible] الوضع الثاني [illegible]

في موضوع [illegible] الموضوع [illegible]

وليس [illegible] هذه الشروط [illegible] المكان [illegible]

[illegible] المكان [illegible] طبيعته [illegible]

[illegible] المكان [illegible]

والسفلية [illegible] الاضافة [illegible] الصغير

والكبير [illegible] اضافتان [illegible] الصغير [illegible] العكس [illegible]

[illegible] العكس [illegible]

[illegible] الفوقية والسفلية من طريق الطبيعة حتى يكون الفوقية [illegible]

[illegible] جسم وصفه الطبيعي [illegible] العالم [illegible]

[illegible] الجسم وصفه الطبيعي [illegible] الاول [illegible] المكان

[illegible] الجسم [illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الجسم الذي هو اسفل [illegible] الاعلى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] البحث [illegible]

[illegible] فلا يعقل [illegible]

[illegible] الا [illegible]

انه كما ان [illegible] وهو ظاهر فالعلم

[illegible] واحد [illegible] وطول

واحد ومقطع الخاص [illegible] مضروب [illegible] نصف الضرب

[illegible] والنقصان [illegible] ومنقسم مع

[illegible] واسم [illegible] اخرى [illegible] فلا يعقل

[illegible] الاربعة [illegible] اخرى والخطين

[illegible] ومن خطا اخر خط [illegible] ذلك من

المعنى [illegible] اعني الطول الاصلي من الاخر [illegible]

والسبه [illegible] اخرى [illegible] اعني انه ليس الثلاثه

انها [illegible] عدد [illegible] العدد [illegible] اربعة انها اربعه وان

كذلك العدد [illegible] انه [illegible]

من [illegible] من الاضافات المختلفة [illegible] الاربعة [illegible] واحد

[illegible] بالثلثي من معروضها [illegible] على الثلاثة لان مطلق العدد

والسمك [illegible] والمتلفه والعروض [illegible] هذا الابعاد العارض

[illegible] من الاشد والازيد الذي [illegible] الكم من حيث الاول

انها الابعاد الاصلية لان [illegible] وبالذات فلو فرضنا

خطا طوله ذراع ثم اضعف اليه ذراعا اخر وصار امتدا خطا واحدا

وان الثانيه مع الاول وبالذات اخرى يمكن ان [illegible] بها الانسان

الحكمه

الحكمه اوالعمليه وكذا السطح والاربعة فالخط الزايد يمكن ان يصير به

مع منطقا كان من الزيادة واما الاشد والازيد القرآن فمعناهما الكم فلا تعرفه

ذلك فان السواد اذا اشتد امكن ان يصير منه السواد كان مع زيادة

الوجه الثاني ان تفاوت الاشد والاضعف [illegible] طرفين صدق فان

السواد الشديد الى غاية هي طرف الزيادة عليها ومقابل الغاية شيء منها الى الناقص

والغاية [illegible] واما تفاوت الاشد والازيد فانه لا يحتاج الى طرفين فان

الخط قابل للزيادة الى ما لا نهاية من حيث هو خط وكذا قابل النقصان الى

ما لا نهاية هي والعدد يقبل النقصان الى نهاية لها وحيث لا يكون صدق

فان الصدق يمنع غاية النقص ولا غاية هنا البحث السادس

في ان الكم لذاته يقبل المساواة وعدمها هو عرض شيء في هذا البحث

مسائل ان الكم خاصته ما هي [illegible] خاصة الاولى على ما تقدم وهي انه

لذاته يقبل المساواة واللامساواة الغيره والمراد بالمساواة اكانه التي يكون

عند [illegible] منطبق طرفاهما اذا [illegible] فاذا المتصل [illegible] على [illegible]

[illegible] ملاقاة لهذا المنطبق [illegible] على طرفه الاخر عند ذلك

فانك اذا فرضت خطين طولهما سوا فاذا [illegible] فرضنا من هذا الاخذ [illegible] منه

مثله من الاخر ثم اذا فرضت شبرا شبرا من الاول وجدت من الثاني شبرا شبرا مطابقا

للثاني الاول ومحاذيا له وهكذا الى ان ينتهي الخطان بحيث لا يكون شيء من احد

الخطين خارجا عن الاخر ولو من الثاني وكذا اذا [illegible] واحد فرضته من الخط وجدت مقابلا

له في الخط الثاني الى ان ينتهي العددان واما عدم المساواة فان كان احدهما

ناقصا او ينقص عنه كما لو فرضت خطا طوله عشرة اذرع ثم [illegible] خطا

اخر طوله تسعة وجعلت لمبدأ منهما واحدا والثاني كذلك والثالث كذلك وجدت

العاشر من الاطول لا مقابل له فلا يكون الخطان متساويين وكذا الواحد الناقص

اولا وكذا الكم المنفصل لو قابلت الجملة بالجملة ووجدت في الجملة زيادة على الجملة

لا [illegible] لذاته [illegible] المطابقة التي لا توجد فيها

اختلاف [illegible] ويسمى متساوية وان اختلفت [illegible] متساويه وليست

يظهر ان للفعل والحرف ادا عرا [illegible] عن [illegible] بعد [illegible]
الا وجه هذا [illegible] الكلام [illegible] النحوي [illegible] والا العلم
[illegible] وللفعل الا حرف [illegible] التعريف اسم [illegible] بالمساواة
[illegible] من مفهوم الكلام [illegible] يدل [illegible]
للكلمة [illegible] اي [illegible] لا [illegible] الذي
[illegible] الحروف [illegible] للكلمة الاول ان الكلمة [illegible]
[illegible] لا [illegible] والكلمة
[illegible] او الاثنين [illegible]
[illegible] والعارضة
[illegible]
من الاعراض [illegible]
للاسم والاصطلاح [illegible]
[illegible] والمقولات
العشر هو احد [illegible] فان اصل
خواصه [illegible] تعريف الكلمة [illegible]
[illegible] والاصطلاح [illegible]
[illegible] الذي [illegible]
[illegible] المعرف [illegible] لا [illegible]
الكلمة [illegible] المساواة [illegible]
[illegible] النوع [illegible]
[illegible] المقولة [illegible] من عوارض المتصل الا المنفصل
[illegible] الاسم [illegible] العقول
[illegible] الكلام هو الذي [illegible]
[illegible] الكلام المتصل او المنفصل
[illegible] اربع مراتب والخط
[illegible] السطح والجسم والزمان
بعدد

[illegible] في تعريف [illegible] الامور العامة [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
[illegible] الاصطلاح [illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] مقولة المضاف [illegible]
[illegible] المضاف
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] مقولة المضاف [illegible]
من الكلمة [illegible]
[illegible] المضاف [illegible] مقولة الكلمة [illegible]
[illegible] اضافات [illegible]
[illegible] المعقول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
هو مصطلح واعلم ان [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
وهي المقولات [illegible] العارضة [illegible]
[illegible] العارضة [illegible] المضافات [illegible]
[illegible]
[illegible] المفهوم [illegible]
[illegible]
[illegible] مجموع [illegible]
[illegible] المشهورين [illegible]

اسم عند النفس وهو ماهية المضاف الحقيقي لأنه المعارف حتى أن الناس بأسرهم
خاصهم وعامهم يعرفون الأب والابن ما هما وقد لا يتصورون معنى الأبوة والبنوة
إلا بعد تعب والإضافة إن المركب أولا للأمر المحصل الوجود وعليه النظر والوقوف
على كلية بسائط ولم ير بعضهم عن البعض ولهذا المعنى يحتاج إلى [illegible]
وما يليه تعرف الإضافات في

البحث الثاني في تقسيم المضاف

غرضنا في هذا أن نقسم المضاف من حيث المطلق وغيره والثاني هو ما يعرض
إضافته الحروف والأول هو ما لا يفتقر واعلم أن الأول هو ما على قسمين منها
ما يشتق له معقوله من غير احتياج نسبتها إلى غيرها والثاني ما يقال ليس
في معقولها غيرها فالأول ما في انفصال في الوجود من الجواهر والأعراض
ذلك كالأرض والسواد والبياض وهو استغنى عن المحل وأما احتاج إليه
ومنها ما لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير ومضافا إليه وهذا الثاني هو المضاف
وهو الذي حقيقته معقولة بالقياس إلى غيره وهذا القسم يندرج فيه الإضافات المطلقة
مثلا فإن الأب لا يعقل إلا بالقياس إلى الابن وكذا الابن لا يعقل إلا بالإضافة إلى الأب
فالأمور التي هي من المضاف هي الأمور التي ماهيتها معقولة بالقياس على الإطلاق
أو بحكم أنها النسبة والتي على الإطلاق هي مثل الأمور التي يدل اسمها على ذلك
المعنى الذي هو من حيث هو مضاف بمعنى أن يكون اللفظ دالا بالتضمن على ماهية
الإضافة مثل لفظ الأخ فإنه يدل بالتضمن على المعنى الإضافي لذاته وهو الأخوة والأب
والابن فإن لفظ الأب يدل على معنى الأبوة فيكون دالا على الأبوة بالتضمن وكذا
لفظ الابن وأما التي بحكم أنها النسبة فهي التي يتعلق بها النسبة فيصير
لذلك مضافة وذلك مثل القوة من حيث هي القوة لا من حيث نسبتها إلى القوي
عليه وكذا العلم من حيث هو العالم أي من حيث هو صفة له وحال فيه لا من حيث نسبته
إلى المعلوم فإن جميع ذلك في ذاته كيفية والعلم في ذاته كيفية حقيقية وكذا القوة
وإن كانا مضافين فإنما يضافان إلى الغير بما هو إضافة إليه كالعلم فإنه يحوج ما
صار مضافا إلى العالم فإنه لولا اللام لم يكن مضافا للعالم فهو يحتاج في إضافته
إلى العالم إلى حرف اللام فيقال العلم علم للعالم ولو لم يضافه إلى المعلوم لم
يكن

يكن بد من اللام الموصلة إلى الإضافة إلا أن تكون بحكم اللام أن يقال
العلم علم بالمعلوم لا المعلوم فإن العلم نسبة إنما تكون في نفس الإضافة إلى المعلوم
وليس أعرض العقل هو احد [illegible] عن [illegible] ولهذا قال
العلم نسبة إلى الإضافة إلى المعلوم في هذا الموضع عند ذكرهم
الحرف لأن اللام قد يكون مضافا بعد ذاتها وقد يكون إضافته إلى الإضافة
بالغير إذ أنها إلى غيرها لأن أضيف فاعل وصف [illegible] المدرك للدار
والعبد للمال وأمثاله ذلك فإنها دون حقيقة فإذا أضيفت بالكاف أو
محمول على المضاف بها ونحوها وكذا الصفات إلى المال والمحمول
بحرف اللام فيقال الدار دار للدار والعبد عبد للمولى والمال مال
للمولى إذا اعتبرت نسبة الملك فإنها مضافة إلا في حرف اللام إلا أنه الإضافة
الحقيقية فيقول العلم علم بالمعلوم ويقول الكاتب كاتب بالكتابة لأنها نسبة
في حصول الوصف لذات الكاتب فإن العلم نسبة حصول وصف العالم لذات
العالم ويقول النسبة [illegible] باللام [illegible] إلى الإضافة إلى
إلى المحمول ولو قلت بالكاتب [illegible] نسبة الموصوف فيه صح ونقول للأب
أب بالابن وللابن بالأبوة لأنك إذا اعتبرت الأب من حيث الوصف اللاحق به
حتى صار عنوانا في القضية فإن عنده ذلك الابن والأبوة إنما ظهرا لنسبة
بينهما ولو اعتبرت إضافة الملك لنسب باللام في الابن دون الأبوة ثم نصح
أن يقال إذا قصدت المقام وهذا [illegible] فالأصح أن العلم والقدرة
والقوة وما أشبه ذلك وإن كانت مضافا فإن العلم يضاف إلى المعلوم و
القدرة إلى المقدور والقوة إلى المقوى عليه لكنها أيضا غير مضاف
إلى ما أضيفت بها لذاتها إلا كونها النسبة ومن إضافة الملك
فصارت مضافة إلى العالم والقادر والقوي وذلك بسبب حرف مدخل
فيه أعني اللام فإنه يجعل الإنسان والدار لفظ نسبة ما هو نسبة له
مقصودة بها إضافة لذا الدار وذي الدار وربما [illegible] هذه النسبة منضمة
أحد المنسوبين كما في الكاتب لا حاجة إلى [illegible] ولفظ النسبة باسم الأول

كقولنا في وجوده في جهة أن بعض ذوات وقعت له كالسر والكائنات
الآخر مستغن عن سببه للزومه إذا اقترن باسم فيه فإن اسم الكائن الآخر
والسرهادي وعلى الإطلاق ليس من حيث هو مضاف ولهم الكائن ولا
هذا حد يحتمل أن يكون اسمه المشهور الأعلى دائما أو مشتقا
من حال إذ يجعل فيه ذلك المضاف والكون هو اسم النسبة وربما
استعمل ذلك الكون فيضاف إليه لفظ يخصه كخطابه كقولنا
الحال الأعم معروف باسم العلم حرفا يدل على أنه مضاف إليه العالم وهو
الذوات الأول فإن هذا الحرف معروف باسم المضاف إلى المضاف إليه
وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما مثل قولك إن العلم علم للعالم والعالم
عالم بالعلم وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر من
أن الأمور التي هي من المضاف هي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى
غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة إنما هو لأن الأشياء فيه
الحروف تتعلق به وتصح للدلالة على حرف يحصل ما قلناه وتفسيره
وأما أمر الباء واللام للدلالة وقد ظهر من هذا أن المضافين إما أن يكون
كل واحد منهما دالا بالطبع على ماله من الإضافة وإما أن يكون أحدهما كذلك
دون الآخر ولا ثالث لهما لأنه إذا لم يكن منهما ما يدل على ماله من الإضافة لم يكن
مضافا للآخر لأنه لا يدل على الإضافة ولا على ذي الإضافة فأما الأول وهو
الذي يدل كل واحد منهما على الإضافة فمثل لفظي الأب والابن فإن لفظ الأب
يدل بالوضع على أنه أب للابن ويكون دالا على الابن بالطبع وكذلك لفظ
الابن وأما الثاني فإنه على قسمين الأول أن يكون الدال بالطبع على ماله من
الإضافة هو اسم المضاف والثاني أن يكون الدال هو اسم المضاف إليه فأما الأول
فمثل الجناح فإنه مضاف إلى ذي الجناح ولفظ الجناح دال بالطبع على الإضافة
إلى ذي الجناح وأما ذو الجناح فإنه يدل على ماله من الإضافة بلفظ ذو وأما
الثاني فمثل العالم فإنه هو المضاف إليه العلم ولفظ العالم دال بالطبع على ذلك
وأما العلم وهو المضاف فإنما يدل على ماله من الإضافة بحرف يقرن به وهو اللام
في

في قولك العلم علم للعالم

الفصل الثالث في معنى قولنا

بالقياس إلى غيره ... وغرض الشيخ في هذا الفصل أن يذكر معنى قولهم
إن المضاف ما ماهيته مقولة بالقياس إلى غيرها فنقول رسموا المضاف
بأنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره إما مطلقا أو بنحو آخر وهذا الرسم
يندرج فيه الإضافات بأسرها والمضافات بأسرها فلنحقق معنى المقولة بالقياس
إلى الغير وهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه احتيج في تصوره إلى تصور
شيء خارج عنه ولا يعني بذلك أن الملزومات إذا تصورت تصور معها
لوازمها والمعلولات التي يتعلق التصور مع أن تصور ماهيات المعلولات
والملزومات غير مقولة بالقياس إلى ماهيات اللوازم والعلل إلا باعتبار
أمر خارج عنها من اللزوم والعلية لوجوب كون الماهية التي هي أول
الموضوعات والملزومات مستقلة بنفسها ومعقولة بذاتها على اللازم
وامتنع كون المضاف من ذلك بل يجب أن يكون ماهيته التعقل الذهني والوجود
الخارجي وأيضا السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي
يعلم مع أن ماهية السقف ليست مقولة بالقياس إلى الحائط والمركب
أن يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يكون لا أن يعقل معه غيره
إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير وبإزائه فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول
الحال التي لها بإضافة إلى الآخر معه هو إضافته مثل الأخ فإن حقيقة المفهوم
الأخ لأجل الأخوة هو لأجل وجود الآخر وهي الحال التي لها بسبب ذلك وهو
كونه ابن أب ذلك الأب هو الأول فإن الأخ من حيث هو أخ من حيث الآخر
بهذه الصفة وإن كان قد يكون في بعض الإضافات هو بعينه أحد
الأمرين من حيث الآخر بصير طرف صفة الأب والابن فإن الأب صفة
الأبوة والابن صفة البنوة وهما معنيان متغايران للأب والابن ومثل الولد والأخوين
الأخ للأخ الأخوة لا يغير الوجود والذهن إلا أن يكون الأخ كذلك
فإن الأخ لأجل الأخوة هو باعتبار المعنى من حيث له أخ بهذه الصفة
فهذا معنى قولهم إن ماهية المضاف كون الماهية بالقياس إلى شيء آخر

الــــــــــ الرابع في العوارض للنسبة والإضافة

عرض مختص في هذا الشيء أن يعرض النسبة والإضافة وأن يعرض أنه إضافة
فإن من عرض كذا جعلوا المقولات أربعا الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعلوا
النسبة للسبعة الباقية ومنهم من جعلها الصادقة للنسبة الباقية وجميع
الأمور عرضا إضافة فإن كان هذا نسبة في الذهن إلى الأمور التي يلزمها الإضافة
لم يكن ملا إضافة وأما فإن المبادر يلزمها الآخر وقد نسب إليها ولكن
ملكا النسبة لا يكون إضافة لأن للإضافة كيفية لا تعدو المذكور بل
إذا أخذ السقف مستقرا على الحائط والنسبة من جهة السقف المستقر
وأما ما على الحائط فلا يكون نسبة الشيء من حيث هو حائط وأما إذا أخذ
النسبة معكوسة مكررة فإذا النسبة من جهة السقف مستقر على مستقر
عليه والحائط مستقر عليه المستقر بعينه النسبة فصلح لأن يكون إضافة ولا
نسبة لا توجد في الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير إضافة وكل
نسبة توجد الطرفان فيها من جهة النسبة فهي إضافة فإن الأمور يكون منسوبة
فإن أخذ مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة وما يخالف الذكر من شرط
يكون النسبة إضافة فإذا أخذت النسبة مكررة فالشيء صار له إضافة ومعنى قولنا
مكررة أن يكون النظر إلى النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن الشيء
نسبة من حيث له نسبة وإلى المنسوب إليه كذلك فلما في السقف له نسبة
إلى الحائط فإذا نظر إلى السقف من حيث النسبة التي له فإن مستقرا
على الحائط ونظر من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافا إلا إلى الحائط
من حيث هو حائط بل من حيث هو مستقر عليه فعلاقة السقف بالحائط من
حيث الحائط حائط نسبة ومن حيث ما للحائط مستقر ما إليه بالاستقرار
على السقف فهو منسوب فهو إضافة وهذا معنى ما يقولون إن النسبة
يكون بطرف واحد والإضافة يكون للطرفين وذلك أنا إذا أخذنا السقف مستقرا
على الحائط وجدنا النسبة من جهة السقف المستقر وأما من جهة الحائط فلا
نسبة الشيء من حيث هو حائط وأما إذا أخذ النسبة مكررة في السقف مستقر على مستقر

عليه والحائط مستقر عليه المستقر بعينه النسبة فصلح لأن يكون إضافة فإذا
نسبة لا يوجد في الطرفين جميعا من حيث هي نسبة غير إضافة وكل نسبة
توجد الطرفان فيها من حيث النسبة فهي إضافة فإن الأمور التي توجد منسوبة لا يكون
هي منسوبة فقط وإن أخذت منسوبة مع هذا الشرط فهي مضافة فقد بان أن الأمور
قد تكون منسوبة وإن أخذ مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة
ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر والضعف والنصف فإنها
لذاتها إضافة ومنها ما هو مثل القوة والقدرة فإن القوة والقدرة
قوة وقدرة لشيء على شيء فإن مثل هذه الأشياء أنفسها ذوات وماهيات تلحقها
إضافة وكذا الكل كل للجزء والجزء جزء للكل والعلم علم بالمعلوم
وكذا العالم عالم والمعلوم معلوم للعالم فهذه إضافات تلزم من هذه
ماهية الكثير فإنه لا يكون في نفسه كثيرا ولا ماهية له إلا أن يكون هناك
... يكون هذا الكثير معقولا بالقياس إليه وكذلك النسبة والمساواة فإنها
لا تعقلان إلا بالإضافة إلى غيرهما أما القدرة والقوة والحس والعلم فشرط
أن لا يكون القوة فيها هذا الأمر فإن ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما تعقل
له علم بالقياس إلى العالم وإن كان لا يوجد إلا في العالم فإن الساكن والحمرة
والكون ما هناك لا يوجد إلا في الأبيض والأحمر والكل ليس إنما يعقل
ماله الساكن بالقياس إلى الموضوع الذي له الساكن وإن كان لا يوجد إلا فيهما
فقوله بياض فإنه من شرط أن يكون الشيء لا يوجد إلا في شيء أن يكون
ماهيته معقولة بالقياس إلى شيء فإن العالم لا يوجد إلا بالباري وليست ماهيته
معقولة بالقياس إلى الباري وكذلك الثانية لا توجد إلا بالواحد وليست ماهيتها
معقولة بالقياس إلى الواحد وما كان علل الشيء واحدا وشرائط لا يوجد
إلا بها ولا يكون معقولا بالقياس إليها وأيضا الوجود والماهية متغايران ولا يلزم
من كون الوجود لا يوجد إلا بالشيء ألا أن يكون الماهية لا يوجد إلا بالماهية أيضا
ليس ... الماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية بل كون
الماهية بالقياس هو أن يكون الماهية هي حقيقة اللون ... على

[illegible] الالوان [illegible]
[illegible] الاحوال
[illegible] الماهية
[illegible]
[illegible] للاخر
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة
[illegible]
[illegible] الاضافة
[illegible] الاضعف
[illegible] والاحرى [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] الضعفية [illegible] الفضلة وكذلك
[illegible] التضاد [illegible]
[illegible] ان المضاف [illegible]
[illegible] فان معروضها [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] الاخر او غير المحسوس [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
ونعرض

وتعرض لها اضافة اخرى وهي الاكبر والاصغر فان الاكبر اضافة عرضت
للكم الذي هو مضاف وهي الاصغر العارض للضد لو تصور بسبب عروض هذه
الاضافة الثانية مضافا لما لضده ويكون باعتبار هذه الاضافة اكثر صداقة
وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع
كالاشد انتصابا وانحناء والملك كالاكسى والاعرى وان يفعل كالاقطع
والاصرم وان ينفعل كالاشد تسخنا وتقطعا واذا كان عارضا لجميع المقولات
فان حاله لحالها فيعرض له ما يعرض لمعروضه ولما كانت الضعفية تعرض للكم
كالمثل وكان لا تضاد فيه لم يعرض للضعفية تضاد ولما كانت اضافة
الفضلة عارضة في الكيفيات [illegible] الاضافة تضاد [illegible]
لما كان ضد الحار هو البارد كان الاحر ضد الابرد ولا تضاد [illegible]
بعضهم فان الاضافة لما كانت طبيعة غير مستقلة بنفسها كانت تابعة
للمضاف وجاز ان يكون في هذا الكلام تابعة [illegible] لتضاد معروضها
فان الاضافة مستقلة بنفسها وغير تابعة لمعروضها فهذا وجب
ان يكون الاحر ضد الابرد واما اذا كان غير متضاد فانه يمتنع عروض
التضاد لها اذ عرض التضاد لها دون معروضها [illegible] مستقلة بنفسها
فاطلاق الشيخ في باب الكم ان المضافات لا تضاد [illegible] التضاد الدال
عنها لا العارض [illegible] البحث السادس في ان
الاضافة تقبل الاشد والاضعف [illegible] الشيخ [illegible] ان [illegible]
ان الكلام في قبول الاضافة للاشد والاضعف كالكلام في قبولها للتضاد
وذلك لان معروضات الاضافة ان كانت قابلة للاشد والاضعف كانت الاضافة
قابلة لها [illegible] دون الاستقلال وان كانت لمعروضات غير
قابلة لهما لم تقبلهما الاضافة العارضة لتلك المعروضات ولذا [illegible] الاقل
والاكثر [illegible] ان الكمية لما كانت قابلة للاقل والاكثر وجاز ان يكون
[illegible] الكمية لما كانت قابلة للاشد والاضعف
[illegible] بان [illegible] لا يكون بالحقيقة

اسما مصحيحا فيه باحد و ... حسن ... حدث ... والله
لصحه ... ليس ... وهو ... شيء ... الذي هو
نستطع واصف الاول المكرر ذلك ... ان ... منه واضعا
الاضافه قول لصحه ... الاضافة ... ذلك ... فانه لا
نعطا ... اسدت المعرفه من ... الى ... اسم ... الشيء
من ... ولعل الكون من ... الصافي من ...
من المحمول والمحمول له ... لا ... ولا ... ولا اخره الا
والعلم ... ويكون عدد المعرفه على عدد من عدد واحد وان
الجمع للمعرفه على المعلوم السعه بعد هذا القول ... والقول
من ... واحد ... هذا الاضافه والعشاء ... ولا
تعلق ... ولا ... في البحث
التاسع في شرط ... من هذا البحث ان ... الصفة
الصفات ... على ... هنا ... على ... الدائم
... على ... ومعنى انه ... لكل واحد من المضاف ... الاخر ... ان
كان ... واحد منهما الاضافه ... ان ... الوجه ذلك الوجه
وانه ... على الوضع من المضاف واحد ... عليه
وكان ... المرجع والعكس ... ذلك الوضع هنا
للمولى ... الطرفين ... يكون من ... واحد ... وضعا
وهو الحق ... ذلك المذكور ... مضاف ... وصفا
الطرفين ... يقول العبد عبد للمولى فالوضع هنا للعبد ...
من الثاني ... القول ... على ... مولى للعبد ... وهو المولى
وضعا ... ذلك المذكور ... لفظة المولى ...
الاسم لفظة العبد ... وصفا ... والوضع لولا ... وهو لفظ للعبد
هذا ... المذكور ... للاول ... الى ... وفي بعض
الامور ... الطرف المجهول ... الا ... وهو موضوع
ه كاملك

ه كاولك اللام با لول حين يقول العبد عبد للمولى ولذا لمخوبا لعبد من يقول
المولى مولى للعبد فله اى ولما لحي حين يقول اكثر حسن بالمحسوس والمحسوس
محسوس باكثر فهذا كشف الباقيها قال افضل العصر هو اه
واما ما قال ... على ... الاسد ... والمبالغه
لوجوب ... الاول ... يقول العبد عبد المولى
والمولى مولى العبد لصحتهما ... الدلالة على الاضافة واما ما قال ان الحاق
التاء واجب فيه واما ... لمواضع ... الحروف ... لدلالة اللفظ
على امر الاضافة فهو مثل الاب والابن ... على الاضافة ... يقول الاب
الام والابن للاب ... للفظ ... معنى ...
ما هذا المجهول على انه منسوب ... اللفظ الدال على ذلك ...
ولم ... على هذا الوجه ... واما ... العكوس التي
... مواضعها ... المضاف ... البحث
الثامن في شرط ... من هذا البحث ان يذكر شرطها
... الاضافه ... ان يوجد المضاف
المشهور ... من الاضافه ...
الاضافه ... الذات ... الاضافه ...
الاضافه ... الاضافه ... هذا
... على ... الذي ... الاضافه
اولا ... الموضوع ... اولا ...
... الاضافه ... الراس ...
للانسان ... الاضافه ... الذي ...
... الذي هو الانسان ... الاضافه ...
ان نقول للانسان ان الانسان للراس ... الاضافه
... وهو الحيوان ...
... ان نقول ان ... للراس

اي حرفة في البطائر والسكون سكون للسفينة الا انه من حيث
وللانسان اما حيوان او ذو رأس او ما [illegible] من الرأس [illegible] الا [illegible]
[illegible] من التعادل [illegible] والسفينة [illegible] السكون [illegible]
التعادل [illegible] من [illegible] واحد وهو ذو الرأس في الرأس [illegible]
[illegible] جميع [illegible] والسكون [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] ذو الرأس [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] موضوع المضاف
التعادل فالانسان او [illegible] موضوع لحيوان او [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] موضوع المضاف [illegible] واما [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] للمضاف [illegible] معقول بالقياس الى [illegible]
[illegible] من [illegible] فلو كان [illegible] من حيث هو [illegible]
[illegible] هو موضوع [illegible] او من جهة اخرى [illegible]
وجوب [illegible] ان [illegible] الى [illegible]
[illegible] ما [illegible] الاضافة بالتعادل [illegible]
[illegible] التعادل [illegible] الا [illegible]
[illegible] الطائر [illegible] الطائر الذي [illegible]
[illegible] العكس والرجوع الى [illegible]
[illegible] السفينة واذا [illegible] للموضوع مع ما وقعت الاضافة اليه
[illegible] الطائر [illegible] والسفينة [illegible]
[illegible] ان [illegible] وقعت الاضافة اليه [illegible] التعادل
والمعنى الآخر [illegible] التعادل
[illegible] الاضافة بالتعادل [illegible] ان [illegible] جميع [illegible]
[illegible] الاوصاف [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] او [illegible]
[illegible] الوصف ومع ذلك الرفع لغيره ان يحفظ [illegible]
الوصف

الوصف ووضع غيره لم يمكن حفظ الاضافة فهو الذي اليه التعادل الحقيقي
الواجب الا انه من حيث ما لم يدرك لم يطلب اليه التعادل فلما اذا رفع غير ذي
الرأس الذي هو حيوان انسان ما ذو جميع هذه الاوصاف الاخرى
ذا رأس في حفظ انه ذو رأس لم يمكن ان يسند اليه الرأس واذا رفع انه ذو
رأس في حفظ انه حيوان وانسان وانه ماش وانه ذو يد امكن ان يضيف
اليه الرأس وهذا اذا رفع من الاوصاف الحيوانية والانسانية والماشية وغيرها
من الاوصاف عدا الذات ووضع الذات خاصة [illegible] الا ان اليه ولو
رفع صفة الذات واستوعب جميع الاوصاف لم يبق الاضافة فحصل بهذا
ان التعادل الحقيقي في الاضافة هو من الذات والذات هما اللذان يعكس احدهما
على الآخر. المطلب الثاني في خواص المضاف وفيه مباحث
الاول [illegible] وجوب المعية بينهما [illegible] غرضنا في هذا البحث ان نذكر
خواص المضاف من [illegible] القدماء [illegible] وهو وجوب [illegible] وهو اللازم [illegible]
الوجود والعدم ان كان المضافان حقيقيين واما ان كانا مشهورين فان
اخذا من حيث انهما مضافان [illegible] والا [illegible] فالقدماء الذين قالوا
بوجوب المعية في المضافين [illegible] سواء كانا حقيقيين او مشهورين [illegible]
على الاضافة او الافعال وما جرى في المشهور انه يلزم المضافان معيتهما هو
انهما معا في الوجود اي انها وجد كان الآخر موجودا او انها عدم كان الآخر
معدوما وما يكونان معه في لزوم الوجود بالقوة او بالفعل في الذهن او
في الخارج وفي العدم ايضا فان كان احدهما موجودا بالفعل في الخارج او بالقوة
فيه او في الذهن [illegible] الآخر المذكور او كان احدهما معدوما على هذه الاعتبارات
الآخر [illegible] ما ليس لصاحبه من [illegible] مثل الضعف والنصف
فان الضعف اذا [illegible] موجودا في الخارج بالفعل وجب ان يكون النصف [illegible] كذلك
ولكن [illegible] هذا التفصيل في الوجود [illegible] بعض الاشياء من جهة اخرى في ذلك باعتبار
احد [illegible] المضاف [illegible] قد يكونان [illegible] وجود ذلك الواحد منهما مع عدم
الآخر [illegible] وجود المالك مع عدم المملوك [illegible] وجود

ذات المعقول مع عدم الذات وقد يكون له كسب صحيح وهو داخل في دون الاخر ولا
صحيح وهو ذات الاخر دون الاول وذلك كالعلم والحس اعني الادراك الحسي لا القوة فان
للذات مدركة للمعلوم والمحسوس الا ان ذات الادراك الحسي في الاسم وذلك ان
العلم والحس يطلقان على نفس الادراك وما يحصل القوة المدركة وكلاهما غير الاسم
الاول يعتبر من الثاني فانه يكون في الاول فذلك هذا العلم جوهر اعني
الصفة كصفة الاضافة ملزومة ذاتها ان يكون مضافا الى المعلوم موجودا
معها بصفة العلم وان كان صفة لكن يلزمها لا يحب الاضافة الى المعلوم فالمعلوم الوجود
لا يسر له ايها وذاته لا يعقل الا ان الاول وكذا لا يعقل العلم الا مضافا ولما
ذات المعلوم جوهر ولا يلزمه الاضافة الى العلم الا اذا اعتبر معلوما واما المعلوم
ذاته من غير المضاف اليه معلوم الا اضافته العلم وان كان ذات العلم وذات المعلوم
من حيث هما متضايفان لا يعقل الا معدوم احدهما مع الاخر فان المعلوم من حيث
عروض الاضافة المعلومية له لا يعقل الا مع العلم المضاف له وكذلك العلم المضاف
له لا يعقل الا معه وليس العرض ذلك العرض ان احدى الذاتين لا يعقل واضافة
تلزمه يوجب ان يكون معه مضايفها او ذات الاخر قد يوجد وليس بمضاف
وكذلك تصور هذا الحس اعني الادراك لا القوة المدركة فان ذاته لا يعقل غير
لزوم الاضافة اياه وذات المحسوس من حيث هي الا باعتبار عروض الاضافة له يعقل
غير لزوم الاضافة الى الحس لا يجب ان لا يكون موجودا متى لا يكون الحس موجودا اذ
ليكون الحيوان لا يكون حيوان حاسا موجودا ويكون العناصر المحسوسة التي هي اوائل
الكون والفساد وغيرها من الاجسام الارضية موجودة قال انصل
[illegible] عرض نفسه بقوله العناصر المحسوسة
التي هي اوائل الكون والفساد وغيرها من الاجسام الارضية على تقدير وجود ذات
المحسوس فلا وجود قوة الادراك الحسي وذلك ان الادراك الحسي انما يكون في حيوان
متولد من العناصر به يكون له سكرة وسلك متعدد الى ان يتم فقد حيوانا او اشار
بقوله اما امور اخرى الى العناصر الاجسام الارضية [illegible] من الاشياء المحسوسة
الموجودات

ة المجردات التي هي مبادئ المبادي فيكون بهذه الاشياء اما فيه في اللزوم اعني
يكون ذوات الامور المحسوسة والادراك الحسي ان اخذت متضايفات فان
نقص بعض ومن اضافة المحسوسية الى الاجسام واما غيرها فيه في اللزوم ان
اخذت ذواتها حالية عن الاضافة فهذا احد ان نفهم واما الوجه الذي
نبه عليه الطابعة وهو ما اوله يعتبر بالمتصل وبالعكس فيه انه كل احد المتضايفين
عن صاحبه فانه وجد محل النسبة الثانية هو انه يعتصم بالعلم ها
عوض النسبة في هذا البيان كما قال فيه العلم لما اصطلح من الله وما المثال
الذي ذكره في العلم فقال واما المثال في جنس العلم فالشهور ما اورده
من امر المربع المساوي للدائرة فان العلم به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه هو موجود
اذا المربع والدائرة يتطابقان بمثال المساواة فيمكن كعقلها بحسب ان يشبع
هذا هو ليس فقول ان لقائل ان يقول ان هذا القول مجازي
فيه وذلك انه يمكن ان يكون له علم ما او معلوم موجود قبل العلم التصور
وقد يتصور امور ليس يجب لها وجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات
ما لم يتصور مثل هذه حق التصور ولا يحتاج ذلك الى ان يحصل لها وجود غير
الذهن في الذهن هذا الذي في الذهن هو العلم نفسه واما بحثنا عن علم المضاف
الى المضايف له والمضايف في زمان واما في العلوم المصدقة فان فيها
اشكال وجملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بما كان والامكان غير
الوجود وذلك قولنا انه اذا اخرج من خط احد الخطين احدهما بين خطين
خط الذي لا يلتقيان سواء زمان ولا يلتقيان فان هذا الحكم ابدا الا وجود له الا
في الذهن وهذا المثال الذي اورده وهو حال المربع المساوي للدائرة الذي
يجعلونه موجودا وان لم نعلم به هو مثال اشد اشكالا من الدعوى وليس بمعرفنا ان وجوده
فانه ان كان له وجود في الذهن يجب ان يكون معلوما وان كان له في الاعيان وجود
حاصل في ذلك غير ذلك ومن حيثيته فان قالوا انه ممكن ان يوجد لكن
امر ما [illegible] فيه من ان الامر به ايضا ممكن ان يوجد فيقول ليس قال
هذا [illegible] كيف واسطى ان يجمع هذه الاقوال كلها المجموع

فان عرضنا ما اوردناه ان نعلم انه يمكن ان يكون لذات احد المتضايفين وجود لا
بشرط الاضافة الى الاخر وليس للاخر بشرط الى ذلك فانه فان علم تصوري او
تصديقي ليس مضافا الى اخر فليس هو حد المتضايفات التي ذكرها ولا انه
من جملة ما ذكرناه ان نفسه ما قلناه من حيث ما قال الذي يعتقده من ان الذي
لا يكون علة الا وهو مضاف وذلك يدل على ان العلة موجود متحرك على الشرائط
وهذا المعنى هو الكلمة التي ذكرناها والشرط الذي اشرنا اليه وان فان لما اوردناه
فيما يتعلق في الدهر او خارج الدهر فان معنى في الوجود معا فليس ذلك
ايضا ما يتصوره ما قلنا فانا لم نقل ولا شيء من المتضايفات معا في الوجود معا
ما قلنا ان البرهان لذلك واما الربع والذراع فليس يعسر بما ذكرناه عرضنا
وذلك لانه ان كان هذا المربع انما وجوده لا يستحيل فرضه موجودا وليس فرضه
موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا لجواز ان يكون هذا المربع موجودا ويكون على
علمنا او الجهل به فيبقى ان جميع ما اوردوه من هذه الطعون لا تفسد الغرض الذي
نرومه ما علينا من غير ذلك وما قال ان السطح في المطلوب على العسر المطلق
ليس بيان المطلوب ان تحققه كما التحقيق البحث الثالث
في وجوب معية المتضايفين من حيث هما متضايفان من غير ان يجب بها ان يكون
المتضايفين من حيث عروض الاضافة لهما كان يكونا معا اذا اخذا متضايفين على التعادل
وذلك لان الشيء انما يعقل ماهيته بالقياس الى الذي يكون معه واما اذا اخذ احدهما
بالفعل والاخر بالقوة فقد زال التعادل على هذا اشكال لان الاول ليس بجواز ان
لقائل ان يقول ان المتقدم في الزمان يعقل بالقياس الى المتاخر ومضايف
له ولا بد ان يكون بينهما اضافة بالفعل ولا اتصاف بينهما يمتنع ان يكونا موجودين
معا لكن التالي باطل ولا امكان للمتقدم متقدما الا مع العدم بعينه وجود المتقدم
وعدم المتاخر وانما يعقله ولا اتصاف بينها اذ العدم شيء وجود بينهما فان المتضايفين
على المحل ولان السواد ... السواد لما كان ضد الشيء ... اجتماعهما
يكون العامة معا ... موجوده والعلم بها موجود ولا بد وان يبقى بينهما
اضافة

اضافة بالفعل ولا اتصاف بين العلم ومعلومه بها معا لان التالي باطل لان قولنا
سيكون ... يستقبل وهو غير حاصل الان والعلم به حاصل الان
والجواب عن الاول ان نقول معنى المتقدم والمتاخر يحصر ويحصى ...
الدهر مطلقا والاخر ... لوجود ... الى الدهر انما ... الدهر
ما يكون ... الدهر الزمان اعني زمان المتقدم وزمان المتاخر في الوهم
... بعد ما والاخر متاخرا فيكون ... معا في الدهر فانه
... وجودا ... في الدهر وجودا اول ... في الدهر ايضا وهما معا
في الخارج ... في الدهر موجودان معا ... الدهر على اول
... في الدهر ... على ... في الدهر ايضا فان
المتضايفان معا في الوجود ويكون ... الزمان ... والان ... في الوجود
والدهر ... الدهر ... ما ... فيحكم
... متقدم ومتاخر ... هذا احد الوجهين
... واما الوجه الاخر ... الاعيان ... الزمان
المتقدم اذا كان موجودا ... ليس هو موجود ...
... وهذا السلب والاثبات معا ... كونه
متاخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الدهر عند وجود الزمان
المتقدم ... المتاخر ... موجود في الدهر حين ان الزمان الثاني
ليس موجودا ... الى الدهر ... كان موجودا قبله وهذا ايضا
امر موجود مع وجود الزمان المتاخر ... المتقدم على
وجه اخر غير ما ذكرناه ... الامور العقلية ... الدهر
... زمان ... فلا يكون ... موجود لا متقدما ولا
متاخرا ولا ... الازمنة ... فلا نهاية
للعدم ... الازمنة ... بالمتقدم والمتاخر ...
... ويكون ... ايضا موجودة ... ويكون للاضافات
لا نهاية ... وذلك ... الزمان ...

لا هو حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الدهر قال أفضل
المتأخرين للأعيان الأول هو الصحيح وهو تصريح بأن إضافة العدم والتأخر
إلى الوجود إنما هي في الدهر وأما الأعيان الثاني فقوله الزمان المعدوم إذا
كان موجودا بوجود الأجزاء ليس هو بموجود وبمكان أن وصفه بتأخر
لأنه يظن أنه يوهم أنه إذا لم يكن موجودا فلا وجود وجود وذلك ظاهر
الاستحالة فإن اللاوجود لو كان وجودا لكان الشيء نقيض نفسه وذلك مما
يلزمه العقل فإذا كان جزء من أجزاء الزمان موجودا ولم يكن الآخر موجودا
فلا وجود للجزء الآخر لأنه ليس أمرا وجوديا حتى يتبع منه ومن الحكم إضافة
وجود به وأيضا يستحيل أن يكون لا وجود الآخر المستقبل أمرا وجوديا لأن
الحاضر ليس بعد ما على لا وجود المستقبل بل على وجود المستقبل
ووجود المستقبل غير حاصل والآن لم يكن مستقبلا فعلمنا أن هذه الإضافة إنما
لا وجود لها في الأعيان أصلا بل في الأذهان على الوجه الذي مر في الجواب
الأول وهذه الطريقة يظهر أن مقصود الشيخ بقوله موجود معه
أنه ليس بوجوده اللاوجود للآخر معترفة أنه مع الآخر دون الأعيان أنه
موجود ولم يقصد أن اللاوجود وجود مضاف لوجود الآخر بهذا إنما الحق
في الشيخ مثله والجواب عن الثاني وهو العلم بالقيامة فإنه إنما هو
في كل ستكون فإن العلم بها إنما يكون على كال ... موجود في الدهر
وهو إنما ستكون وهذا وصف القيامة حاصل في الدهر ... العلم فالعلم
مضاف إلى وصف سيكون ووصف ستكون حاصل في الحال في الدهر والاستقبال
إنما هو للحصول في الخارج فالعلم بها ستكون علم بوصف للقيامة موجود في الدهر
مع وجود العلم بها إنما هي ستكون لا بعد ما يكون بل قبل ذلك غير ما هي معدومة
في الأعيان موجودة في النفس فإن تصورها ستكون لا يكون إلا حال كونها
معدومة في الأعيان وأما تصور القيامة مجردة فإنه غير مضاف إلى
شيء في الوجود من حيث هو تصور بل إنما هو مضاف إلى القيامة من حيث هويته
إلى أن يصل إلى المعلوم هنا وهو وصف ستكون موجود في العلم غير معدوم

عليه واعلم أن جميع أمثال هذه الإضافات إنما تعرض في الوهم والمضاف يعاب فيها
أعني الذوات المعروضة لهذه الإضافات إنما يكون مضافا يعاب في الوهم
والمتأني المستقصي لهذا إنما هو في العلوم الحكمية أعني العلوم الإلهية لأنها
موضع التطويل لا في المنطق. البحث الرابع في نقض جواب
عن شبهة ... والعلم ... عن الشيخ في هذا البحث نقض جواب قوم ينتسبون
إلى التكلف والشروع فيما لا يعنيهم عن شبهة ... والعلم والعلوم فقالوا إن الذي
يلزم أن العلم قد يوجد ذاته والعلم به لا يكون ... فيها علما موجودا
... وجود الأشياء وهو علم الباري تعالى والملائكة فإنه متقدم لا
متأخر عن المعلومات فهذا العموم لم يصلوا ... علم الباري تعالى وعلم الملائكة
وعدم تأخره عن المعلومات في أن كان هذا لا غير ... في الجواب قال الشيخ لا
نقول في علم الباري ولا في علم الملائكة بل في علم الإنسان المتأخر عن وجود المعلوم
في الشبهة فإنه علم مضاف إلى المعلوم ... علمه ... معلوم للإنسان ولم يوجد
علم الإنسان ... الذي هو العلوم ... دون ما ... الذي هو العلم
وهذا ما ... يشكك في ... فإنه ليس يعقل ذاته ولا شيء من المضاف إليه لا يكون
معا ولا أيضا يقول إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معا ولا يحتاج إلى ذلك بل ادعوا
أنه ليس كل مضافين يلزم أن يكونا معا ... حتى يصدق في ... واحدا ...
... في علم واحد فنقول إن علمي بوجود العالم الأمس أن يكون علما ودائما
والعلم غير موجود الذي في العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس علمي بوجود
... لم ... الذات فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ولم يكن علم الله
غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم ... إلا العلم الذي ...
... جميع العلوم وكان العالم قد يكون موجودا وعلمنا ... العلم بوجوده ليس
بموجود ... الشبهة ... العام فإن الشبهة لم ... أن المعلوم قد يكون
موجودا والعلم ... شبهة أخرى ...
تعالى ... لا يكون مضافا إلى هذا العلم إذ لا يكون ...
الشبهة ... على أن معلوم زيد مثلا قد وجد ولم يوجد علم زيد به وقد يوجد ...

السعر ومن الاضافة ما قد يكون كما يصح وجود كل واحد منهما مع عدم الاخر
كالمالك والمملوك فان ذات المالك يصح وجودها مع عدم المملوك وذات المملوك يصح وجودها
مع عدم المالك ومنه ما يصح وجود احدهما دون الاخر ولا يصح وجود الاخر
دونه كالمعلوم والمحسوس فانه يصح وجود ذات كل واحد منهما مع عدم العلم والحس
ولا يصح وجود ذات العلم والحس مع عدم ذات المعلوم والمحسوس ومنه ما يمتنع
وجود ذات احدهما مع عدم ذات الاخر كعلو المساوي

المطلب الثالث في حمل المضاف فالذي هو المقولة والعرض
ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة اولازم وهو امر المضاف والذي
هو المقولة ومنه مباحث الاول في حمل المضاف
عن الشيخ في هذا الشيء ان حمل المضاف الحقيقي على المشهوري فان الوهم
المعقول عن انفصاله بين المضاف وبسائط الجملة لا بد من فرق بينهما وقال انما
الى هذا الوقت انما اخترنا عن مضافات بسائطها كالدلو وهو انه الذي ماهيته
بالقياس الى غيره وهذا على قسمين احدهما انه الذي ماهيته لسوى كونه مضافا
الى غيره ومعنا الى غيره وهو المضاف الحقيقي الذي هو المقولة وعند الشيخ
نقوله فيه معها ماهية معقولة بالقياس الى غيرها والثاني ان يكون له ماهية
وراء هذه المعقولة كالاب فانه وان كان معقولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه
ماهية غير معقولة بالقياس الى الابن وهي كونه انسانا او شيئا اخر يعرض له
اضافة الابوة التي هي نفس المضاف الحقيقي والى هذا القسم اشار الشيخ بقوله
وبعضها ذات قد يصير لها لكان معنى الغير هاهنا نحو النسبة فلتعقيبها
فليتفطن هذا الرسم للحلول وهو رسم المقولة او رسم معنى يصلح ان يقال
انه مضاف ليس هو نفس المقولة ولا نوعا المقولة يعني المضاف المشهوري
فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة بالذات والا لكانت متحدة فيكون
حمل هو هو لا يصلح هاهنا وكذا المقولات المتباينة لا يصلح حمل بعضها على بعض
حمل هو هو على واحد حملا بحسب الامور المتباينة فاذا لا يصح حمل مقولتين
مهملتين على واحد حملا كليا حتى يكون الشيء الواحد من جهة ما هيته مقولتين

وان كان قد يعط الشيء مقولة ذاته وفي الاخرى على سبيل العرض الا ان العاطر
بذاته تحت مقولة الجوهر وباعتبار الامر العارض له تحت مقولة المضاف
وقد عرفنا ما يلزم عن هذا انه هذا الكلام يعني المقولة بالقياس الى الغير لا
مع العقل فظا بعضها امور بذاتها مقولات اخرى فان الراس قد يصح
ان يكون بذاته جوهرا حتى يكون راسا لاحتاج الى ان يكون مقولة الاضافة
بالقياس الى الغير حتى يكون راسا وهذا الامر مفهوم له من حيث هو راس لانه
من حيث هو راس ليس يحمل عليه الجوهر والراسية وكلاهما بالذات ليس احدهما
بالذات والاخر بالعرض والراس انما يكون له ذلك اذا اخذ راسا على الاطلاق فان
على اعتبار الجواهر الثانية اعني الجواهر الكلية واما اذا اخذ مخصصا على
انه هذا الراس فلا يقال ما هيته بالقياس الى الغير حسب وذلك لانه بسبب
ان ذاته قد يخص تخصيصا من غير ان يتعلق الشيء الذي هو راس من حيث هو هذا
الراس والذي هو راس من حيث هو هذا الراس فانه هو هذا الانسان فان
اتصل العضو هو اذا
[illegible] عرف انه اول من قال كون
الراس من حيث هو راس يقال على مقولتين احدهما الجوهر والثانية الاضافة
ليس من حيث احد الراسية مطلقة وليس تخصيصها بحرفها على ذلك وانما
اشتمل على مقولتين من حيث اخذ الاضافة جزءا لا لجوهره لانه من حيث
هو راس لها مطلقا او من حيث هو هذا الراس وليس من حيث الكلام
الشيخ واما اذا دل على انه راس ليس حمله عن نفسه انه هذا الانسان فليس
الا لكونه من حيث هو هذا الراس بل من حيث هو راس على الاطلاق ولذلك لا يقال ان
هذا الراس راس بها بالقياس الى شيء بل انه راس على الاطلاق وبالقياس الى شيء ويمكنا
ان نقول ان الراس انما هو راس بالقياس الى ذي الراس ولا يمكننا ان نقول
ان هذه اليد انما هي هذه اليد بالقياس الى سقراط وهذه التي هي دون تحي او
ذات هذه اليد مكتسبة غير مستوية تتنزل ذهنك بان ابدا ما نوردها
هي بالقياس اليه وهو سقراط اذ هذا ذو الراس فيما هناك ذو اليد وايضا
فان بعض الامور التي ذكرت قد تكون ذواتها مقولة بالكيفية ايضا مثل الكذا

فانها كمية وقد قلنا انها ليس ان اعتبرها نحو من انحاء النسبة فانه لهذا الملكة
ملكة لذي الملكة ولذا الفعل فانه من مقولة الكيف وقد حكي المضاف ما عسى ان يعرض
عرضه وهو انه جهة عرض ومطابق لمعلومه وله الى امور اخرى من مقولات
اخرى فانواع كثيرة من المقولات النسبية فالزم للاول وهو قولنا المضاف وهو
الذي ماهيته مقولة بالقياس الى غيرها نحو من النسبة لا يمنع ان يكون هنا
امور من باب الجوهر وغيره داخلة في المضاف لا بالذات بل بالعرض لعرض ولبس هذا
اكد لان هذا المقولة الاشتراك في حد واحد امور من مقولات شتى وان اكثر
هذا القائل انما هو هكذا ثم معنى تعم معقوم لما هما بها انها لنطقها فانه
لا يجوز ان يكون الامور التي جنسها الجوهر جنسها غير الجوهر للعرض فانها
اصابع الاول في مقولتي النحو ____ الثالث في موضوع المضاف
عرض تحت هذا الفصل ان نأخذ المضاف حدا اول ما فيه من الخلل بالاصلاح
ان كان فيه خلل ونقول ان تقدمه مدارك مشهور الحد فان الرسم المشهور للمضاف
انه الذي يكون ماهيته مقولة بالقياس الى غيرها والتدارك المشهور هذا هو
ان الامور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو انها مضافة وهذا التدارك صحيح فان
هذا الرسم يصدق على امور احدهما ان يكون له ماهية وراء هذه المقولية وذلك لان
فانه وان كان مقولا بالقياس الى الاخر الا ان له في نفسه ماهية وراء هذه المقولية
وهي كونه انسانا او شيئا اخر والاخر انه لا يكون هناك ماهية وراء هذه
المقولية كالابوة فانه ليس لها ماهية الا هذه المقولية واعلم ان بعض الناس يظن ان
هذا الحد هو الذي ماهيته مقولة بالقياس الى غيره ولا ماهية له وراء ذلك
بعينه هو الحد الاول وهو ان المضاف هو الذي يكون ماهيته مقولة بالقياس
الى غيره وتعلم انه ليس هو الاول بل هو غيره ولو كان هو الاول لكان بالاول اعني
عموما وخصوصا والاول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها
هذا الثاني ان دل دلالة بذلك الوضوح واعلم ان بعض الناس ظن ان
لتعريف المضاف بالمعنى فيه شأن دوري من جهة تعريف المضاف بحرام حد نفسه
حيث قلنا ان المضاف بالمعنى هو الذي الوجود له هو انه مضاف والمعقول

هذا الشأن وقد اجهد في حل هذا الشك وقد ذهب بعضهم الى ان الاشتراك هو
عنده هنا ليس ان الذي يقال في المقولات انما يكون بحسب اشهر عند الجمهور
فيكون الاسم بحسب الوضع الاول موضوعا لحسب او لما هو عند الجمهور ان الاكثر
له صفة تعرض نسبته فان قانون الوضع لمعنى وضع الالفاظ للمعاني الظاهرة
المشهورة لا للامور الخفية ثم ان الخواص يجدون معنى نوعا يكون تحت الجنس ان
كان له حس او ما هو كالنوع كما ان كان ذلك العام عرضا فيتعلمون اسم الجنس
للازمة منها وجه فان ليس الجنس النوع والعارض والفرق هو الشأن
واللازمة ما ليس بين غيرها اولا يفعل ذلك للفكر والعارض على قانون وضع اللغة
حسب نقل الاسم من الامور العامة الى الامور الخاصة كثيرا وقد كثر مثل
هذا كثيرا اعني انك تجد امورا نقل لها اسما وحين تعرض دلالة الوضع الاول
بل كذا لغيرها او ما بالنسبة من جهة ان العادة تنقل اسم الجنس الى النوع امثلة
كثيرة من جملتها ان الجمهور يقرؤه يوردون ان الذي يوجد في الفعل هو اما
ممتنع ان يكون واما غير ممتنع ويجعلون لفظ الممكن مرادفا للقول غير ممتنع
او كالمرادف بحسب مصطلحهم في الممكن هو موضوع لمعنى سلب الامتناع
فيكون مرادفا له او لمعنى يلزمه هذا السلب فيكون كالمرادف فكانوا كل موجود
اما ممتنع واما ممكن ولما نقل الخواص الى ما ليس بممتنع الوجود وجد و
بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود لان مفهوم سلب الامتناع يطلع
لها فلا يخصص بما هو منهما ولاجل انها يسمونه بانها غير ممتنع في انها بهذا
المعنى اي المعنى غير الممتنع لوجوده من الامور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنعه
فلا اسم وجود له ولا عدمه فيكون وجوده وعدمه غير ضروري فاسم الممكن حسب يوهم
ضروري بواجب هو الواجب عند دلالة هذا الوضع الثاني ونقلوا اسم ما هو كالجنس اعني
الممكن العام الى ما هو كالنوع اعني الممكن الخاص وكذلك انما كان في المضاف
فان اسم المضاف كان بمقولات الوضع الاول عند العامة علما المعنى الاول
وهو انه ما يقال ماهيته على الصفة المذكورة اي بالقياس الى الغير مع
اعتبار انه وجود اعم من ذلك المضاف المشهوري او ليس له وجود غير ذلك

فالمضاف الحقيقي حينئذ بالنسبة الى الذات من الجوهر او من الكم معلوم الحقيقة واعترض
عليه بانه من حيث هو كذلك معقول الماهية بالقياس الى غيره فان المضاف
وله ماهية مخصوصة لنفسه كالاب بالقياس الى الانسان الذي هو ذات للاب الذي لا
تعقل بالقياس الى الذات الشيء كالابوة والبنوة اعني المضاف الحقيقي فانه
ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود آخر وماهية اخرى فان
اتصاف المضاف بالمضاف الحقيقة المضاف لانه مضاف بذاته وغيره انما هو مضاف
بواسطته فان المضاف يقع على المعنى حسبما المعنى المشهوري الذي له ماهية
وراء الاضافة والحقيقي ونوع ما ذكره لان كل واحد منهما ماهيته معقولة بالقياس الى
غيرها وان لم يكن لهما جميعا حينئذ فان نسبة الماهية البسيطة الى نفسه
والمركبة من غيره وليس انما يحمل المعنى على مقولتين او نسبتين من مقولتين او
من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين فلا يلزم من حمل المعنى الاول للمضاف وهو
انه الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيرها على المقولتين اعني مقولة الجوهر
الذي عرضت له الاضافة او غير الجوهر من تلك الاجناس وعلى نفس الاضافة
التي هي المقولة الاخرى او حمله على نسبتين من مقولتين اعني على الانسان الذي هو
الاب وعلى الابوة اللذين هما من مقولة الجوهر ومقولة المضاف او على نسبتين
من مقولة واحدة اعني على الاخوة والاخ اللذين هما من مقولة المضاف ان يكون
جنسا للمقولتين فان الحمل اعم من الجنس وغيره فانك قد عرفت هذا وكيفيته
في الجنس واذا عرفت ذلك فمعنى المضاف الموجود الكل حينئذ فالمضاف
الحقيقي هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى الغير ولا شيء لها غير الاضافة
فهو هذا المعنى العام الشامل للحقيقي المشهوري ومعنى المضاف المجرد وهو
هذا المعنى لكن اعني الحقيقي فان اتحاد احد الملك الحقيقي فقال ان
الملك الحقيقي هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا يكون قوته مدخولا ولا يوجد
على طرف من جهة انه احد الشيئين لغيره لانه لم يرد بالملك الموجود لاحد الا
المعنى الكلي الذي هو معنى غير ممتنع اعني الملك العام فلذا اهمنا اذا قال ان
الهيئة والحقيقي الذي يدل على انه احد العشرة اعني المقولة هو الذي ماهيته وجوده
انه

انه مضاف وعني انه الذي وجوده وماهيته هو انه معقول الماهية بالقياس
ولشيء وجه دعي لم اجد الحد ده هذه او الشيخ في رحمه فلو كان هذا او حمله
المضاف التي لا نحصيها كل وشرط التحرير يستطيع ماهيته اذا كان
طبيعة الجنس من حيث طبيعة الجنس صالحا لان تحويها معنى الا لا تحوي ولشيء
لها احدها وان اذا احويها شرط وجود ذلك المعنى مخصصا بها اذا
احويها شرط عدم ذلك المعنى مخصص لشيء ما كمثلها النوع الحقيقي والنوع
المضاف ملاكا من العام لان هذه امور اعتبارية ليس منها عموم الجنس
وخصوص النوع فاذا كان هذا المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد اعني
انه المعقول بالقياس الى الغير ولا وجود له الا ذلك فالراس لا يكون مضافا
حقيقيا بالمعنى الذي للمقولة بل مضافا مشهوريا اذ ليس له وجود ايضا
فقط بل له وجود آخر جوهري يعد لحقه معنى الرأسية وهذا العلم ليس مضافا
حقيقيا بل هو مضاف مشهوري لانه نفس من باب الكيف وهو صورة
ولكنه مشهورين في النفس لكن يلزمها اضافة ما ولها وجود خاص من حيث
هي صورة للنفس وكذلك الضعف فانه يكون عددا اولا وتعرض له نسبة
واعلم ان الشيخ في الاشارات بسط القول ان المضاف المشهوري مركب من ماهية والاضافة
حقيقة ولا يعرض فيه من حيث هو مضاف الا اعم من تلك الاضافة الحقيقية
التي هي جزء ولا بالاحد ماهيته من ذلك الجنس حيث ليس ان يكون معروضا
للمضاف الحقيقي الذي هو جزء ولان المضاف له مضاف مع ذلك والحقيقي مضاف
مع عدم تلك الملكة فاحدى الاثنين هو نفسه الحقيقي والآخر الآخر منه
اعرف الآخر ولم يكن معرفا له في الثاني الملك
الشيخ تورد هنا وطه في عرض الشيخ في هذا الشيء ان يراد الاتيم
مساواة المضاف الحقيقي للمضاف المشهوري في المفهوم وكثيرا ما يعرض
للاشكال ان نقول انه قد يمنع ان يكون الشيء من الاعراض البسيطة
من المقولات في ذلك فان الاشخاص معا فانه في حد ماهيته من غير ما دام بان فيما
ذلك التي هي هو هو او عرض او غيرها هذا الامر وبطل ما ذكره

اسمه وهو لا يشعر بعرض بسيط هو الشيء ولم يحصله معنى لازم من العلوم انه يمكن
ان يكون المضاف بالمعنى الاول اعني المشهوري نفهم منه انه شيء ذو اضافة من غير
تخصيص فان معنى الاب شيء له الابوة من غير تخصيص انه انسان او حيوان او غيرهما
فلفظة الاب لا تدل على تلك الخصوصية اذا دلت على هذا المفهوم لم يتعين ان يكون
مقولة او نوعا من المقولة فلم يخرج الاسم الى المضاف الذي يجعله مقولة وهو انما
شيء ذو اضافة لانه شيء مقولة ماهيته بالقياس الى الشيء ولذا ان يكون هذا
سائر هذا المضاف فالذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة في مفهومه
فلا يكون بينهما فرق واما الشبهة فهو امر لا يتعلق على المضاف الذي هو المقولة ولا
يمكن ان يتعلق بحسبه ولا الخلاف نقول ان وجود المضاف الحقيقي الخاص لا العام
المشترك ليس هو غير الحاصل الذي ليس به فهما ليس له مضافا هو الذي
نعني هنا اختلف فيما ان المضاف الحقيقي انما هو شيء ذو اضافة ويكون له
وجود هو عام الكونين ولا يكون ذلك الوجود مضافا فلا يكون معروضا للمضاف
واما الامكان فيكون ذلك لان الشيء لا يتعلق عنه المضاف الا بحاله وجودا
عن كونه مضافا فان الشبهة لازمة لذلك الوجود الذي يحصل لذاته مضافا
من الوجود الخاص الذي به وجود اخص من الشبهة ووجود من جملة ذلك الوجود الذي
يحصل الا بسواء مجرد اضافة او معا من مقام معروضه لها او لا دون الاخر
المشترك لجميع المقولات ونقرر الجواب ان نقول انه لا تساوي المضاف
الحقيقي والمشهوري في المساوات فان المضاف الحقيقي ليس محمولة عليه وذلك
ليس المحمولة عليها بخصوصها الى الات [illegible] من الشبهة التي تحصلها
الوجود الذي للعام معروضه مضاف واما الشبهة المحمولة على المعنى الاخر
اعني المضاف المشهوري في المساوات فان تخصيصه وجود اخر فان الشيء ذا
الاضافة يعني معروض الاضافة اذا [illegible] بها جوهرا او كيفا
او سائرها فان الاب وان كان شيء له الابوة لكن تلك الشبهة المخصصة به عاد له
عن جوهر حيواني [illegible] مجرد الاضافة بخلاف المضاف الحقيقي الذي
هو [illegible] المقولية بالقياس الى الغير ليس فيه [illegible]

واليه

الى ايسار بقوله واما [illegible] الاضافة فهي للاضافة فالشيء افضل المعنى
جواهر [illegible] عن المضاف بقولنا ان هذا له هذا اشد عن [illegible]
من الشيء لان لفظ له تدل على الاضافة التي لا تحمل الا على شيء مقولا بالشيء
ان شبه للاضافة من نفس الاضافة مع قولنا المضاف الحقيقي شيء له الاضافة فيحصل
من قال الشيخ [illegible] ذي الاضافة نعني اعني المضاف المشهوري نعني ان
يكون له ذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ولا له الشبهة الاضافة ولذا قال ان
المضاف الذي هو المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود الا الوجود الذي هو به مضاف [illegible]
نعني بالوجود الوجود الخاص [illegible] الوجود تخصيصا للعام ليس هو التخصيص
بكونه اضافة [illegible] المضاف الحقيقي لم يخصص تخصيصا انما اضافة واما
الاشياء [illegible] ليس تخصيص الشبهة ان تخصيصه بانه شيء ذو ماهية
فقط فان ذلك ليس تخصيصا له انه لم يخصصه بشيء له الشبهة اصلا الى الماهية
[illegible] ان يكون في نفسه جوهرا [illegible] يكون العرف
ان احدهما [illegible] مفهوم [illegible] الشبهة العقلي [illegible] وقد ذكر من هذا
الوجه ولا تخصيص [illegible] وهذا المقولة والاخر الذي هو المشهوري تخصيص [illegible]
[illegible] جوهر [illegible] خاصة الاشياء او غيرها لحقها الاضافة
وليس من فصل الاضافة وهذا امر الذي ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق [illegible]
احدهما مقولة ولم يكن الاخر مقولة ولا [illegible] الاخر ذي له اضافة.
اذا عرفت هذا فنقول قد ظهر من ذلك ان هنا شيئين احدهما مجرد
الاضافة وهي المضاف الحقيقي والثاني ذات هي جوهر او انسان او غيرهما
عرض مضاف يعرض له الاضافة وهو المضاف المشهوري والمقولة هو الاول
وهو المضاف [illegible] المضاف العام لان مفهوم المضاف العام انه شيء ما ذو
اضافة فان مفهوم [illegible] انه شيء ما له [illegible] ولو جعلنا الشيء من الاعراض
مقولة لزم عدم [illegible] المقولات فهذا [illegible] المضاف المطلق مقولة [illegible]
المضاف الذي لا ماهية له سوى كونه مضافا ولا يتعين بالاضافة من حيث
انه معقول ماهيته بالقياس الى الغير فلا يكون مقولة [illegible] العرف

قال الشيخ المحمول على المضاف الحقيقي ليس لها تخصيص لا يكون مضافا وأما
الشيء المحمول على المعنى الآخر فليس تخصيصها لكونه مضافا بل بأمر آخر
مثل كونه أبيض أو أسود أو غير ذلك ثم يلحقه بعد ذلك التخصيص بالإضافة
البحث ـــــــ الرابع في كيفية تحصيل الإضافة غرض الشيخ
هذا البحث أن يعرفنا حال تحصيل الإضافة وتعينها وبيان الاحتياج إلى ذلك
أن لكل عرض وجودا منفردا بذاته إلا أنه لا يكون ذلك إلا أخذ ما للأشياء يخصصها و
تخصيص هذا اللحوق فإن المضاف لا وجود له إلا به مضافا فيلزم أن يكون
إذا حصل أحد طرفيه محصلا كان الآخر محصلا حتى إذا أخذ ضعف مطلقا
من غير تحصيل كان ... نصف مطلق من غير تحصيل لأن تحصيل الشيء والعينية
بمعنى تحصيل الحال وتعينه وبالعكس فإذا أخذ ضعف هو أربعة تبين أنه
فإنه نصف هو اثنان إذا عرفت هذا فنقول تحصيل المضاف تعيينه
من معان وكيف أن يعرف ... ذلك الأمر فنقول إن المضاف
في الأعراض ليس له وجود منفرد بل وجوده أن يكون أمرا لاحقا للأشياء يخصصه
تخصيص هذا اللحوق أي تخصيص هذا اللحوق ويتم على وجهين أحدهما أن يوجد
اللحوق الإضافة معا وذلك مثل هو العلو لا هو مرتب من معقوله ومعقول فلا
يكون هو العلو المطلق التي هي إحدى المقولات والآخر أن يوجد الإضافة
مقرونا بها اللحوق ذلك اللحوق كالفعل ويوجدان جميعا كأمر واحد
بنحو وهذا هو نوع الإضافة وتحصيلها والفرق بينهما ظاهر فإن الأول
إضافة مجموعة من لاحق وملحوق إضافة في الأب الذي هو عارض حيوان وأنه
والثاني إعطاء الإضافة لا تكون مقرونا بها اللحوق ذلك اللحوق الفعل أحدا
معا كأمر من ملحوق وهو معنى نوع الإضافة وتحصيلها فإن الشبيه
مثلا موافقة ما في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق والكيف
الموافق ليس هو إضافة بل هو ذو إضافة وأما الموافقة منسوبة إلى
الكيفية فهي نوع من المضاف فصل الشيء وأما التي هي موافقة في الكيفية والمماثلة
التي هي موافقة في النوع فالمضاف الموافق هو المفهوم الأول من الوجهين والموافقة
في

في الكيف هو المفهوم الثاني منهما واعلم أنه إذا كان التحصيل في المضاف لا بد
يكون مضافا معا ولا غير محصل فيكون إضافة ما هو نسبي أعم إذ الأمر
بعد قوله أو إليه الإضافة إذا تحصل ما تحصل إلا كان محصلا ذلك
ولو كان بمعنى كالعلل إطلاقه له في الإضافة كانت مطلقة ولذلك المضاف
قد يحصل وليس بحاصل إلا للأمر الذي كان أولا وهو كان أولا وقال
ذلك أنه إذا أخذنا أولا ضعفا عددا ما على الإطلاق من غير تعيين له أربعة
أو ستة أو عشرة أو غير ذلك من الأعداد فإنه يكون ما أخذ النصف العدد
في الإطلاق فإن الضعف المطلق لا يصدق عليه أن نصفه اثنان أو غيرهما وكذا
ليس الضعف الصحيح من أن العدد لا يحصر لا يكون نصفه عددا معينا
فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صار الضعف محصلا كان نصفه
معينا من غير ... ولا سيما كان الآخر الذي هو النصف على حاله في الإطلاق
ولكنها له ما يعين للضعف معنى للضعف فقال إن نصف هذا الضعف
لا أن إطلاقه ذلك كأن أعني النصف كان إنما يكون في الإطلاق هذا الكائن
أعني الضعف ولو غير محصل فإن ما يحصل ليس من ذلك الآخر
وهو النصف قد يحصل فإنه إذا يحصل الشيء الذي هو الضعف يحصل الآخر الذي
الذي هو نصفه إذ ليس يكون أن يكون هو شيء ضعفا لشيء من حيث هو ضعف محصل
فإن أي المضاف من غير التحصيل غير ملاحق به وأنه كان التحصيل مطلقا
على من حيث يحصل الإضافة بل من حيث يحصل الموضوع ومن ذلك الإضافة كأنها
على الإطلاق فإن المضاف والمضاف إليه لا يحصل لأن ذلك لا يكون إذا كان التحصيل
يحصل الإضافة فأما إذا كان تحصيل الموضوع للإضافة فلا يلزم أن يحصل المضاف
لهما جزءا لذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل ... لزم ما في التحصيل إطلاقهما
إنما يحصل موضوعها وليس إذا كان الإضافة لا يحصل إلا موضوعها يجب أن
يكون ما يحصل موضوعها تحصيل الإضافة وقال ــــ ذلك أنه إذا كانت
الراس إضافة عارضة لعضو ما وكان قد ... الذي الراس يحصل هذا العضو
جسما هو عضو فإن هذا الراس قد حصل العضو هو هو ولم يحصل العضو إضافة

لأن ذات الرأس معقولها جوهر جسماني يعرض له إضافة العضوية إلى ما هو رأس له ومن
حيث المفهوم للمعاني هو شيء يعرض له الإضافة المذكورة فإذا عقلته من جهة
معروض الرأس من حيث ذاته جوهر ولم يعقل إضافته لأن الرأسية إضافة
عارضة لمعروضها بالقياس إلى ذي الرأس فإذا عقلت ذلك المعروض جملة جوهر
جوهرا وعقلت الرأس بهذا التحصيل إنما دخلت موضوع الإضافة لا نفس الإضافة
فلا جرم لا يلزم من العلم بهذا الرأس العلم بالشخص المعين الذي هو ذو الرأس ولا
إذا عقل من الرأس أنه بهذا المفهوم من حيث هو جوهر ولم يدخل التحصيل إضافته
لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا أن يعرف ذلك
الذي له الرأس من حيث كان لو لم يحصل من جهة العقل بل من جهة الحس لم يلزم أن
يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثاني إذا لم يحصل له الأول والحس لا سبيل له إلى الإدراك
بأن عرفه من عند الحس أول ما عند الحس ولو أخذ حتى يحصل للعقل بحسب
هذا الجوهر وحده حتى يحصل له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن زيد محصلا
يحصل للعقل ذو الرأس وإنما يدرك الحس ذلك لأن الحس إنما يدرك الأمور
الأمور الخاصة عنده والعاقل إن كان من الأمور الخاصة عنده لا يدركه
حيث هو رأس زيد فإن أشار إليه هذا الرأس إلى زيد إنما هو علم عقلي والعقل لا سبيل له
بذاته ولا بواسطة الإحساس إلا أن يكون ولا بد من واسطة الإحساس حتى يحصل
للعقل ذو الرأس بهذا المعنى ما هو موضوع الإضافة فأما إذا كان إنما يعني الإضافة
فلا يحصل أحد الطرفين لا يحصل الآخر لأن الأبوة والرأسية فإنها لا يحصلان إلا يحصل
البنوة وذو الرأسية وكذلك الأخوة والجوار ولشابهها فإنك إذا عقلت الأبوة لم
يلزمه تحصيلها إلا بتحصيل البنوة حتى كأن زيد صلح لأن يكون أبا لا يتحصل متحددا
دائما بل واحد مقابله لا بنوة للآخر والأصل فيه أنه لا وجود لأحد الطرفين بغير
المضاف ولا ماهية بغير المضافة تحصل هذا لأنه ليس من باب المضاف إذا
يحصل كون التحصيل لا يلزم أن يحصل مقابله فإن الإضافة لا حقيقة له وله وجود خاص
في ملكة الرأس وذي الرأس كالأبوة والبنوة فإن الأبوة إذا حصلت نوعا ما فإن
التحصيل لوجها أبوة حيوان يحصل البنوة ما بها بنوة حيوان وليس يلزم من هذا
أن

أن يكون كل ما تحته إضافة وله وجود خاص ما تحته لا يحصل يحصل مقابله لما ذكر
ما قد يحصل إذا كان لا يحصل عقلا وأما الإضافة نفسها فإنها يحصلها العقل
مع تحصيل موضوعها كالأبوة إذا تحصل موضوعها الإنسان تحصل
البحث الخامس في أن الإضافة قد تحصلها النوعي والصنفي
والشخصي قد عرض الشيخ في هذا البحث أنه ليس يحصل الإضافة تحصيلا
نوعيا أو تحصيلا صنفيا أو تحصيلا شخصيا وقد عرف فيما تقدم أن تحصيل
الإضافة فلكون تحصيل موضوعها ليس تحصيل الإضافة ويحصل موضوعها
بنوعها وصنفها لا موضوعها أو صنفها أو شخصها فإنه إن تعرض للموضوع يحصل
حدها أخرى تعرض حدها التي هي فإن الآخر قد عرف أن المراد التحالف
في الماهية أشبه بنوعها وكذلك المساواة فإنها إنما في الكم فإذا عرضت
موضوعها بنوعيته فتحدد الكمية الشخصية تحصيلها إنما ... الكم
... المساواة موجودا وصارت إضافة الانطباق بحسبه وأما أن تحفظ
النسبة الموضوع ... كونه عارضا ... لم ... العرض ... لم يعد
أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة لموضوعها بل ربما صنفها كأبوة الرجل
العادل وأبوة الرجل الكافر فإنها كلها ... إذا ... العدالة والجور
... للأحوال العارضة ... الرجل فإن الرجل العادل لو توهمه غير
عادل لم ... تلك المعنى الذي هو الأبوة ولا يحل بها إلا الأبوة محفوظة كذلك
المساواة فإنك لو توهمت تبدل الكمية ... لم يكن كذا المساواة وجودا
... الإضافة ونفسها موجودة وأما الشخصية فكأبوة هذا الرجل وأبوة
ذلك الرجل فإنها متساوية ... في الماهية ... بعدد المحل ... كجوار
الذي ... واحد ... البحث ... أصل النقص ... للجوار والدار
... أنها ... تكون إلا أن ... الاتحاد النوعي
والصنفي وأما ... المحصل ... العدد ... الاتحاد بالشخص
... البحث السادس في أسماء ... الإضافة
... بالشخص ... عرض الشيخ في هذا البحث أنه ليس ...

من العدم الى ان الاضافة الواحدة بالشخص يدرك الشخص فقال فهي الى العراف
ما يقولونه من ان الاضافة من امثال هذه تحتمل الاضافة بما يكفيه مطلقا عن
قوم مخصوصة بالاضافات المتماثلة لا يتصور ان يكون واحد بعينها تعلق بها ورابطة بالعهد
موجودة فيها جميعا موجود لا معنى له محصول لا يحصل هو واحد من الكل الى انه
او لا بناء ورسم موصوف ما اضافه الى الاخر ليس هو بالعدد اضافة الاخرى
الى ما لا يجوز ان يكون حملا لها فانه مضافة الى الاخر الاخر الذي
هو كونه بلا لاوحد من الى الملك التي هي اخرى زيد لبكر بالقياس الى بكر والبكر
اخو اخرى فانه به لا توحد زيد بل زيد ان بالقياس اليه بل زيادة ان يوجد معا
واضافة الاخوة ولهذا رهط الذال وحوار ذال الحوار وزيادة ما معنى العين بالنوع
الاخر والسوية ومن هذه الاضافات المختلفة نظر مطلقا فان قولهم بانه يتميز في ذات
الاب حتى لا نعرف لا اعتبر وله للانسي ذات الابن التي لا يعتبر الاخر وكذلك
المناسبة التي هي اضافة مقصده النوع فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه
مناسب للاخر فهي لكل واحد منهما مناسبة بحصة وتشبيه الى الاخر بانه مقول
بالقياس اليه وانها له فان مناسبة احدهما انما هي له لا للاخر وعرض موجود
فيه وهذه تلك المناسبة التي محلها نفسه بانها فيه وهي الى الاخر بانها
لذا بالقياس اليه وهذا ولا حظ لذا الى الاخر اختصاص للاول بمناسبة فيه
للاول ليست تلك المناسبة الثانية التي الاخر بها ما بين الى الاخر بانها
فيه والى الاول نسبتها له وبالقياس اليه ولا حظ له لذلك الاخر الا انها
فيه فانه لا يرتبط بها الاخر بمناسبة يكون في ذلك الاخر بل بمناسبة يكون فيه
نفسه لذلك الاخر لكنها من جهة المناسبة بل من جهة العلاقة التي هي اعم من
المناسبة فمعان انما والتخصيص في الامور العامة وقد احتج هولاء على
قولهم بانه لو قام بكل واحد من المتضايفين اضافة على حدة ان كل واحد والمتضايف
منقطعا عن الثاني ولا رابطة بينهما الا الاضافة فيجب قيامها بهما والجواب
انه يكفي في الربط بين المتضايفين الوحدة النوعية ولا يعتبر الوحدة
الشخصية والوحدة النوعية معتبرة في احد الشخصين دون الاخر
والعامة

والعامة في الشخصين من الشخص فاما كونها معا فان ذلك
معتبر هو في الاخر فان كون زيد قريب عمرو معا من كون عمرو قريب
زيد على اضافة زيد بالنسبة الى عمرو وعمرو بالنسبة لعمرو والا كان احد المعنيين
واما البعض وهو محال وما كان فانما يظهر الى في الاضافات المختلفة في الكل
متغايرة فانه ان كان الاضافات وقامت بحسبه فانه في الاطراف ان شاء الله تعالى
من الكمال من الاضافة ما كان والله اعلم
وعليه من الشارح من قوله تعالى العقيد انشاء في
قول الكاتب ووقع من ابا العبد الفقير الى الله تعالى
...
وفرغ من تصنيفه رحمه الله في تاسع شهر الاخر من سنة
وسبعمائة والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين

[illegible] في سنة الف سبع وثلاث ... در تاريخ ... محمد
در تاريخ ... در ... سلطان ... تاريخ ...